AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية ديمقراطية بهوية يسارية

لـؤي الخطيـب "للهـدف"
الفعـل المواجـه هـو أبـرز مـا يمكـن التأسـيس عليـه لبنـاء اسـتراتيجية نضالية شاملة ومستمرة

الهدف - فلسطين - العدد 36 (1510) - نيسان / ابريل 2022

صراع الهَيمنة والقوة

قراءَة في تحولات النّظام الدولي (ملف)

الجبهة الشّعبية لتحرير فلسطين

تنعى القائد الوطني والتاريخي

عضو لجنتها المركزية العامة

الرفيق
محمد يحيى سليمان

«أبو يحيى»

الافتتاحية

كان انتفاضُ شعبنا في الداخل المحتلّ عام 1976؛ من الجليل إلى النقب، في وجهِ الحكم العسكريّ الصهيونيّ، ضدّ قرار مصادرة آلاف الدونمات لحساب الاستيطانَ اليهوديّ؛ تعبيرًا جليًّا عن احتدَام الصراع في اللحظة التاريخيّة التي وثّقت الثلاثين من آذار من كلّ عام؛ يومًا للأرض؛ تأكيدًا على أنّها جوهرُ الصراع القائم مع الحركة الصهيونيّة وأطماعها الاستعماريّة؛ الأرض التي بقي الإنسان الفلسطينيّ متجذّرًا فيها، ومدافعًا عنها، وحارسًا لها، رغمَ كلّ محاولات الترهيب والاقتلاع والتهجير والإحلال. ففي الحالة الفلسطينيّة التي تعيش صراعًا ممتدًا لما يزيد عن قرن من الزمان، مع عدوٍّ ذي طَبيعة استعمارَيّة عنصريّة إجلائيّة، لا يمكن تناول الأرضَ الفلسطينيّة بمعزل عن الإنسانَ الفلسطينيّ، الذي فجّر عشرات الثورات والانتفاضات والهبّات لأجلها، وقدّمَ في كلّ مرّة كان الثمن غاليًا، من دم وعرق وفقدان للحرّية، لكن لم توهن عزيمته، ولم تخرّ قواه، ولم يحيد عن بوصلته، في وقتٍ لم تحد قيادته السياسيّة الرسميّة عن البوصلة فحسب، بل فقدت معالم الطريقَ الصحيح؛ وباتتٍ في علاقة وئام وسلام مع عدوّ شعبها، من بوابة المهادنة والمساومة والتنازل وصولا للعلاقة العضويّة معه؛ وهذا بدوره يتطلب إعادة التأكيد بأنّ الهدف الاستراتيجيّ كان وما يزال: تحرير الأرض الفلسطينيّة كاملة من البحر إلى النهر، وعودة شعبنا الكاملة إليها، وأن طريق تحقيق ذلك لا يمكن أن يكون إلا بالمقاومة الشاملة، خاصّة وأنّ الجميع بات يدرك بأنّ اتفاق أوسلو بنتائجه المحقّقة، لم يكن سوى إحدى حلقات استكمال المشروع الصهيوني لأهدافه الاستعماريّة الاستيطانيّة التهويديّة التوسعيّة في الضفّة المحتلّة، والولوج أكثر إلى عواصم الدول العربية، حيث تحقّق له ما أراد، وقفز الآن ليستكمل حلقات مشروعه في أرض النقب التي اجتمع عليها منذ أيام؛ بعض وزراء خارجيّة تلك العواصم، مع وزيري خارجيّة العدوّ الإسرائيلي - الأمريكي، الذي أتى استكمالا للاجتماع الذي سبقه في شرم الشيخ. ولعل أبلغ تشخيص لذلك جاء في البيان الذي أصدرته الجبهةُ الشعبيّة لتحرير فلسطين، بصدده؛ منّ كونه يأتي استمرارًا لحالة سقوط النظام الرسميّ العربيّ بغالبيّته في مستنقع التطبيع والتبعيّة، وبأنّ عقدَهُ غيرُ بعيد عن ذكرى يوم الأرض، وفي النقب الفلسطينيّ، لا يخلو من دلالة خاصّة، وهو يتعرّضَ لمخطط تهويديٍّ شامل يستهدف تدمير قراه، وتهجير سكانهَ، وإقامة العديد من المستوطنات عليه... مؤكّدة بأنّ اجتماعات كهذه تأتي خضوعًا من المشاركين فيها بتنفيذ مخطّط الشرق الأوسط الجديد، الذي سبق وأن دعا إليه شمعون بيريز وروّجت له كونداليزا رايس، الذي في جوهره يستهدف الالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني... ويستهدف إقامة علاقات طبيعيّة كاملة بين الدول العربية ودولة الكيان الصهيوني على مختلف الصعد السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، وتشكيل الأطر المشتركة الناظمة لذلك؛ تكون دولة الكيان هي المركز والمقرّر فيها؛ في استغلال للتغيّرات على الصعيد الدولي، لعقد اتّفاقيات استراتيجيّة، ومنها تشكيل حلف «ناتو» عربيّ - إسرائيليّ؛ ينقل الدول العربيّة المشاركة فيه إلى موقع التصادم والاحتراب مع الدول والقوى التي تعارض وتقاوم المخطّطات المعاديّة، التي تستهدف شعوب المنطقة ومصالحها العليا، وتصبح طرفا في الدفاع عن دولة الكيان الصهيونيّ، وتنتقل بذلك من الالتزام باتفاقيّة «الدفاع العربيّ المشترك» إلى الدفاع عن «عدوّ العرب المشترك».

وكانت قد ختمت الجبهةُ بيانها بثقتها بأنّ الشعوب العربيّة وقواها الوطنيّة والقوميّة التقدميّة؛ تستطيع حماية مصالحها، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني وقضيّته الوطنيّة، التي تتعزز مكانتها في أوساطهم قضيّة قوميّة عربيّة، ولم يكن الأمر يحتاج إلى ساعات طويلة، لكي تطلّ علينا رأس الحربة الفلسطينيّة، لتشهر سلاحها في قلب فلسطين المحتلة عام 1948؛ معلنة أن الأرض تذود عنها شعوبها الحرّة، وليست أنظمتها المستسلمة، وهذا قسمٌ أن نبقى على عهد حريّة الأرض والإنسان.

كل الحقيقة للجماهير

في هذا العدد

الافتتاحية: الأرض والإنسان: جوهري الصراع وعنواني المقاومة.....3

شؤون فلسطينية..

حوار مع لؤي الخطيب القيادي في حركة أبناء البلد: سامي عيسى.....6

غازي الصوراني: في الذكرى 46 ليوم الأرض.....10

جبريل محمد: النقب عنوان يوم الأرض.....13

سعادة مصطفى ارشيد: بانوراما الوضع الفلسطيني.....14

خاص الهدف: لنقاتل عدونا.....15

غسان أبو نجم: الاغتيال الصهيوني للمستقبل الفلسطيني.....16

أحلام عيد: تقرير: 46 عاما على يوم الأرض الخالد.....18

شؤون عربية..

وسام الفقعاوي: المشروع القومي والقضية الفلسطينية.....20

نضال عبد العال: من التطبيع إلى حلف الكيانات المؤقتة.....22

خاص الهدف: صناعة التضامن.....23

سمير دياب: المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي اللبناني.....24

علي بوطوالة: المغرب العربي والواقع الاقتصادي-الاجتماعي.....26

شؤون العدو..

شادي الزيد: هآرتس وفن التبرير.....29

خاص الهدف: حرب في أوكرانيا تهجير واسيتطان في فلسطين 30

الملف: صراع الهيمنة والقوة: قراءة في تحولات النظام الدولي.....

مقدمة الملف: الهدف.....31

أحمد مصطفى جابر: الحرب المعرفية.....32

محمد سعيد إدريس: الحرب في أوكرانيا والنظام الدولي.....35

هاني حبيب: خارج النص-الدنيبر وروايات الحرب والسلام.....39

محمد صوان: نهاية عصر السلام العالمي.....40

لبيب قمحاوي: عالم جديد قيد التشكيل.....42

محمد حسن خليل: ماذا يريد الناتو من ضم أوكرانيا؟.....44

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد مصطفى جابر

المدقق اللغوي
أيوب جمال الشنباري

يسمح بالنقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء- نهاية شارع الثورة

الهاتف

082836472

البريد الإلكتروني

info@hadfnews.ps

تصدر عن دائرة الإعلام المركزي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

AL-HADAF
الهدف

الغلاف الأول والثالث من
تصميم: جيفارا عبد القادر
الغلاف الثاني
نضال أبو مايلة

المقالات المنشورة لا تتطابق مع وجهة
نظر الهدف بالضرورة

الهدف - فلسطين العدد 36(1510) نيسان / إبريل 2022

كلـــــــــمة

يتزامنُ صدورُ هذا العدد من الهدف من مناسبتين تاريخيَّتين؛ الأولى: استشهادُ القائد المعلم وديع حداد - أحد أبرز مؤسّسي حركة القوميّين العرب والجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين - رفقة صديقِهِ ورفيقِهِ الأقربِ جورج حبش.

وبهذه المناسبة، نوجّه التحيّةَ النضاليّةَ وتحيّةَ الوفاءِ بالعهدِ للقائد الشهيد، الذي قضى حياتَه مناضلاً في الصفّ الأماميّ في سبيل فلسطين وحرّيّتها.

أيضاً، تحلّ الذكرى السادسة والأربعين لانتفاضة يوم الأرض الخالدة، في زمن اشتداد الهجمة الاستيطانيّة الصهيونيّة ذاتها، التي لمَ تبدأ في ذلك اليوم ولنْ تنتهي إلا بزوال الكيان الغاصب. فتحيّة لشعبنا الصامد على أرضه، القابض على جمر البقاء والمقاومة، ولشهداءِ يومِ الأرضِ الخالد.

إضافة لمقالات متنوّعة، في الشؤون الفلسطينيّة والعربيّة وشؤون العدوّ، فقدَ خصّصنا ملفَّ هذا العدد للأزمة الأوكرانيّة - الروسيّة، محاولين قراءة هذه الحرب في زواياها المتعدّدة، وبالذات فحص تأثيراتها الآنيّة والبعيدة المدى على العالم، وعلى الإقليم والمنطقة، والقضيّة الفلسطينيّة.

يطالعُ القارئُ الكريمُ أيضًا - وكما المعتاد - ملفًا ثقافيًّا غنيًّا يتناول موضوعات متعدّدةً في الفكرِ والروايةِ والفلسفة ■

حاتم استانبولي: آثار الحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا..... 46
كاظم الموسوي: اللاجئون والعنصرية والمعايير الغربية..... 48
تيسير محيسن: تأملات فلسطينية بأثر رجعي..... 50
عابد الزريعي: مهمات فلسطينية عاجلة..... 52
رضي الموسوي: تداعيات حرب أوكرانيا على الدول العربية..... 54
عليان عليان: انعكاسات الأزمة الأوكرانية على سورية..... 56
أحمد السيد النجار: هل تؤدي العقوبات إلى تركيع روسيا؟..... 58
أكرم عطاالله: المناورة الإسرائيلية في الحرب الأوكرانية..... 61
طلال عوكل: في الهدف- العالم قبل الحرب ليس كما بعدها..... 62

الهدف الثقافي..

الافتتاحية: إسماعيل مظهر وفكرة النهضة..... 63
فريد العليبي: بعض أطروحات فريدريك إنجلس العسكرية..... 64
عبد الرحمن بسيسو: الثقافة جوهر السياسة الحقة..... 66
جواد العقاد: هوامش على كتاب «مفهوم الحرية» للعروي..... 69
نهلة راحيل: حطاب الضحية في رواية «حدث في برلين»..... 70
عبد الرزاق الدحنون: أساطير الأولين..... 73

عضوُ المكتبِ السياسيّ لحركةِ أبناءِ البلدِ في الداخلِ المحتلّ عام ١٩٤٨

لؤي الخطيب «للهدف»:
الفعلُ المواجهُ هو أبرزُ ما يمكنُ التأسيسُ عليه لبناءِ استراتيجيّةٍ نضاليّةٍ شاملةٍ ومستمرّة

أجرى المقابلة: سامي عيسى

حوار

* الكيان يسيرُ بمسارٍ تصادميٍّ تناحريٍّ مع ما يسمّيهم بالمواطنين العرب، وعلى ما يبدو كلّ يومٍ تتسارعُ وتيرةُ الاصطدام الذي سيخلق معادلاتٍ تختلفُ عمّا عهدناه.

* طبيعة الاحتلال؛ ترفض اندماج اللاهثين وراء مشاريع المواطنة والحتميّة؛ سترجّح سقوطَ كلّ من راهن على وهم دولة المواطنين.

* الشعب الفلسطيني سبق قياداته، من حيث الرؤية الواضحة لحقيقة الصراع وطبيعته.

العودة إلى الفهرس

*** كيف تقرأون المشهدَ الاقتصاديّ - الاجتماعيّ والسياسيّ الفلسطينيّ في الداخل المحتلّ عام 1948؟**

** بعدَ هبّة أو انتفاضة سيف القدس يعيشُ الداخلُ الفلسطينيُّ شكلًا من التصعيد المتدرّج مع المؤسّسة الإسرائيليّة، مع العلم أنّه يوجدُ هناك نخبٌ سياسيّةٌ تحاولُ وضعه أو الإبقاء عليه ضمنَ منطق المواطنة والحقوق المدنيّة، التي تتآكلُ؛ بسبب أنّ هذا الكيانَ كيانٌ فاشيٌّ اقتلاعيٌّ لا يؤمنُ بالآخرين، ولا يخجلُ ساستُهُ في رفع شعار النقاء القوميّ الدينيّ الذي رفعته أنظمةٌ شموليّةٌ فاشيّة، حتى ما يسمّى باليسار التاريخيّ من ميرتس إلى حزب العمل يتماهوا مع برامج المستوطنين السياسيّة. وحتى الخطط الاقتصاديّة للدولة تأتي من هذا المنظور، فنرى غلاء الأسعار غير المسبوق في جميع قطاعات الاقتصاد الإسرائيليّ، من رغيف الخبز وصولًا إلى السكن. إنّ هذا الكيان يسيرُ بمسار تصادميٍّ تناحريٍّ مع ما يسمّيهم بالمواطنين العرب، وعلى ما يبدو كلّ يوم تتسارعُ وتيرة الاصطدام الذي سيخلق معادلات تختلفُ عمّا عهدناه بين الفلسطينيين في الداخل ودولة الاحتلال.

*** يلاحظُ تزايدُ دور الحراكات الشبابيّة الفلسطينيّة بالداخل في ظلّ وجود الأحزاب والقوى التقليديّة، فهل هو تعبيرٌ عن عجزِ هذه القوى عن القيام بوظائفها السياسيّة والمجتمعيّة؟**

** الحراكاتُ الشبابيّةُ كانت دائمًا موجودة حتّى في ظلّ الأحزاب الكبيرة الفاعلة، لكن حالة التكلّس التي أصابت الأحزاب ورهاناتها الدائمة على العمل، من خلال ما يسمّى بالبرلمان الإسرائيليّ وعدم قدرتها على تحسين أو تحقيق أيّ إنجازات مطلبيّة من هذا المكان، قد خلق خيبةَ أملٍ كبيرة حتّى عند كوادرهم وجمهورهم، في حين في الجانبِ الآخر؛ القدرةُ الإبداعيّة وشجاعةُ الشباب في مقارعة الشرطة وأجهزتها الأمنيّة وجسارتهم واستعدادهم في دفع الأثمان خلقَ نوعًا من الثقة مع جماهير شعبنا؛ عدا عن وجود الوجوه التقليديّة ذاتها التي خُلقت أجيالٌ وتعاقبت أجيالٌ وهم بالمواقع نفسها؛ خلق أزمات ثقة، فلو أخذنا حراك حيفا على سبيل المثال، لرأينا حجم قدرته على التحرّك وضبط إيقاع الشارع وقيادته، هذا النموذجُ المرن الصداميّ الشبابيّ وقدرته على فرض واقع ومشهديّة فلسطينيّة دون مؤثّرات ومكاسبَ شخصيّة ومقاعدَ وثيرة؛ استطاعت أن تنال إعجاب الناس وثقتهم.

*** من خلال المتابعة للمشهد في الداخل المحتلّ عام 1948، يستنبط وكأنّ هناك حالة اعتماد وغطاء متبادل بين القوى السياسيّة التي تشارك في المنظومة الصهيونيّة ضمنَ حدود 1948، وتلك القوى المهيمنة على القرار السياسيّ الفلسطينيّ، التي تراهن على مسار التسوية.. فهل هذا الاستنباط دقيق؟ وهل تزايد الحراكات الشبابيّة، يأتي في سياق الرفض أم التلاقي مع دور هذه القوى؟**

** ما تقومُ به القائمةُ الموحّدةُ في الآونة الأخيرة، هو ليس تغطيةً متبادلةً بينهم وبين القوى الصهيونيّة، هو طعنة من الخلف لكلّ شعبنا وخيانة متكاملةُ الأركان تحت مسمّيات الواقعيّة السياسيّة؛ فالقائمةُ الموحّدةُ تعترفُ بيهوديّة الدولة، وتوافق على إدخال الجيش لحملات التفتيش لقرانا، وتخرج بالدفاع الشرس ضدّ اتّهام الكيان بالأبرتهايد.

بكلمات أخرى؛ تمارس الخيانة بكلّ وقاحةٍ، وتبرّر كلّ ذلك؛ إنّه منً أجل أن نكون مؤثّرين.

إنّ الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة عهدناها منذ وقت طويل؛ تحابي المؤسّسة الرسميّة، ولا تؤمن بجدوى النضالِ الشعبي، وكان دائمًا سقفُها السياسيّ، بالأزرق والأبيض. اليوم قائدها منصور عباس لا يستطيع أن يكون بأيّ مهرجان شعبيّ، ولا يستطيع الوصول إلى باحات الأقصى؛ لأنّ هناك رفضًا شعبيًّا لكلّ طروحاته وتصريحاته وخطّه، والمكان الوحيد المتاح له هو بالجنوب الفلسطيني.

في الجانب الآخر توجد المشتركة بقيادة أيمن عودة والتجمّع الوطنيّ والطيبي عرابي التوصية على غانتس، وقباطنة مدراس التسوية والمواطنة. كلّ هذه النخب تتماهى مع مشاريع التسوية، وتنسّق فعلها وأداءها مع مقاطعة رام الله، وتتقبّل الدعم الإعلاميّ والماديّ من رئاسة السلطة. لكن في هذا الحيّز توجد قوى جذريّة رفضويّة؛ تطرح برامجَ وطنيّة؛ ترفضُ ولا تقبل قيادة هذه النخب لمشروعنا الوطني، وتحاول فرضَ واقع سياسيٍّ ثقافيٍّ وطنيّ، رغم انحصار الأمكانيّات، والحرب الضروس من المؤسّسات الأمنيّة، ومن هذه الأحزاب المتهالكة. إنّ طبيعة الاحتلال؛ ترفض اندماج اللاهثين وراء مشاريع المواطنة والحتميّة؛ سترجّح سقوطَ كلّ من راهن على وهم دولة المواطنين.

*** أكّدت هبّة الشعب الفلسطينيّ في أيار 2021، وجود حالة من الوعي الوطنيّ بهويّة جامعة تتجاوز التقسيمات الاحتلاليّة، ما هي معيقات التعبير السياسيّ عن هذه الوحدة؟ وما هي ممكنات التعبير عنها على مستوى البرنامج السياسيّ، والمنظومة السياسيّة وأبعادها المجتمعيّة؟**

** بدايةً لا بدَّ أنْ أشيرَ إلى أنّ انتفاضةَ أيار، لم تكن اللوحة الوحيدة التي عبّرت عن الوحدة ما بين مركبات شعبنا على امتداد الجغرافيا الفلسطينيّة، بل وخارجها أيضًا. ففي انتفاضة الأقصى 2000؛ تجسّدت هذه الوحدة، وفي آذار ال 76 أيضًا وغيرها من الأيّام والمحطات الوطنيّة في حياة شعبنا، الذي أثبت بمركّباته كافة في أماكن وجوده أنّه يجسّد قضيّةً واحدة، وهي قضيّةُ شعب تمّ احتلال أرضه في الـ 48، وأنتجت قضيّته السياسيّة التي رغم محاولات تَجزئتها وتصفيتها؛ تعود كلّ مرّة لتذكّر العالم من جديد أنّ ثورتها مستمرّة؛ طالما هنالك احتلال. بالنسبة لمعيقاتُ التعبير السياسيّ عن هذه الوحدة، فمن الممكن تقسيمها لمعيقات سببُها الأساسيّ الاحتلال، وسياساته وتشريعاته وممارساته، وهناك معيقات ذاتيّة، تتعلّق بالقوى السياسيّة الفلسطينيّة الفاعلة التي تتضارب برامجها السياسيّة وتختلف، ومنها من اختار أصلًا التعامل مع الاحتلال، ومع تقسيماته ووضع برامجه السياسيّة على أساس وجوده بكنف الكيان، وهذه التيّارات توجد في أراضي الـ 48 وفي الضفّة. ورأيي أنّه إذا تمكّنا من الوصول إلى رؤيّة فلسطينيّة موحّدة وبرنامج سياسيٍّ واضح شامل، نكون قدّ وضعنا اللّبنة الأولى في مسار كسر المعيقات. فهناك تيّاراتٌ سياسيّةٌ برنامجها السياسيّ هو فلسطين التاريخيّة، وهناك تيارات تنادي بدولتين لشعبين، وتيارٌ آخرُ بدولة ثنائيّة القوميّة وغيرها من الطروحات.

شعبيًّا، الشعب الفلسطيني سبق قياداته، من حيث الرؤية الواضحة لحقيقة الصراع وطبيعته، وهذا ما رأيناه على الأرض؛ حالة من الالتحام الشعبيّ، جمعت الكلّ الفلسطينيّ. ولا أجازف أو أتجنّى، حين أقول: إنّ هناك تيارات سياسيّة وفصائل فلسطينيّة لا تريد هذ الالتحام، وهو لا يتّوافق مع مشاريعها السياسيّة، ومع ما يرونه ومع ما يتصوّرونه وما يسمّونه بـ «الحل النهائيّ».

أمّا بالنسبة لممكنات التعبير عنها، فلا شكَّ أنّه في حال استثمرت في سياق مشروع ذا بوصلة وطنيّة واضحة؛ فلها ثقل لا يمكن تجاوزه، ورأينا كيف استنفرت دولةُ الكيان في انتفاضة أيّار الأخيرة، وبثّت حالةً من الصدمة حيال جبهاتٍ

مفتوحة عدّة في الوقت ذاته؛ هي طبيعيّةٌ بنظر الفلسطينيّ، لكنّها كارثيّةٌ بعين الاحتلال الذي بثّ رسائل فقدان السيطرة في حينه، بل ومنح الغطاء للمستوطنين لمساعدته في صدّ هذا المدّ الشعبيّ الموحّد، واستعان بحرس الحدود، وخرج باستغاثات من اللد مثلا. لكن هناك قوًى سياسيّةٌ فاعلة؛ تريد إفراغ الوحدة من مضمونها، وحصرها بشكليّات وشعارات وهي غيرُ معنيّةٍ بترجمتها برنامجًا سياسيًّا على أرض الواقع. أرى أنّ التعويلَ الأساسيَّ في فرض هذه الرؤية هو على قوى شعبنا الحيّة وعلى قواعده الشعبيّة؛ بناءً على قراءة حقيقة الصراع وجوهره، وأضيف أنّه - ومع الأسف - حتّى التيّاراتَ الفلسطينيّة التي تؤمن بفلسطين التاريخيّة؛ فقدت تأثيرها على الأرض، وسمحت بحالة انعزالها جماهيريًّا، ولا أريد أن أخوضَ بتفاصيل أكثرَ هنا.

*** بالاستناد على السؤال السابق، حيث في الوقت الذي كان شعبنا يؤكد وحدته وتجاوزه للتقسيمات الاحتلاليّة، برزت ظاهرة منصور عباس وجناحه لتبرير مواقف جناح آخر من الأحزاب العربيّة المشاركة في الكنيست والمنظومة الصهيونيّة. ما هو رأيكم في ذلك؟**

** بدايةً لا بدَّ من الإشارة إلى أنّ ظاهرة الموحدة ومنصور عباس ليست بالجديدة، فقد اتّخذت في السابق أشكالًا أخرى؛ فدائمًا كان هنالك ما يسمّى بعرب الحكومة، أي عرب انخرطوا بالأحزاب الصهيونيّة، وتبوّأوا مناصب حكوميّة، وهناك أحزابٌ وتيّاراتٌ بالاسمِ عربيّة، لكنّها انغمست في مشاريع الأسرلة والاندماج. أيضًا لا بدّ من التوضيح أن البرنامج السياسي للإسلاميّة الجنوبيّة، وهو تيارُ منصور عباس برنامج اندماجي، ليس وليد السنوات الأخيرة؛ هم جماعةٌ يريدون الاندماج ولا مشكلة لديهم مع ذلك، ومن هنا انخرطوا بالعمليّة السياسيّة الإسرائيليّة؛ عبر الترشّح للكنيست، وأبدو حتى تحفظهم على طريقة مقاومة الاحتلال التي لا يؤمنون بها.

الشعارات والأوهام التي يبيعها منصور عباس وقائمته لشعبنا هي نفس البضاعة التي يبيعها عرب الاندماج بالكنيست، بتياراتهم السياسيّة كافةً؛ فمن قبل الانخراط باللعبة السياسيّة لدولة لكيان قبل أيضًا بيع أوهام المساواة والحقوق لشعبنا، ومن قبل بالتوصية على مجرم حرب كغانتس لرئاسة الحكومة، هو عمليًّا منح كامل الشرعيّة لأصحاب خطّ الاندماج والشراكة بحكومة احتلال دونَ خجل، حتّى أنّ القائمة المشتركة؛ تستغلّ ظاهرة منصور عباس لتسوق نفسها على أنّها التيار الوطنيّ البديلة له، وتستغلّ سقطات الموحّدة لتبرير مشروعها السياسيّ الاندماجي والشريك باللعبة السياسيّة الإسرائيليّة؛ فجميعهم يتّخذون من الكنيست بوصلةً لعملهم السياسي. باختصار من قبل اللعب ضمنَ قواعد الاحتلال وفي السياق الإسرائيلي؛ يمثّل المشروع السياسي الاندماجي ذاته، كلّ بأدواته، لكنّها بالمحصّلة تؤدي إلى النتيجة نفسها؛ لأنّها تتبع للأرضيّة ذاتها، وهي الوجود في الكنيست، فمثلما سوّقت القائمة المشتركة ما سمّيت بالخطّة الاقتصاديّة على أنّها الإنجاز الأهمّ والأعظم؛ تسوّق الموحدة مشاريعَ صهيونيّةً على أنّها أيضًا الإنجاز الأهمّ والأعظم، وفي الحالتين، كانت تلك المشاريع بمثابة التفافٍ آخرَ على شعبنا، واحتلالٍ وسرقةٍ بصورة «قانونيّة».

إنّ قوانينَ ومخطّطاتٍ حكوميّةً جوهرُها صهيونيّ؛ عملت أحزاب الكنيست دون استثناء على تسويقها مشاريعَ تكفلُ الحقوق وتصونها، وجاء التطبيق الفعليّ لها على أرض الواقع ليفضحها.

*** أشار بعضٌ من كتّاب وصحفيّين ونشطاء مجتمعيين إلى عزلة نسبيّة لعموم الفلسطينيين في الداخل المحتل عام 1948، عنّ حراكٌ أهلنا في النقب المحتل، وأنّ الصلات مع هذا الحراك جاءت متأخرة، وغالبًا ما مرّت عبرَ محطات وقنوات محددة، فهل هذا الرأي صحيحٌ أم لك رأيٌ آخر، وإذا كانَ صحيحًا، فإلى ماذا ترجع أسبابه؟**

** بالنسبة للنقب وحالة التظافر الشعبي ما بين الجليل والمثلّث ومدن الساحل من ناحية، والنقب من ناحية أخرى؛ طبعًا هناك الكثير من الأسباب بعضها يتعلّق بالتركيبة الاجتماعيّة السياسيّة لأهلنا في النقب، أي أسبابٌ محليّةٌ تخصُّ النقب، لكن يمكن الاعتراف أنّه كان هناك نوعٌ من القطيعة أو التغييب لقضية شعبنا بالنقب أو الجنوب إجمالًا، وبرأيي أنّ التيارات السياسيّة الفاعلة؛ تتحمل المسؤوليّة بالدرجة الأولى لهذه العلاقة وطبيعتها. لكن من ناحية أخرى ساند أبناء شعبنا بالجليل والمثلث ومدن الساحل الفلسطيني؛ النقب ضد المشاريع الاستيطانية، بأيام غضب وتظاهرات فارقة، مثل تظاهرات برافر، كان لها الأثر الكبير في صد هذا المشروع أو منع تطبيقه في حينه، حيث أن هناك محاولات لإعادة فرضه مؤخرا. لكن المهم هنا رغم ما ذكرته أعلاه؛ حالة الفتور تجاه قضايا النقب والانقطاع عن النقب لكن لا يمكن تجاوز أيام وطنية وتظاهرات؛ شهدت مواجهات عنيفة واعتقالات واعتداءات، وكله نصرة للنقب. وجيد أن أشير بأن هذه الأيام الوطنية؛ انطلقت عبر حراكات شبابية استطاعت أن تفرض تصورها على التيارات السياسية التي اضطرت على اللحاق بها والإذعان لها؛ فحين يتحرك الشارع لا يستطيع أحد منعه، وهذا ما حصل حين انطلقت تظاهرات في حيفا وأم الفحم وعارة وغيرها ضد مخط برافر، وحين خرجت التظاهرات بعد اغتيال المعلم الشهيد يعقوب أبو القيعان، وهذه المواجهات هي دليل قاطع على هذا التلاحم الشعبي وعلى النجاح في فرضه والوقوف بوجه جميع العوائق وتخطيها، أي أن هناك بذرة يمكن التأسيس عليها ليكون الالتحام النضالي مع شعبنا في النقب ذو طابع استمراري، وألا يكون مجرد ردات فعل مؤقته ومحدودة.

باختصار؛ إسرائيل وإن نجحت في التقسيم الجغرافي، لا تستطيع تقسيم الهم الوطني أو تفكيكه، ومع الأسف إعلاميا لا تحظى قضية شعبنا بالنقب بالتغطية الملائمة، إن كان عبر الإعلام المحلي أو العالمي، يمكننا إعطاء مثال بسيط: كيف يتم التعامل مع الهدم في الشيخ جراح وكيف يتم التعامل مع الهدم في النقب.. مع العلم إننا في القدس والنقب والضفة وغزة؛ نواجه نفس عقلية المُستعمر. وأريد أن أطرح مثالا آخر عن مسؤولية أهل النقب في فرض قضيتهم، قضية هدم قرية العراقيب التي يحرص جزء من سكان القرية على فرض اسم قريتهم وقضيتها على وسائل الإعلام، لأنهم أدركوا أهمية فضح ممارسات الاحتلال؛ عبر النشر الدائم وبالبث المباشر وهذا ساهم بأن تحظى العراقيب، بفرض قضيتها بصورة لا بأس بها، بينما قصص لقرى أخرى مهددة بالهدم لا تحظى بالتغطية اللازمة.

*** بالتزامن مع صدور عدد «الهدف» المتضمن للمقابلة، يكون قد مر 46 عامًا على يوم الأرض المشهود بمضامينه الوطنية والتاريخية على الصراع، فبعد كل هذه السنوات على هذا اليوم، كيف برأيكم يمكن أن يتم تكريس مضامينه وعدم الاكتفاء بتحويله لأيقونة احتفائية؟**

** مما لا شك فيه أن يوم الارض كان أول مواجهة فعليه بعد الحكم العسكري بين شعبنا وحكومة الكيان، وحمل القول الفصل تجاه طبيعة وحقيقة وجودنا وروايتنا والعلاقة مع

العودة إلى الفهرس

هذا الكيان. يوم الأرض كمحطة فارقة في تاريخنا بالداخل شكل نقلة نوعية في علاقتنا مع هذا الكيان الغاصب، بمعنى أنه ذكر كل من نسي الاحتلال؛ أننا شعب يعايش ما أفرزه احتلال فلسطين في العام 1948، وأننا نواجه نفس العقلية الاستعمارية، وهذا أمر ضروري أن تعرف أين تقف؟ وأين أنت؟ وما هي روايتك؟ مواجهات شهداء اعتقالات محاولات تصفية لقادة وطنيين، هذا كله أعاد تعريف موقعنا وموقفنا بصورة دقيقة، وبالتالي الأيام النضالية التي أتت بعد يوم الأرض، لا بد أنها انطلقت من معانيه ومن ما فرضه. وتكريس مكتسبات يوم الأرض اليوم وبعد 46 سنة وعدم تحويله لمجرد أيقونه أو ليوم «فلكلوري» كما أرادت وتريد فعاليات سياسية فلسطينية متماهية مع مشارع الاحتلال، ويتم تكريس مكتسبات هذا اليوم عبر الاستفادة من المواجهة الشعبية وقدرتها على منع المصادرة وحماية الأرض، أي الفعل المواجه بحد ذاته هو أبرز ما يمكن التأسيس عليه لبناء استراتيجية نضالية شاملة ومستمرة؛ يتم تكريسه أيضا عبر توظيفه كيوم وطني اكتسب اهميته وتاريخيته من قدرته على استرجاع الأرض وحمايتها، وأعتقد أن هذا يقول الكثير حول أي الأساليب النضالية ناجع ومؤثر فعلا، وأي منها لم يقدم ويسوق سوى خطاب الاستجداء والتذلل.

*** كيف تقرأون المشهد الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي الإسرائيلي في ظل التغيرات في على التركيبة السياسية الرسمية وأزمة جائحة كورونا؟**

** كما يعلم معظم المتطلعين على التركيبة الاجتماعية السياسية «للمجتمع» الصهيوني، فإن الفجوات فيما بينها آخذه بالتصاعد، وأن الاستقطاب هو سمة المرحلة لدرجة يمكننا القول بأن مناعة «المجتمع» الصهيوني؛ هشة وضعيفة، لكثرة الانقسامات والخلافات الأيديولوجية والسياسية. إسرائيل مدرجة بالرقم 59 على جدول الفساد العالمي؛ الأمر الذي أدى لفقدان الإسرائيليين الثقة بمؤسسات وقادة دولتهم، وهو ما أشارت تقارير التقييم الاستراتيجي الصهيونية له، بل وحذرت منه ومن تعمق واتساع الهوة بين مركبات «المجتمع» الإسرائيلي، مما يضعف مما أسموه «التضامن الاجتماعي ومناعة الدولة». وإسرائيل المصنفة كواحدة من بين أغنى عشر دول في العالم؛ يواجه سكانها ارتفاع في تكلفة المعيشة، عدا عن ارتفاع في الأسعار، وكل ذلك يعمق من الهوة الاجتماعية والاقتصادية، وجاءت جائحة كورونا لتزيد التضخم المالي، بحيث يشهد الكيان تضخما ماليا لم يشهده منذ أكثر من 10 سنوات؛ الأمر الذي سينعكس وانعكس على الكثير من مناحي الحياة.

*** يلاحظ التصعيد المتزايد في مسار حكومة الاحتلال لإحداث تشريعات جديدة في برلمانه (الكنيست)، تهدف في معظمها لنزع الشرعية عن الوجود الفلسطيني في الأرض المحتلة عام 1948، وربطه بالاستسلام الكامل لسياسة للاسرلة والتفكيك المجتمعي والتهجير، ألا يستدعي ذلك مسار جديد ومختلف للعمل الفلسطيني في الداخل والعمل الوطني الفلسطيني عمومًا؟**

** يتعامل الكيان مع وجودنا كمشكلة أمنية، ومن هنا أتت كل تشريعاته وملاحقته للفلسطيني، هو دائم البحث والدراسة ووضع التصورات لطريقة التعامل معنا، لكن كنا في كل مرة نلتحم مع شعبنا أو نقرر التصدي لمشروع ما وللسياسات الإجرامية الترانسفيرية بحقنا؛ نفاجئ هذا الكيان ووسائل إعلامه التي تتجند في معركة استهداف الفلسطيني؛ المحتج - المتظاهر - المتمرد على السياقات التي حاول الكيان حبسه داخلها. ما أريد قوله باختصار؛ نعم وصحيح أن الدولة تحاصر الوجود الفلسطيني وتحاول لجمه وكسره وتشويه هويته، بالمقابل استطاع هذا الفلسطيني أن يقف ويجابه وأن يُدهش أيضا. مع الأسف وجود رؤى سياسية لا تستند للثوابت الوطنية الفلسطينية؛ تعرقل وتخرب على كل محاولة وضع استراتيجية وطنية مجابهة لهذه السياسات ذات الطابع الاستمراري.

طبعا لدينا في الداخل تيار جذري؛ يتشكل من عدة قوى سياسية؛ يدرك حقيقة العلاقة مع هذا الكيان، ويدرك ما هي آليات المواجهة الحقيقية التي تثمر على الأرض، وهذا التيار يواجه ملاحقة الاجهزة الأمنية له ومحاصرته واعتقال كوادره وتهديدهم والتضييق عليه بشتى الطرق، مقابل تقديم الدعم لتيار الأسرلة والاندماج، في محاولة لتحييد التيار الجذري وتهميشه واضعافه، وحتى تجريم العمل الوطني ككل. رغم ما ذكرته ما يزال التيار الجذري الفلسطيني، بقواه الوطنية المختلفة؛ يجابه ويحاول فرض تصوره، أي إننا ندرك حقيقة الحاجة لمسار جديد؛ يقود الداخل الفلسطيني بوجه كل المشاريع الخيانية والسلطوية. أما على صعيد الفصائل الفلسطينية؛ فأظن أن ذات المشكلة تسيء للنضال الفلسطيني في ظل وجود مشاريع سياسية؛ تقوم على الاستسلام والخنوع والتفريط والخيانة، ووجود مشاريع مقاومة غير مفرطة.

*** في سياق التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي، والحرب الروسية - الأوكرانية، كيف تقرأون انعكاسات ما يجري على الصراع الإسرائيلي - العربي عمومًا والإسرائيلي - الفلسطيني خصوصًا؟**

** كنت قد تطرقت في مقال سابق لتأثيرات الحرب في أوكرانيا على القضية الفلسطينية، والقضايا العربية عموماً، وعلى رأسها الإقليمية، لكن قبل الخوض في ذلك، نرى كيف عرت وكشفت هذه الحرب ازدواجية معايير ما يسمى بالمجتمع الدولي، وفضحت نفاقه وانحيازه لسياسات أمريكا وتوجهاتها، في مقابل تعامله مع القضية الفلسطينية والقضايا العربية التي استجدت منذ سنوات بفعل الحرب على دولنا؛ عبر بوابة ما يسمى «الربيع العربي»، وهذا يرشدنا أكثر نحو طريق تحصيل الحق.

إسرائيل ستسعى لتوسيع تحالفها الإقليمي مع دول عربية في مواجهة ما ترى أنه عدو مشترك، أي إيران ومعسكر المقاومة، ويريبها جدا، وهذا ما جاء على لسان محللين صهاينة: كيف لم تقدم أمريكا الدعم اللازم للرئيس الأوكراني الموالي لها؟ على الصعيد العالمي؛ خروج روسيا منتصرة في هذه الحرب سينعكس بالإيجاب على معسكر عالمي مناوئ لأمريكا، وسيعزز من قوة معسكر المقاومة وهو المعسكر الداعم للقضية الفلسطينية قولا وفعلا. طبعا إسرائيل تستغل هذه الحرب كعادتها في اقتناص الفرص وتوظيفها خدمة لمشاريعها، مثلا: تحاول استغلال قضية اللاجئين الأوكرانيين؛ عبر جلبهم لإحداث تغيير ديمغرافي وبناء مستوطنات جديدة لاستقبالهم، كلها ستكون على حساب الفلسطيني؛ صاحب هذه الأرض بقضم المزيد من أرضه. وتجدر الإشارة أيضا، إلى أن إسرائيل؛ استغلت الحرب، لتكثف اعتداءاتها على سورية، حيث شهدت سورية منذ اندلاع الحرب الأوكرانية 11 عدوانا.

ختاما أقول: أن تطور مسار الحرب هو من سيحدد انعكاسه على القضية الفلسطينية والمعسكر الداعم لها، وتطور مسار الحرب سيحدد أي المشاريع ستصاب بانتكاسة وأيها سيتعزز ويزيد من مقدراته■

في الذكرى السادسةِ والأربعينَ ليومِ الأرض

غازي الصوراني .باحثٌ ومفكّر/ فلسطين

لوحة للفنان الفلسطيني خليل ريان

الثلاثون من آذار، ذكرى لها دلالتُها في تاريخ الحركة الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ، ففي ذلك اليوم من عام 1976، هبّت الجماهيرُ الفلسطينيّةُ في الجليل والنقب في فلسطين المحتلّة 48 وشاركتها الجماهيرُ الفلسطينيّة في باقي الأراضي المحتلّة عامَ 1967، والشتات ضدّ عمليّة المصادرة للاراضي التي تقوم بها سلطة العدوّ الصهيونيّ، فقد وقف الشعبُ الفلسطينيُّ يدافع عن أرضه التاريخيّة التي أنجبته واحتضنته عبرَ آلاف السنين، وانتمى إليها وأعطاها محبّته وعقله وأودعها أحلامه جيلًا بعد جيل، وأعطته الوطن والحياة بمثل ما أعطته هويّته الوطنيّة والإنسانيّة، فكان إخلاصُهُ لها وتضحياته من أجلها نقيًّا صادقًا بلا حدود؛ الأمرُ الذي يبرّر ويعزّز صراعنا – نحن الفلسطينيين – ضدّ الدولة الصهيونيّة باعتباره صراعًا وجوديًّا، وهو أيضًا صراعٌ من أجل فتح أفق الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة في كل قطر عربيٍّ على طريق التوحيد القوميّ والتطوّر والحداثة والديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة بآفاقها الاشتراكيّة؛ الأمرُ الذي يجعل معالجةَ المسألة الفلسطينيّة متضمّنة في المشروع القوميّ الديمقراطيّ العربيّ بصورة موضوعيّة ونضاليّة في آنٍ واحد، ويؤسّس في سياق النهوض الشعبيّ العربيّ إلى تغيير موازين القوى لحساب مصالح الجماهير الشعبيّة العربيّة ومستقبلهم.

ومرّةً تلوَ أخرى نستعيدُ - نحن الفلسطينيّين - في ذكرى يوم الأرض، أطيافَ ذكريات ماضيّة، وإصرارًا على مواصلة النضال من أجل العودة وتقرير المصير والحريّة والاستقلال، لكن في وضع مؤسّف عنوانه «تزايد الصراع بين قطبي الصراع فتح وحماس على السلطة والمصالح» وانسداد الأفق السياسيّ بالنسبة للدولة أو المشروع الوطني لا فرق، والسؤال هو: ما تلك الغنيمة الهائلة التي يتنازع قطبا الصراع المتصادمان عليها؟ لا شيءَ سوى مزيدٍ من التفكّك والانهيارات والهزائم.. فالحربُ بين الفلسطينيّ والفلسطينيّ لن تحقق نصرًا لأيٍّ منهما، إنّما هزيمةٌ جديدةٌ لمن يزعمُ أنّه انتصر، يؤكّد على هذا الاستنتاج الواقع الراهن الذي يعيشه أبناء شعبنا في الوطن والشتات، لكن الأدهى والأشدّ مرارة من الانقسام الفلسطيني يتجلّى في تفاقم مظاهر التبعيّة والتخلّف في الأنظمة الكومبرادوريّة العربيّة الحاكمة، وخضوعها لشروط العدوّ الأمريكيّ/ الصهيونيّ وتطبيعها واعترافها بالكيان الصهيوني على حساب حقوق شعبنا الفلسطينيّ التاريخيّة والشرعيّة، وفي مثل هذه الأوضاع، ليس من الممكن التفكير بفلسطين كيانًا قطريًّا، وهذا يعني تأكيد الطابع العربيّ لفلسطين

العودة إلى الفهرس

مقابل «تهويدها» ما يؤكّد على أنّ النضال الفلسطينيّ لا يمكن أن ينعزل عن عمقه وَفْقَ قواعد وأسس الصراع باعتباره صراعًا عربيًّا صهيونيًّا بالدرجة الأولى، ما يعني أن لا آفاق للنضال الفلسطينيّ سوى أن يكون في طليعة النضال التحرّري والديمقراطيّ العربيّ ومساندة قوى التغيير الثوري كافة؛ الهادفة إلى إسقاط أنظمة الكومبرادور، وولادة أنظمة الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة بآفاقها الاشتراكيّة .

انطلاقًا من ذلك يمكن أن يصاغ الحلّ، على أساس أنّ فلسطين جزءٌ من دولة عربيّة ديمقراطيّة موحّدة، وأن تتحقّقَ عودةُ اللاجئين الذين شُرِّدوا منها بالرغم من كلّ الصعاب أو «المستحيلات» التي يزعمها البعض، ذلك أنّ شعبنا الذي رسم بالدم – آلاف المرّات – خارطة الوطن عبرَ نضاله وتضحياته من أجل حقّ العودة هو شعبٌ قادرٌ - مهما طال زمن الانحطاط العربيّ - على تحقيق حلم الانتصار.

في الذكرى السادسة والأربعين لانتفاضة يوم الأرض الفلسطينيّ لعام 1976، نستذكر أحداث ذلك اليوم، حيث عقد ممثلو المجالس المحليّة العربيّة بمشاركة حركة أبناء البلد والشيوعيّين وغيرهم من التقدميّين اجتماعًا لهم، في مدينة الناصرة، للبحث في الإجراءات التي ينبغي اتباعها، للتصدّي لقرار المصادرة إيّاه، وتوصّل المجتمعون إلى القرارات التالية:

1. إعلان يوم 30 آذار / مارس يومًا للأرض الفلسطينيّة.
2. إعلان الإضراب العام، والانقطاع عن العمل، والدراسة، والتجارة، في جميع مرافق الحياة في القطاع العربي، طوال هذا اليوم.
3. القيام بمظاهرة أمام الكنيست، وتقديم طلب إلى السلطة، لإلغاء مشاريع المصادرة.
4. إرسال وفد إلى الأمم المتحدة، حتى تتراجع إسرائيل عن قراراها ذاك .

وقع هذا القرار 48 من رؤساء البلديات، والمجالس المحلية، ومسؤولي لجان الدفاع عن الأراضي، في المدن والقرى العربيّة في فلسطين المحتلّة.

وعبثًا، حاولت حكومة العدوّ إحباط هذه القرارات؛ فامتدّت انتفاضة «يوم الأرض» من أعالي الجليل إلى المثلث، وانطلقت يوم 30/ 3 أقوى مظاهرات عربيّة في دولة الكيان الصهيونيّ،

منذ اغتصابها لفلسطين، حيث خرج الآلاف من أهالي قرى: دير حنا، وعرابة، وسخنين، وكفر كنا، والطيبة، وأم الفحم، ونجف، والطيرة، ومدينتي عكا والناصرة، أدّت إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين العرب، وقوّات الشرطة، وجيش الإسرائيليين ، وشلّ الإضراب كلّ مظاهر النشاط في الوسط العربيّ بإسرائيل، وقامت ناقلات الجنود، وطائرات الهليوكبتر الإسرائيليّة بعزل القرى المضربة عن باقي أنحاء فلسطين، وكالعادة كان الردّ الإسرائيلي عنصريًّا، عسكريًّا ودمويًّا؛ إذ اجتاحت قوّاته مدعومة بالدبابات والمجنزرات القرى الفلسطينيّة والبلدات العربيّة، وأخذت بإطلاق النار عشوائيًّا؛ فسقط الشهيد خير ياسين من قرية عرابة، وانطلقت الجماهيرُ في تظاهرات عارمة فسقط خمسة شهداء آخرين وعشراتٌ الجرحى.

وشهداء يوم الأرض :خير ياسين /عرابة، خضر خلايلة وخديجة شواهنة، محسن طه/ سخنين، محسن طه/ كفركنا، رأفت علي زهدي/ من مخيم نور شمس واستشهد في الطيبة.

لقد كانت تلك الانتفاضة، بمثابة رد شعبنا الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة 48، على إجراءات العدو الصهيوني العنصريّة وقرارته كافة، إلى جانب قراره بالنسبة لمصادرة الأراضي، وقد ثار شعبنا السجين صاحب الأرض والتاريخ على الجلاد الغاصب، ولم يكن شهداء الثلاثين من آذار 1976 رموزًا ليوم الأرض؛ ليس لأنهم الوحيدون فحسب، بل أيضًا لاتّصالهم المباشر بالمناسبة، فكل شهيد في فلسطين يرمز بشكل أو بآخر إلى التمسّك بالأرض، وإلى أهميّة الأرض. ومنذ الانتفاضة يوم 30/آذار/1976 إلى يومنا هذا، أظهر يوم الأرض:

1. الأهميّة الخاصّة للانسجام والتفاعل بين الحالة الجماهيريّة المتقدّمة والإصرار على الدفاع عن الحقوق الوطنيّة والاجتماعيّة، وبين توفر القيادة القادرة على المبادرة، واتّخاذ القرار النضاليّ الحازم والمناسب .
2. إنّ الإمكانيّات الكفاحيّة لأبناء شعبنا الفلسطيني في أرضه المحتلّة 1948 متوفّرةٌ رغم بشاعة المحتلّ الصهيونيّ الغاصب.
3. الارتباط التاريخيّ والراهن والمستقبليّ بين نضالات شعبنا الفلسطيني في كلّ أماكن وجوده سواءً في الوطن المحتلّ أو المنافي.
4. تعاظم شعور الانتماء الوطنيّ والقوميّ والنضاليّ لأبناء شعبنا الفلسطيني في أرضه المحتلّة 4، مع تعاظم الشعور الغامر بالثقة بالنفس وبالحقوق التاريخيّة، وروح التحدّي والصمود في وجه غطرسة العدوّ الإسرائيلي.

نستلهم هنا قول المناضل والشاعر التقدّمي الراحل توفيق زياد ليوم الأرض: بين الثلاثين من آذار 1976 والثلاثين من آذار اليوم 2022 كبر شعبنا كثيرًا، ربّما أكثر مما كبر خلال 46 عامًا... «نحن لم نعد أقليّة الخمسينات والستينات المستضعفة، بل أصبحنا شعبًا ما بعد الثلاثين من آذار».

كان ليوم الأرض الأثر الأكبر على تأكيد وتجسيد بلورة الهويّة السياسيّة الوطنيّة للفلسطينيّين، تلك الهوية المرتبطة راهنًا ومستقبلًا بالهوية القوميّة العربيّة ذات الطابع والجوهر الديمقراطيّ التقدّمي، فبعد أن كان الفلسطينيّ هنا رهينةً في قفص الخوف والعزلة والتردّد تحوّل إلى نموذج في المواجهة، كما في الانتماء والارتباط بمصير شعبٍ

بأكمله، تحوّل إلى نموذج في التحدّي والتصدّي والصمود على أرض وطنه، لا يهمّه أن يضحي في سبيل البقاء حرًّا أبيًّا في وطنه مهما عظمت التضحيات! أصبح يعلنها جليّةً واضحةً مدوّية.. (هذا وطننا وإحنا هون).. وقد دخلت إلى قواميسنا عباراتٌ ومصطلحاتٌ وشعاراتٌ غيّبتها عقدة الخوف والتردّد! ودخلنا معها مرحلةً جديدةً من تاريخنا؛ مرحلةً عنوانُها... «هنا على صدوركم باقون كالجدار.. وفي حلوقكم كشوكة الصبار... كأننا عشرون مستحيل في اللد والرملة والجليل».

في الثلاثين من آذار 1976 سجّل الأحرار عباراتهم بدم ستة شهداء لم ينتظروا مؤتمر قمّة عربيّة أو لجنة رباعية، أو مبادرة أمريكيّة، أو خطةً أوروبيّة... لقد دوّنوا بدمائهم قرارَ الشعب... لن تمرّوا... أرضنا حياة وبداية ليس لها نهاية... أرضنا حرية وكرامة، فكانوا بذلك كأنهم يمارسون أنبل وأقوى مشاعر التحدي لعملية الهبوط والخضوع والهوان الرسمي العربي من أنظمة العمالة التي تتآمر اليوم على قضيتنا ومستقبل شعبنا بوقاحه عز نظيرها كما هو الحال في استجابتهم لدعوة العدو الصهيوني للمشاركة فيما يسمى بـ«قمة النقب».

على أي حال، إنّ معركة الأرض لم تنته في 30 آذار، بل هي مستمرّةٌ حتّى يومنا هذا، ونستطيع أن نقول: إنّ كل الأيام الفلسطينية هي بمثابة يوم الأرض، أو يوم التحدي والمجابهة لممارسات العدو الصهيوني ومقاومة عدوانه وإجراءاته ضدّ شعبنا، خاصةً أنّ حكومة الاحتلال العنصريّة لم تتوقّف أبدًا عن سياستها في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وهدم البيوت وطرد السكان، خاصّةً في العديد من مناطق ومدن الضفّة الغربيّة عمومًا، ومن محيط عاصمتنا الخالدة القدس خصوصًا، كما هو الحال مع ممارسات العدوّ الصهيونيّ في الخان الأحمر والشيخ جراح وسلوان والأغوار.

إنّ الأرض والاستقلال والسيادة الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ، كانت وتظلّ جوهرَ وعقدة العصب للقضيّة الفلسطينيّة بكلّ ما للكلمة من معنى، ومن ثمَّ فإنّ حقّ العودة وتعزيز الهُويّة مشروطٌ بعودة الأرض وتحريرها، وما تفرضه تلك العمليّة التحرّرية من مراكمة عوامل المواجهة الثوريّة لمخطّطات التحالف الإمبرياليّ /الصهيونيّ/الرجعيّ العربيّ، الرامية لتصفية القضيّة وإنهاك وإنهاء الكيانيّة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ وذلك انطلاقًا من أنّه دون تصفية وإزاحة تلك المخطّطات وأنظمة التبعيّة، فإنّ الحديث عن حق العودة يصبح أقرب الى الوهم.

ومن ثَمَّ فإنّ حرية شعبنا واستقلاله لن تتحقّق إلا بامتلاكه لأرضه عبرَ وجوده وصموده وتعزيز بقائه، الذي يستلزم توفير مقوّمات الصمود على الأرض، معلنًا رفضه لكل ممارسات الاستعباد والقهر السياسيّ والاجتماعيّ والطبقيّ، حيث يملك كامل حرّيته الشخصيّة والعامة معتدًّا بكرامته وقدرته على التعبير عن رأيه ومعتقداته الوطنيّة والمجتمعيّة؛ فالتحرّر الحقيقي من الاحتلال لن يتحقق إلا من خلال الإنسان الحر، ذلك أن الذليل المُهان - كما يقول بحق عميد الأدب العربي طه حسين - لا يستطيع أن يُنتج إلا ذلًّا وهوانًا، ولن يحقّق حريةً واستقلالًا.

في ضوء ما تقدّم، فإنَّ حديثي عن الأرض، وأيّام الأرض هو حديث عن الوفاء والانتماء لها والوفاء لعشرات الآلاف من الأسرى والجرحى والشهداء الذين ضحّوا من أجلها طوال المائة عام الماضيّة، على مختلف انتماءاتهم، ومعتقداتهم، وقناعاتهم، وميولهم السياسيّة التي وإن اختلفت في اللون والمعتقد السياسيّ أو الدينيّ، إلا أنّها أجمعت واجتمعت على بوصلة واحدة عنوانها فلسطين، وأن الدين للّه والوطنُ والأرض للجميع.

وسؤالنا اليوم: هل كان يوم الأرض الفصل الأخير في قصة الصراع على أرضنا الفلسطينيّة، أم أنّ عدوانيّة الدولة الصهيونيّة وغطرستها امتدّت بمزيد من العنصريّة ومصادرة الأراضي في الضفّة المحتلّة عام 1967 واستمرار حصار قطاع غزة؟

الجواب البديهي بالطبع نعم. لقد تزايدت واستشرست عدوانيّة الصهاينة ليس في ظلّ مساندة الإمبرياليّة الأمريكيّة لهم فحسب، بل أيضًا في ظلّ خضوع وارتهان وتطبيع معظم النظام العربي واعترافه بالكيان الصهيوني، الأمر الذي يدفعني الى طرح السؤال التقليدي مجدّدًا على رفاقي في كل أرجاء الوطن العربي: ما العمل؟ ما هي العمليّة النقيض لذلك كله؟

إنّ اجتهادي في الإجابة عن هذا السؤال مرهونةٌ بصحوةٍ حقيقيّةٍ نشطة، سياسيًّا وفكريًّا وتنظيميًّا، من قبل أحزاب وحركات اليسار في بلادنا في كل أرجاء المشرق والمغرب، على الرغم من إدراكنا للطبيعة المركبة والمعقّدة لأزمة هذه الأحزاب، ومرهونة أيضًا بتبلّور ولادة أحزاب وحركات يساريّة ماركسيّة ثوريّة قادرة على التقاط هذه اللحظة، ومن ثمّ الالتزام بعملية النضال الحقيقي السياسي الديمقراطي والجماهيري من منظور طبقي، من أجل تحقيق الأهداف التي تتطلع إليها جماهيرنا الشعبية، وخاصة إسقاط رؤوس وأنظمة التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال، وتأسيس النظام الاشتراكي الديمقراطي الجديد، وذلك إيمانًا ووفاءً للمبادئ القوميّة التقدميّة الثوريّة التي أطلقها المفكر الثوريّ الراحل جورج حبش عبرَ تأكيده على أنّ الطريق إلى تحرير فلسطين أو تحرير أيّ بقعة أرض عربيّة من الإمريكان أو الصهاينة، مشروط بتحرير العواصم العربيّة من حكامها العملاء عبرَ ممارسة ومراكمة كافة أشكال النضال الهادف إلى إسقاط أنظمة التبعية والعمالة والاستغلال والتطبيع، من خلال أحزاب وحركات ثوريّة ماركسيّة قوميّة ملتزمة بتطبيق أهداف الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة، وذلك انطلاقًا من أنّ هذه الثورة هي استمرارٌ لثورة التحرّر الوطنيّ من جهة وهي أيضًا استمرار لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية، انطلاقًا من العلاقة الجدليّة بين الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة والثورة الاشتراكيّة، باعتبار أنّ الثورة الوطنيّة الديمقراطيّة هي في الوقت نفسه ثورة وطنية وطبقية مناضلة ضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد، وضد الوجود الإمبريالي الصهيوني في بلادنا، وهي أيضًا ثورة مناضلة ضدّ كافة قوى اليمين بكل أطيافه وألوانه ومضامينه، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الأرض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل، وهي أيضًا ثورة ضدّ كل قوى التخلّف السياسيّ والمجتمعيّ، وضدّ القوى البورجوازيّة وكلّ مظاهر الاستبداد والإفقار والاستغلال الرأسمالي، ومن ثمّ فإنّ قيادة الثورة يجب أن تتولّاها الطبقات الشعبيّة الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة أحزاب يساريّة ماركسيّة ثوريّة ■

العودة إلى الفهرس

لو كانت صحراء قاحلة... لكنّها أرضنا... النقبُ عنوانُ يوم الأرض

جبريل محمد. باحثٌ وكاتبٌ سياسيّ/ فلسطين

تشاءُ المصادفةُ الرذيلةُ أن يلتقي المطبّعون العرب في أرض النقب، هؤلاء المطبّعون لا يعرفون من التاريخ إلا قشرته، ولا يمحّصون في الجغرافيا، فالحدودُ عندهم هي مساراتُ طائراتهم الخاصّة، فهم يطلّون على الأرض من أعلى؛ يحاولون أن يتسموا بثقافة حداثيّة، فيظهرون انبهارًا بالمشهد المنسكب من شبّاك الطائرة، هؤلاء منهم من رهّن أرضه ومياهه ونفطه للاستعمار، ومنهم من باع المواقع الاستراتيجيّة التي طالما كانت سببًا للحرب مع الكيان المغتصب.

في النقب يجتمعُ على طاولة سداسيّة كنجمة داود؛ مشروعُ حلف شبّيه بحلفِ بغداد المقبور، لكنّه هذه المرّة أكثرَ وضوحًا، ففي الخمسيناتَ كان الكيان الصهيونيّ في خلفيّة الحلف؛ كي لا يحرج الرجعيّون العرب من الدخول إليه، فيما اليوم صار حجر الزاوية في هذا الحلف والوكيل الأكبر للإمبرياليّة التي تتّجه شرقًا، لكنّها قبل أن تتّجه تريد أن تتوّج الكيان الغاصب زعيمًا لحلف يحافظ على المصالح الإمبرياليّة في الوطن العربيّ دونَ أيّ رتوش.

في النقب، حيث يدفن أحد دهاقنة الحركة الصهيونيّة وباني الكيان الرئيسيّ (ديفيد بن غوريون)، يلتقي العربان مع أبناء قريظة، هذه صورة فجائية. لكن الصورة الأخرى التي تكوي الوعي والذاكرة بحرّ شمس الصحراء هي أنّ النقب يستدعي الآن عودة الصانع (هبوب الريح)، ويعلن العرب الأقحاح هناك أنّهم عربٌ لا يبدلون المال ورفاه العيش بالكرامة الوطنيّة والحقّ الوطنيّ، ومن ثَمَّ بات النقب في الأعوام الأخيرة عنوان معركة الدفاع عن الأرض والمسكن في المناطق المغتصبة عام 1948.

كان يوم الأرض عام 1976 جليلي بامتياز، حيث كانت وثيقةُ كينغ العنصريّة، تحذّر من النموّ الديمغرافيّ لفلسطينيّي الجليل، وكان يخطّط لمستوطنة أخرى على غرار كرمئيل في الجليل الأوسط، لكنه اليوم هو نقبيّ بامتياز، والنقب هو نصفُ مساحة فلسطين التاريخيّة، يمتدُّ من بئر السبع شمالًا إلى أم الرشراش جنوبًا، ومن البحر الميت شرقًا إلى حدود الساحل الغزاوي غربًا، بمساحة تقدر بـ 12 ألف كيلو متر مربع. كانت مدينته المركزيّة بئر السبع محطّة لخطّ الحديد الحجازي، وعقدة اتّصال بين أقاصي بلاد الشام والحجاز ومصر، لم تكن بئر السبع مضارب بدويّة، بل مدينة عريقة بها خليط من السكان العرب منهم من جاء من الشام ليستقرّ بها ومنهم من جاء من الساحل الفلسطيني، ومنهم سكان سبعاويون أصليون، فقد كانت مركز لواء الجنوب في ظل الانتداب البريطاني.

حول المدينة توطنت قرى كثيرة مثل اللقية وحورة وتل السبع وغيرها، إلى أن جاءت النكبة، فقد تمّ تفريغ المدينة من سكّانها كافةً ومواطنيها العرب وتشريدهم، وتم تهويدها بالكامل وكان مصيرها كمصير صفد وطبريا وبيسان من المدن الفلسطينية التي جرى فيها التطهير العرقي الكامل، فيما تبقّى عرب في مدن الساحل مثل عكا وحيفا ويافا واللد والرملة، كما صمدت الناصرة وحافظت على عروبتها. أمّا واقعُ غياب المدينة المركزيّة في الجنوب، تم استحداث مدينة رهط بديلًا عن بئر السبع، لكنّها إلى الآن لم تستطع أن تحلّ مكانها، فرهط مدينة مصطنعة لا تقاليد بها ولا عراقة، ولا تشكّل حتّى الآن مركزًا حقيقيًّا للإدارة كما الناصرة مثلًا، فكل المعاملات الرسميّة للنقب تتم في بئر السبع.

لم تتوقّف عمليّة مصادرة الأراضي وترحيل السكان من قراهم طيلة فترة الاغتصاب للنقب، وقد شُكّل لذلك هيئة خاصّة أشرف عليها بن غوريون مباشرة، وغرس في النقب مشروعه النووي، وأطلقت الحكومة الصهيونيّة دورياتها «الخضراء» لتخرّب كلّ أرض يزرعها أهل النقب ولمنع أي استقرار للمواطنين في هذه المنطقة، يقومُ على التحوّل من حالة الرعي المتنقل عبر المضارب المختلفة إلى الزراعة التي تفضي إلى الاستقرار، ورغم ذلك تمسّك النقبيّون بأرضهم وقاوموا الدوريات الخضراء، إلى أن اشتدّت قبضة الاحتلال عليهم من خلال مشروع برافر، الذي كان هدفه مقايضة الأرض بالمسكن والاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض النقب وحشر العرب في كانتونات هي أقرب للمعازل الجنوب إفريقية، واجه الشباب العربي من الجليل والمثلث والنقب مشروع برافر ودفعوا حكومة الاستيطان إلى إعادته إلى الأدراج من خلال التجميد، وليس الإلغاء، ثم جاءت هبّة النقب التي استشهد فيها المعلّم يعقوب أبو القيعان، على إثر محاولات هدم البيوت في حورة قبل أكثر من عامين، ثم جاءت عملية استشهاد الشاب سالم الهربد من رهط، وبعدها عملية محمد أبو القيعان، قبل أيام لتثبت أن الجمر الذي كان تحت رماد الصحراء بدأ يتوهّج.

عدا ذلك، يصمد الشيخ صياح وأهله وسكان العراقيب عامة صمود الأبطال، فقد قام الاحتلال بهدم هذه القرية للمرة 199، بمعنى أن الشيخ صياح وعشيرته أعادوا بناء القرية 198 مرة، والحبل على الجرار دون كلل أو ملل، كل هذا لأنّ العراقيب قريةٌ لا تعترف بها وزارة الداخليّة الصهيونيّة، أسوةً بعشرات القرى التي ما زالت هذه الوزارة، ولا تعترف بها فكان نصر الاعتراف بقرية عين حوض في كنف الكرمل عاملًا دفع إلى مزيدٍ من تحقيق الانتصارات في هذا المجال، ومنها قرى في النقب مثل تل السبع وغيرها.

واليوم يشتدّ عود النقب وأصبح عنوانًا للوطنيّة الفلسطينيّة في الداخل، بعد أن أهملته الحركة الوطنيّة ردحًا طويلًا من الزمن، اليوم يقف فلسطينيو النقب كما وقف أهل عرابة البطوف وديرحنا وسخنين في الجليل عام 1976، اليوم أصبح عنوان الدفاع عن الأرض هو النقب، وباتت مهمة الناس داخل مناطق 48 إسناد هذه الحركة المتصاعدة، فهي ستسهم في تقليص التطوّع في جيش الاحتلال من جهة، وستعزز الوطنيّة الفلسطينيّة من جهةٍ أخرى.. ويا نقب كوني إرادة■

بانوراما الوضعِ الفلسطينيّ
بين استسلامِ السلطةِ ونفيرِ المقاومة

سعادة مصطفى ارشيد. كاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

كان لشهر رمضانَ وقعُهُ المقاوم على مدار السنوات الأخيرة، كانت ذروتُها في رمضان الماضي؛ إذ تضافرت العوامل الإيمانيّة مع الهجمة الاستيطانيّة على باب العامود، وحي سلوان، والشيخ جرّاح، وبالطبع على المسجد الأقصى، ثمّ مع حرب سيف القدس التي حقّقت نتائج في وصول صواريخها إلى تل أبيب ودفع ثلاثة أرباع المجتمع المعادي للازدحام في الملاجئ؛ الأمرُ الذي رفع الحالة المعنويّة الوطنيّة التي طالما أرهقتها الاتفاقيّات المشؤومة والتنسيق مع العدوّ، وكان من مفاعيلها الإيجابيّة أن ضربت التوجّهات التقسيميّة التي جعلت منه غزّة وضفة؛ داخل وخارج؛ مخيّم ومدينة وريف... ووضعت الشعب الفلسطيني بقضه وقضيضه في ذات الموكب الزاحف إلى القدس، من أعالي الجليل إلى أقاصي النقب.

نحنُ اليومَ بانتظار رمضانَ جديد؛ تحمل أيّامُهُ عناصرَ تصعيد مضاعفة عمّا كان في رمضان الماضي، هذا وإن كانت المواجهة على الدوام مسألةً إيجابيّةً عند من يمتلكون الإيمان بالمشروع المقاوم، ويرفضون الذلّة والدنيّة، إلا أنّها في الوقت ذاته؛ تحمل في طيّاتها بعض المخاطر التي تستدعي الحيطة والحذر. تتمثّل عناصر المواجهة أصلًا ومركزيًّا في وجود الكيان الغاصب، وفرعيًّا في استمرار السياسات العدوانيّة، من تهويد للقدس واستيلاء على الرضا؛ استيطانًا وتخريبًا وقلعَ أشجار، وإحراقَ مواسمَ زراعيّة، وفي مقابل ذلك الظاهرة اللافتة والمثيرة، بظهور جيل جديد من المقاومين الذين يعملون بقرارات ميدانيّة، لديهم من الجرأة والشجاعة ما يجعلهم يشتبكون مع جيش الاحتلال من مسافات صفريّة، وهو ما يشاهد في جنين ومخيمها ونابلس وطوباس، وفي ما يجري في النقب والقدس من دهس وطعن؛ أحدث حالة من الرعب في صفوف جيش الاحتلال، وجعلهم يتّخذون قرارات ميدانيّة بقتل المقاومين، حتى وإن تسنّت الفرصة لاعتقالهم؛ محاولين إحداث صدمة، أو كما يطلقون عليها كي الوعي، وهي السياسة التي تعود عليهم بغير النتائج التي يتوخونها.

من عوامل الاشتباك أنّ هجمةً استيطانيّةً بالغة الشراسة يعدّ لها الاحتلال، وهي من انعكاسات الحرب الروسيّة - الأوكرانيّة، إذ تمارس (إسرائيل) ضغوطًا على دول عديدة، لعدم إعطاء حقّ اللجوء الإنسانيّ لليهود الأوكران تحديدًا، وكي لا يجدوا ملاذًا لهم إلا بالهجرة إلى فلسطين المحتلّة؛ الأمرُ الذي يزيد من التعداد اليهوديّ ويعوضهم عمن يهاجرون عكسيًّا، وتستطيع المتاجرة إنسانيًّا وأخلاقيًّا، بإسكان معظمهم في مستوطنات الضفّة والقدس، في محاولة لإعطاء الاستيطان غير الشرعي بعدًا أخلاقيًّا وإنسانيًّا، يعني ذلك توسيع المستوطنات، ومزيد من مصادرة الأراضي؛ إن لم يكن إنشاء مستوطنات جديدة، وتفيد أخبارهم بأن الموافقة الحكومية، قد صدرت والميزانيات، قد رصدت لبناء آلاف الوحدات السكنيّة في مستوطنات الضفة، وفي شمال النقب وهي المنطقة غير الجاذبة للاستيطان.

من عوامل الاشتباك؛ الأزمة الاقتصاديّة، وهي وإن كانت أزمةً عالميّة، إلا أنّها تترافق في فلسطين مع وجود سلطة تعتاش من الدعم الخارجي، وتفوح من ثناياها قضايا الفساد والاحتكار، وتفيد مصادر حكومة اشتية: أن الرواتب لن تصرف للموظفين كاملةً في هذا الشهر الذي تزداد به مصاريف الأسر كعادتها كل رمضان، وترتفع بها الأسعار في كلّ عام، لكنّها في هذا العام؛ ترتفع إضافيًّا بسبب الأزمة العالميّة، وبسبب فشل الحكومة في رام الله في اجتراح حلول أو التصدّي لاحتكارات المتنفذين. من عناصر الأزمة؛ إنّ حرب سيف القدس في رمضان الماضي، وإن حقّقت الانتصار المعنويّ والعسكري، إلا أنّها لم تؤتِ؛ حصادًا سياسيًّا أو تخفّف مما يعانيه أهل غزة الصابرين. فقد ذهبت وعود الوسيط المصري أدراج الرياح، كما حدث في مرّات سابقة، وكأنّ غزة تلدغ من الجحر ذاتهَ المرّةَ تلو المرة، فلا رفع الحصار ولا فتحت المعابر إلا بأوقات متباعدة، ولم تتحرّك عجلة إعادة الإعمار، فيما تضاعفت معاناة غزة وأهلها مرة بسبب ما أحدثته الحرب الإسرائيليّة من دمار، ثم ما ستسببه موجه الغلاء المتصاعدة إثر الأزمة الأوكرانيّة.

على الصعيد الإقليميّ، هناك حراكٌ واسعٌ في أكثرَ من اتجاه؛ إيران توشك أن توقّع الاتّفاق النووي مع الغرب

العودة إلى الفهرس

بشروطها، وبما يؤكّد أنّ الثبات على الموقف يؤتي أفضل النتائج؛ سيرفع عنها الحصار وسيف العقوبات، ما يمنحها ومحورَ المقاومة عناصرَ قوّة؛ تقلق (إسرائيل)، ومن يدور في فلك المحور المقابل؛ إمكانيّات التحرّش في إيران ذات احتمالات معقولة واحتمالات الردّ الإيرانيّ على استشهادٍ عناصر لهَا في سوريا، قد تكون مؤكّدة بعد اعتراف إيرانٍ بذلك، وهو اعترافٌ يلزمها بالردّ، سواءً مباشرةً أو عبرَ المحور المقاوم الممتدّ، من جبال صعدة في اليمن وصولًا إلى غزّة، فيما تنشط (إسرائيل) بين تركيا شمالًا وشرم الشيخ جنوبًا، في محاولة لتشكيل ناتو شرق أوسطي لمواجهة مَحور المقاومة، فيما لا تجد من حلول للتهدئة في غزة إلا طريقتها التلفيقيّة، بإصدار بعض تصاريح للعمل في الداخل الفلسطيني.

عودٌ على بَدْءٍ ما جاء في هذا المقال، بأنّ هذا الشهر قد يحمل في ثناياه بعض المخاطر، التي تستدعي من قواه الفاعلة اليقظة والحذر، منها أنّ حالة الفاقة التي سيعيشها المجتمع، بسبب أزمات الرواتب ثمّ حالات الغلاء وارتفاع الأسعار، قد تتسبّب في حالة قلق اجتماعيّ وفلتان أمنيّ قد يقود إلىً صراع داخلي، وأيّ صراع داخليّ لا يكون إلا على حساب الصراع مع التناقض الرئيس، مع الاحتلال.

وممّا يثيرُ القلق، ويستدعي الحذر والتحوّط، أنّ القرار الفلسطينيّ الرسميّ لا زال يراوح مكانه، في الزاوية التفاوضيّة، وفي منطق أنّ أوراق العمل مرتبطةٌ بواشنطن وتل أبيب فقط لا غير، وأصحاب القرار اليوم في مرحلة إعادة إنتاج تلك الخيارات البائسة، لكن بشكل أكثرَ تهافتًا يؤدّي إلى تنازلات إضافيّة، وعمليّات التنسيق قد أخذتً بعدًا جديًّا وجديًّا يلاحظ في إصدار تصاريح مرور عبر الحواجز الإسرائيليّة لضبّاط الأمنً الفلسطيني؛ الأمرُ الذي قد يجعل من المعادلة الصراعيّة هي السلطة في مواجهه المقاومة، بدل أن تكون المقاومة في مواجهه الاحتلال.

واستطرادًا؛ إنّ كلً هذه التنازلات لم تجعل السلطة شريكًا، ويلاحظ كلّ من يتابع نشرات الأخبار غيابها والأردن معها من أيّ حراك، فلا المحور الذي تنتمي إليه يشركها، وهو يخرجها من عيره، فيما هي لا تريد أن تكون في نفير المحور المقاوم■

المشاركة السياسية في فلسطين: لنقاتل عدونا

خاص (الهدف)

خلال الأسابيع القادمة سيفسر كل فصيل فلسطيني، نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في الضفة الفلسطينية المحتلة بما يلائمه، ويدّعي أنه قد حقق فوزًا فيها يؤكّد على شرعيته الجماهيرية، وللدقة فإنّ معظم هذه القوى ستكون صادقة في شق أساسي مما تدعيه، ففي الحالة الفلسطينية تمتلك الفصائل الفلسطينية رصيدًا صنعته مسيرة طويلة من العمل التنظيمي، وحتى خبرات في أدوات الحشد والتأطير الجماهيري، وارتباط عميق لعديد من الكتل والبنى الاجتماعية بهذا الفصيل أو ذاك: هل نتخيّل علاقة أسرة الشهيد بالفصيل الذي استشهد مقاتلًا في صفوفه ؟

لكن المعنى الأكثر جدية والذي لا يجب إغفاله لنتائج الانتخابات هو الرغبة الواضحة للجماهير الفلسطينية في الضفة باستعادة مساحة ما لرأيها ودورها، وإذا كانت نافذة انتخابات السلطات المحلية، قد حظيت بهذا القدر من الاهتمام والمشاركة، فمن المعقول القول: إن أنماطًا أهم من المشاركة السياسية من شأنها أن تحظى باهتمام أعلى، ولكن لنتوقف قليلا هنا: ما الذي يمنع الناس من المشاركة السياسية في الحالة الفلسطينية ؟

جيش العدو الصهيوني؛ مخابراته؛ أجهزة أمنه؛ تقتل الفلسطيني الذي يشارك بما يراه معظم الفلسطينيين الشكل الأمثل للمشاركة السياسية، وهو قتال العدو والدفاع عن الأرض والأهل والحلم والقضية، وتعتقل من ينخرط في «مشاركات» أقل من حمل السلاح في هذا السياق الوطني، وتأتي المنظومة السياسية الفلسطينية الرسمية ومن خلال التزاماتها الخاصة بالتنسيق الأمني، لتعاقب وتتعقب وتعادي وتعتقل على ذات الخلفية، ثم تستبعد هذه المنظومة فصائل وقوى وجماهير من دائرة القرار الذي تستأثر به قلة، ويهيمن على هذه القلة فرد ودائرة ضيقة من المحيطين به، وفي المرة الوحيدة التي ذهب فيها الفلسطينيون لانتخابات لممارسة ما يشبه حق انتخاب جزء ممن يمثلهم داخل الأرض المحتلة، عاقبهم المجتمع الدولي بالحصار والتهديد، بسبب أن تصويتهم لم يرق له.

لن يمنح أحد للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم، فمن المنطقي القول إن ثورتهم قد نشأت لأجل هذا الهدف بالذات، ومن وأن هذا الحق بما يعنيه، من خلاص جمعي لعموم الفلسطينيين من الاحتلال، فإنه يعني أيضا حقهم في تحديد الخيارات والقرارات التي تمارس سياسيًا باسمهم، واختيار من يمثلهم، ورفض أو قبول أو محاسبة أو معاقبة كل من يعمل في شأنهم العام حسب تقييمهم لعمله.

باسم النضال والرصاص والثورة وحق تقرير المصير، ومنظمة التحرير وأجيال من شهدائها، هناك من قرر أنه وصي على شعب فلسطين وأن على هذا الشعب إلقاء السلاح، والإذعان لرهانه الأبدي على عملية التسوية والتفاوض، وأن يخضع لهذا الوصي ولا يرفع صوته في وجهه وإلا عوقب بالحرمان من «المخصصات»، أو قطع راتبه، بل ووجد هذا الوصي من ينظر لمقولاته ويبررها، ويقتل ويسجن ويقتل من يعارضها.

لم تخضع فلسطين للمحتل، لم تخضع بعد فصائلها المقاتلة، أو قواها الشعبية والمجتمعية، ولن تخضع لاستبداد الفرد أو الفصيل؛ فلسطين التي حلمت بها الثورة عند انطلاقها تحتاج لكل هذه القوى. إن الوصول لهذه الفلسطين الحلم والأمل يحتاج إلى ذلك، وبما تؤكده جماهير شعبنا يوميًا من استعدادها للقتال ودفع ثمن النضال، ومواصلة الممارسة الحيوية السياسية والمجتمعية والجدل والمنافسة والتدافع بين الطروحات؛ فما زالت هناك نافذة لبناء وتفعيل ما هو مشترك فلسطينيًا وإدارة ما هو موضع للاشتباك السياسي والتنافس بين البرامج على قاعدة الالتزام بالحقوق الوطنية والموقف الواضح من العدو لا يتجاوز الخط الذي رسمه الشهداء بالدم وتمترس عنده الشعب بالتضحية والفداء■

الاغتيالُ الصهيونيُّ للمستقبلِ الفلسطينيّ

غسان أبو نجم. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ/ الأردن

في البداية، لقد شدّني مقالُ مروان عبد العال حولَ اغتيال الزمن المقبل في الميادين نت المؤرّخ في (17 شباط)، الذي من ضمن ملفّ: كيف تحاربنا إسرائيل؟ وشدّني دقّة التحليل في تناول آليّة الاحتلال في تدمير البنيّة الثقافيّة للشعب الفلسطيني، وتحت مصطلح «الزمن»، بما يعنيه من صراع للسيطرة؛ العقل والحقّ والحلم والمستقبل، وأنّه قد أضاء على زاوية جديدة، قلما جرّى الحديث عنها وهي احتلال الإنسان، وليس الأرض فقط؛ لأنّ الحلم الصهيونيّ المضادّ للحلم الفلسطيني، الذي لا يقف عند حدود الاحتلال الصهيونيّ للارض الفلسطينيّة والعربيّة فحسب، لتجسيد مشروعه المرتكز إلى كيانه المصطنع، بل كان هذا الحلقة الأولى في المشروع الصهيوني، وهذا هو جوهر الاستراتيجيّة الصهيونيّة، في إيجاد مرتكز في فلسطين لينطلق نحو السيطرة على المنطقة. ولقد شهدنا عبرَ مئات السنين مشاريعَ استعماريّة مختلفة، فبريطانيا تقاسمت مع فرنسا استعمار البلاد العربيّة، من مشرقها حتّى مغربها إلى شمال إفريقيا، واحتلّت أمريكا فيتنام وجنوب شرق آسيا.. الخ. والعبرة من هذه الاحتلالات أنّها كانت تخرج من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار غير المباشر؛ إنّها تترك الأرض لسكانها الأصليين تحت مسمى الاستقلال والسيادة الوطنيّة والحريّة، لكن ما يتركه الاستعمار من سيطرة غير مباشرة تأخذ أشكالاً عدّة؛ سياسيّة واقتصاديّة وثقافيّة، تبقيها ملحقة بالاستعمارِ الأم! مع ذلك سيظلّ الاحتلال الصهيونيّ استثنائيًّا، ويعاكس برجعيّته حركة التاريخ، حين يتأسّس على قاعدة الإبادة الشاملة الثقافيّة والفكريّة والوطنيّة والسياسيّة، وحتى البيولوجيّة للشعب الواقع تحت الاحتلال.

فالحركةُ الصهيونيّةُ التي دفعت بعصابات المستوطنين إلى فلسطين للإقامة بها بموجب وعد بلفور، دخلت الأرض الفلسطينيّة، ليس للإقامة المؤقّتة بها، بل لتشكيل نواة لدولة تقوم على حساب شعب آخرَ همُ السكانُ الأصليون لهذه الأرضِ، أي تمّ إحلال شعب بدلَ شعب، وتم استلاب الحقّ من أصحاب الأرضِ لصالح من لا حقّ له. ولقد مارست الحركة الصهيونيّة أبشع الوسائل الإجراميّة لطرد الفلسطينيين وتهجيرهم بما فيها التنظيف العرقي والترانسفير واتّخاذ خطوات لدفع الفلسطينيين للهجرة الطوعيّة وحرمانهم من العودة، بمعنى أن تحل هذه العصابات بدل السكان الأصليين.

ولقد حمل التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام 2007 العديد من الإحصاءات التي تدلّل على آلية الإحلال الصهيونيّ لفلسطين على حساب شعب فلسطين.

إنّ هذه المقدّمة ضروريّةٌ لفهم آلية الزمن الصهيوني في احتلال فلسطين، والسيطرة على الزمن لتكون دولة صهيونيّة شوفينيّة خالصة، بعد أن رسمت طريقها من دولة يهوديّة إلى كيان صهيونيٍّ عنصريٍّ شوفينيٍّ، وهنا لا بدّ من إطلاق تفكير استباقيٍّ لمعرفة آليّات تطوّر العدوّ، وكيف تعمل منظومته العقليّة، من خلال هذا الاستعراض لفهم آلية احتلال فلسطين نصل إلى نتيجة مفادها: إنّ هذا الاحتلال إحلاليٌّ قائمٌ على إحلال شعب بدل آخر، أي نفي شعب بكلّ مكوّناتهِ التاريخيّة والثقافيّة التي أسّسها على حدوده الجغرافيّة، وشرط استمرار هذه الحالة الإحلاليّة، قائمٌ على أساس تدمير الشعب المحتلّ ثقافيًّا وتاريخيًّا وتفسيخ بنيته الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتدمير آلية مقاومته السياسيّة، والسؤال المهم هو: هل يمكن لاحتلال أن يدمّر بنية شعبٍ ونفيه بالقوّة العسكريّة؟

العودة إلى الفهرس

إنّ الإجابةَ على سؤالٍ كهذا، ربّما لم يطرقه باحثون فلسطينيون بطريقة بحثيّة علميّة تتسم بالدراسة الفكريّةُ وطرقها على شكل مقالة المناضل والروائي مروان عبد العال حولَ اغتيال الزمن المقبل، الذي يطرح استخدام منظومة العقل العربي في الصراع.

لقد واجه الاحتلال الصهيوني للأرض الفلسطينيّة العديد من المعيقات لنفي الوجود الفلسطيني؛ لأنّ الصراع الفلسطيني الصهيوني لا يمكن حلّه حسب المعطيات التاريخيّة إلا بنفي الآخر، فإمّا حربٌ تنتهي بالنصر الفلسطيني ورحيل شذاذ الآفاق إلى مواطنهم الأصليّة، وإمّا الديمومة لحالة الحرب بشكلها الحالي، وهذا يصعب استمراره بالمنطق التاريخي، وهذا المنطق التاريخي لرؤية الصراع تحدده معطيات مهمّة:

أوّلًا: عدم إمكانيّة إنهاء الوجود الفلسطيني عبرَ القوّة العسكريّة فقط.

ثانيًا: عدم القدرة على الوقف القسري للحقيقة الفلسطينيّة، التي تتمثّل بقوّة السرديّة والانتماء والتمسّك بالحقّ والاستعداد للتضحيّة في سبيل الوطن، إضافةً للنموّ الديموغرافي للشعب الفلسطيني بحكم وجوده المتعدّد في الأرض الفلسطينيّة والشتات الذي يقع خارج حدود سيطرته، ممّا يشكّلُ تحديًا كبيرًا للحلم الصهيونيّ، بإنهاء الوجود الفلسطيني، بل العكس، حيث يشكّلُ النموّ السكانيّ الفلسطينيّ أضعاف النمو في الطرف الآخر.

ثالثًا: تنامي مشاعر الخطر الوجوديّ لدى الكيان الصهيوني، وخاصّة أنّ الميل إلى المقاومة يرتفع ويتصاعد، وانكشاف عنصريّة الكيان الصهيوني في مقابل أخلاقيّة القضيّة الفلسطينيّة، تتضحُ أمام أجيال جديدة في العالم، مما يدفع الاحتلالَ إلى البحث الدائم عن وسائل وأساليب لتصفية القضيّة الفلسطينيّة، عبرَ تصفية الصراع، وليس أسبابه، ليتسنّى له إيجاد المخرج المناسب للقضاء على مستقبل الشعب الفلسطيني في الحريّة والاستقلال.

لقد أدركت الحركة الصهيونيّة أنّ مستقبل الصراع لا يمكن حسمه، إلا بتدمير البنية الثقافيّة التاريخيّة للشعب الفلسطينيّ، وهذا التدميرُ يبدأ من خلال اغتيال الحلم الفلسطينيّ واحتلال الإرادة السياسيّة وتدمير المستقبل الفلسطيني بكلّ مكوّناته ومحدّداته، الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، مما يدمّر البنية الأساسيّة لمكوّنات هذا الشعب، وهنا يمكن حسم الصراع لصالح المحتلّ الصهيوني، وهذا المخطّط يسير ضمنَ آليّةٍ مبرمجة، عمل الاحتلال سنواتٍ طويلةً لتحقيقها ولنستعرض أهم ملامح هذا التدمير الممنهج للمجتمع الفلسطيني، الذي يقوم به الاحتلال بالشراكة والتعاون مع قوى الشر العالمي والداعمين الأساسيين للحركة الصهيونيّة.

الفلسفةُ الصهيونيّةُ واغتيالُ ما سيكون عمدت العقليّة الصهيونيّة إلى رسم سياسات بعيدة المدى لتحقيق الأهداف الصهيونيّة في السيطرة على مجريات الصراع في المنطقة، واعتمدت هذه السياسات على قاعدة اغتيال الحلم الفلسطيني، وقتل الزمن المقبل عبرَ سياسة التفريغ والإلحاق والسيطرة المسبقة على مجريات الزمن القادم، وتجلّت هذه السياسة في العديد من نواحي الحياة الفلسطينيّة، بل رأينا تجلّياتها في فلسفة الربيع العربي التي استندت إلى قاعدة ثورة بلا رأس، لتنتج لاحقًا رأسًا بلا ثورة، وهي فلسفةُ حفيد الصهيونيّة برنار ليفي، التي سأفرد لاحقًا مقالةً موسّعةً حولها. إنّنا نواجه عدوًّا يقاتل ضمنَ رؤيا ومنهجيّة عميقة، وهذا ليس تضخيمًا للعدو، بل يكشف عجزنا الفكري في المواجهة الذي تجلّى في عاملين:

العامل الأوّل: كيف تم هندسة القرار تمهيدًا لاحتلاله، عبرَ اغتيال معظم القادة الذين كانوا ضمانةً حقيقيّةً للقرار الوطني، الذين لو استعرضنا أسماءهم لأدركنا أن غيابهم عن المشهد هو الذي جعل الصورة بهذا الشكل.

العامل الثاني: خيار التسوية الذي كان اختراقًا للعقل العربيّ، وشكّل انتصارًا للصهيونيّة، تمثّل في تثبيت واقع الكيان، من قطعان المستعمرين الصهاينة في الأرض الفلسطينيّة على حساب الحقّ الفلسطيني، وضمان بقائهم فيها واستجلاب المزيد حتى يمكنهم من بناء كيانهم والحفاظ عليه، ووضع الخطط والبرامج لأجل استمرار وجوده وتمدّده، فقد وجدت الحركة الصهيونيّة أكثرَ من وسيلة لتهجير الفلسطينيين، عبرَ القوّة العسكريّة وارتكاب المجازر وإشاعة الخوف بين الفلسطينيين عبرَ الحرب النفسيّة، مترافقًا مع التواطؤ الدولي والعربي لتسهيل السيطرة على الأرض الفلسطينيّة.

كيف انطلت خديعة اتفاقات ومعاهدات التسوية مع كيان يواصل تنفيذ مشروع الاحتلال، أي مشروع الحرب والعدوان وبناء كيان على أساس التوسّع لاحقًا، وليس التراجع؟

فلقد سبق أن صرّح بذلك قادةُ الحركة الصهيونيّة بوضوح، فقد أعلن أبا إيبان وزير الخارجيّة الصهيوني أمامَ الجمعيّة العموميّة للأمم المتّحدة في 1967/6/19، أنّ: (إسرائيل ترفض بعنف العودة إلى خطوط 4 حزيران وأن الوصول إلى القمر أسهل من إعادة بيضة مكسورة إلى وضعها السابق)، وفي 1967/6/27، قرر الكنيست الصهيونيّ بالإجماع، ضمّ شرق مدينة القدس إلى السيادة الصهيونيّة، مؤيّدًا بذلك قرارًا عسكريًّا اتّخذه موشي ديان عشية احتلال القدس، حيث أمر بضم شرقي القدس فورًا، دون استشارة حكومته، معلنًا أنّ: (جيش الدفاع لن يترك القدس، لقد عدنا إلى أقدس مقدساتنا ولن نبرحها ثانية).

من خلال هذه الاستراتيجيّة الصهيونيّة يتضح، أنّ أحد أهم نقاط السيطرة على الخطر الثاني هو التوسّع للأمام، عبرَ احتلال مزيد من الأرض الفلسطينيّة حتى يضمن الكيانُ بُعدًا استراتيجيًّا جغرافيًّا، وتلا ضمّ القدس بخمسة أسابيع إنشاء أوّل مغتصبة صهيونيّة في هضبة الجولان هي ميروم هغولان على أراضي قرية العليقة السوريّة، تبعها إنشاء أوّل مغتصبة في الضفّة الغربيّة هي كفار عتصيون بعد مصادرة 1000 دونم من أراضي قرية الخضر الفلسطينيّة؛ بهدف خلق تغيّرات ديموغرافيّة على الأرض. وربّما كان أخطر تصريح يعكس السياسة الصهيونيّة في السيطرة على مجريات الصراع، واختطاف الزمن القادم، ما أعلنه موشي ديان أمام مجموعة من طلبة الجامعات الصهيونيّة قائلًا: (إنّ التوسّع الإسرائيلي أمانة يحملها جيل إسرائيليّ بعد جيل، وعلى الأجيال القادمة الاستمرار في هذا التوسّع).

من هنا يتّضح أنّ الفكر الصهيونيّ قائمٌ على احتلال الأرض والإنسان، لقتل حلم إقامة دولة فلسطينيّة لاحقًا من جهة، ومن ناحيةٍ أخرى، قتل الزمن المقبل، عبرَ تدمير بنية الشعب الفلسطيني بنواحي حياته كافة■

٤٦ عاماً على يوم الأرض الخالد..
استيطان متواصل وكفاح مستمر

تقرير: اصلام عيد. محررة ومعدة تقارير في الهدف/ فلسطين

46 عاماً على يوم الأرض الخالد.. استيطان متواصل وكفاح مستمر
سنطردهم من إناء الزهور وحبل الغسيل..سنطردهم عن حجارة هذا الطريق الطويل...سنطردهم من هواء الجليل، محمود درويش

46 عاماً مضوا على يوم الأرض الخالد ، الذي شكل محطة نضالية هامة في مسيرة شعبنا نحو الحريّة والاستقلال، يوم أن باتت الأرض الفلسطينية جحيماً للصهاينة وناراً تشتعل تحت أقدامهم ،قبل ستة وأربعين عاماً أثبت فلسطينيو الدّاخل المحتل أنهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي قدم آلاف الشهداء على مذابح الحريّة والاستقلال، في النّقب والجليل وسخنين وعرابة انتفضت الجماهير الفلسطينيّة رفضاً لقرار العدو الغاصب بمصادرة 21 ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، بصدورهم العارية واجهوا مدرعات العدو ومجنزراته، لتروي دماء الشهداء أرضنا التي ستلفظ الصهاينة آجلا أم عاجلا لا محالة.

رغم احتلال أراضينا المحتلة عام 1948، وإفراغ البلدات الفلسطينيّة من سكانها الأصليين، لم تتوقف الأطماع الصهيونية في التغول على الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، حيث تتواصل أطماعه الاستيطانية وتتوسع رقعتها يوماً تلو الآخر، في معظم أجزاء الضفة المحتلة ومدينة القدس.

وللحديث بشكل أوسع عن السرطان الاستيطاني في الأرض الفلسطينيّة، تواصلت الهدف مع مدير الخرائط بجمعية الدراسات العربية الدكتور خليل تفكجي الذي أوضح أنّ الفلسطينيون الذين كانوا يملكون 96% من الأراضي قبل عام النكبة باتت ملكيتهم لا تتعدى 4% من أراضيهم التاريخيّة، وانسحبت سياسات التوسع الاستيطاني عام 1967 على أراضي الضفة المحتلة ومدينة القدس، حيث كان هناك برنامج «إسرائيلي» تركز على الاستيطان داخل القدس وفي مناطق «غوش عتصيون» المنطقة التي يعتبرها العدو له فيها أحقيّة تاريخية عندما أنشئت أول مستعمرة صهيونية فيها عام 1925، كما جاء مشروع «ألون» في العام 1970 الذي تكلم عن القدس والأغوار من ناحية أمنيّة كجزء من منطقة دفاعية، وكشف من عملياته الاستيطانية فيها.

وتابع: « ما بين العام 1977 والعام 1988 جاءت حكومة الليكود التي حملت رؤية مختلفة تماماً والتي ترى بأن الضفة الفلسطينية جزء من الدولة العبرية والظهير لمنطقة الساحل، وبدأ الاستيطان يتركز حول المدن الفلسطينيّة وحول «الخط الأخضر»، بالإضافة إلى تغيير الأسماء بمعنى أن الضفة أصبحت يهودا والسامرا ضمن العقيدة الليكودية، حيث بدأ بإزالة «الخط الأخضر» بإقامة مستعمرات داخل «الخط الأخضر» وفي الضفة المحتلة، ثم نشأت خطة النجوم التي تبدأ من منطقة «اللاترون» وتنتهي عند منطقة أم الفحم»

ولفت تفكجي إلى أنّه في العام 1979 وُضع مشروع مليون مستوطن في داخل الضفة المحتلة، الذي طرحه موتتياهو دروبلس، والذي يقضي أيضاً بعدم إقامة دولة فلسطينيّة بين النّهر والبحر، وعام 1983 جاء الأمر العسكري رقم 50 للطرق الذي يقر إنشاء شبكة من الطرق الالتفافيّة التي تخدم المستعمرات وفي نفس الوقت تضيق الخناق على المدن الفلسطينيّة.

واشار إلى أنّ عدد المستوطنين بلغ حتى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 مئة وخمسة آلاف مستوطن في الضفة المحتلة ، وصل عددهم اليوم إلى

العودة إلى الفهرس

خليل تفكجي

صلاح الخواجا

ما يفوق الخمسمئة ألف مستوطن، منوّهاً إلى أنّه بعد عقد اتفاقية السلام بدأ العدو بتنفيذ كافة مشاريعه الاستيطانية في داخل الضفة».

وبين تفكجي أنّ هناك فرقاً بين المناطق المبنية من المستوطنات والمناطق التي تضم البؤر الاستيطانية، فالمناطق المبنية لا تتجاوز ال 1,9% من مساحة الضفة، بينما المخططات الهيكليّة لهذه المستعمرات تبلغ 6% من مساحة الضفة، ومناطق النفوذ تصل إلى 60 % من مساحة الضفة.

وعن صورة الاستيطان الحالية في العام 2022 نوّه تفكجي إلى أنّه يتركز حول المناطق الاستراتيجية الصهيونية وبالأخص في منطقة الأغوار التي يستخدمها العدو لأسباب اقتصادية، وكذلك لوضع التجمعات الفلسطينية بين «فكي كماشة» من الناحية الشرقية الغور الذي يعادل 27% من مساحة أراضي الضفة، ومن النّاحية الغربية الجدار الذي تمت إقامته، وتابع: « ما بين الشرق والغرب بدأ العدو في إقامة الشوارع الالتفافيّة العريضة».

ووفقاً لتفكجي يحمل الاستيطان أهداف عديدة من بينها أسباب أمنية لمحاصرة المدن الفلسطينية، وعدم السماح لسكان المناطق الشماليّة بالتوجّه للمناطق الغربيّة ومنع النمو السكاني، إضافة إلى السيطرة على المياه الجوفيّة، وتحقيق مكاسب اقتصاديّة.

ويرى تفكجي أنّ الكيان الصهيوني يسعى لإنشاء دولة داخل دولة عبر إنشاء دولة مستعمرات صهيونية التواصل بينها تواصل جغرافي، مقابل تجمعات فلسطينيّة التواصل بينها عن طريق الأنفاق والجسور،وأضاف القول « إنّ الزيادة السكانية في المستوطنات التي اقتربت من تحقيق هدفها والوصول إلى مليون مستوطن في الضفة، جعلت الفلسطينيون يواجهون معركة جديدة حيث يتحدون عنصرية المستوطنين المقيتة وإرهابهم الذي يتجلى في الاعتداء على المزارعين وحرق السيارات والمنازل».

من جانبه قال منسق اللّجان الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان،صلاح الخواجا، «نعتبر أن يوم الأرض هو رمزاً ليوم النصر والتحدي والبطولة ، عندما توحد الشعب الفلسطيني بكافة قطاعاته وأماكن تواجده للتوحد ضد سياسة التطهير والتهجير والاستيلاء على مزيد من الأراضي في منطقة الجليل والمثلث وعرابة في شمال الأراضي الفلسطينية التاريخية، حينما استخدم العدو كافة المحاولات لكسر القرار الفلسطيني بمنع الإضراب الشامل والحراك الشعبي للتصدي للاحتلال، ووضعت سياسات الاغلاق ومنع التجول والاعتقالات والاستدعاءات».

وعلى صعيد آخر، اعتبر الخواجا أنّ إجراءات الاحتلال في عمليات القمع والتنكيل والظلم ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني كانت سبباً لتفجير الوضع القائم، حيث كلما زاد القمع وزاد التنكيل زادت احتمالية الانفجار في وجه العدو، ولهذا تصاعدت في الآونة الأخيرة العمليات البطولية المشرفة لأبناء شعبنا، مشدداً على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة العملية النضالية بكافة أشكال الكفاح والمواجهة.

ولفت الخواجا إلى أنّ الحالة العربية الهشة ومسارات التطبيع التي تتهافت إليها بعض الدول العربية، تتطلب حشد الشعوب العربية وكافة القوى ضد الرجعيّات العربية، مشيراً إلى أنّ العام 1973 الذي توحدت فيه الدول العربية في مقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية وكل من دعم الكيان الصهيوني، عبر اتخاذ قرار بوقف تصدير النفط أخضع أمريكا للإرادة العربية.

وتابع: « اليوم بعض التنظيمات العربية تشهد انهياراً خلقي ووطني يتمثل في التهافت على التطبيع مع الكيان لوجود أوهام بأن العدو قادر على الحفاظ على عروشهم المتهالكة،وللأسف شكّل ذلك ضرراً كبيراً على القضية الفلسطينية، ورهاننا يبقى على شعوب هذه الدول التي لا يمكن أن تصمت طويلاً عن هذا التخاذل المشين».

لقد أثبتت أحداث يوم الأرض الخالد عام 1976 صوابية النّهج الذي اتخذه أبناء شعبنا في مواجهة العدو الصهيوني، نهج الدفاع والنضال والمقاومة، الذي نحن أحوج ما نكون إليه لمواجهة الهجمة الصهيونية المتصاعدة في الآونة الأخيرة بحق أراضي النقب والضفة والقدس.

وتبقى الأرض هي المعركة الرئيسية في المواجهة مع الاحتلال، ولا يوجد خيار أمامنا كفلسطينيين إلا أن نؤمن بأنّ انتصار شعبنا لرفض عمليات التهويد في الجليل كانت بوحدة شعبنا ونضاله وعلينا أن نستفيد من هذه التجربة التاريخية في المواجهة ضد سياسات التوطين والتهجير في كافة المناطق الفلسطينية ■

«المشروعُ» القوميُّ والقضيّةُ الفلسطينيّة: مراجعة تأسيسيّة

د. وسام الفقعاوي، أكاديميٌّ ورئيسُ تحريرِ مجلّةِ الهدف وبوّابتها/ فلسطين

في السجال الفكريّ المديد، وخاصّةً بعد هزيمة 1967، الذي توالى على الساحتين الفلسطينيّة والعربيّة، طُرح وتكرّر سؤال/فكرة: لماذا على الفلسطيني أن يكون عربيًا وليس فلسطينيًا، طالما أنّ المصريَّ مصريٌّ، والعراقيَّ عراقيٌّ، والتونسيَّ تونسيٌّ، والكويتيَّ كويتيٌّ، والجزائريَّ جزائريٌّ...؟ طبعًا لم يُطرح هذا السؤال/الفكرة؛ إلا في ضوء توفّر الكثير من العوامل والأسباب لطرحه، وهذا ما جرى فعلًا، حيث غلبت «القطريّة» الفلسطينيّة أو الانغلاق على الذات بمعنى أدقّ، على الفكرة العربيّة الجامعة، لكن فات الكثير ممّن أسهموا في ذلك السؤال؛ طرح سؤال مقابل: هل بإمكان الفلسطيني أن يكون كالمصري أو العراقي أو التونسي أو الكويتي... في علاقته مع ذاته ومع الآخرين، واستطرادًا في علاقته مع فكرة العروبة الجامعة، أو حتى أي فكرةٍ جامعةٍ أخرى تلقي على الآخرين التزاماتٍ تجاهَ قضيّته؟

إنّ الجوابَ على سؤال: لمَ لا يكون الفلسطيني فلسطينيًّا، الذي تعزّز بمفردات وتعبيرات ما أسميناها «الكيانيّة» الفلسطينيّة وصولًا للانغلاق على الذات - وليس الخصوصيّة الفلسطينيّة في إطار العامّ العربيّ - كان يعني في الجوهر ذهابًا إلى سايكس بيكو بأهدافه التفتيتيّة الذي حفظ ضمن ديناميّاته وشروطه، مكانًا للجميع باستثناء الفلسطينيين الذين أُعطيت حصّتهم - أي وجودهم - لوعد بلفور، أي للحركة الصهيونيّة وإسرائيل... وهذا يعود إلى أنّ سايكس بيكو وبمختلف المعايير التاريخيّة والراهنة؛ الذهنيّة والعمليّة؛ وحدة واحدة في العمق لا تتجزّأ.

ما تقدّم وربطًا بالواقع القائم، يعني أنّ سايكس بيكو، والنظام الذي أنشأه لم يصبح ضربًا من التاريخ، بعد مرحلة ما سُمّي «بالاستقلال» الوطني للدولة العربيّة، خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، فإلى جانب دور الحارس الذي أدّته الدول الاستعمارية - الإمبرياليّة لسايكس بيكو، باتت الكيانات العربيّة، هي من أشدّ حرّاسه أيضًا، حيث بعدَ كلّ هذا الزمن الذي مضى؛ ترسّخت الهُويّة القطريّة، خاصة بعد امتلاكها لهذه النسبة أو تلك من المشروعيّة التاريخيّة من ناحية، والتجربة التاريخيّة التي أنتجت مصالح وبنى اجتماعيّة، وآليات تطوّر من ناحية أخرى. يضاف إلى ذلك؛ المُمارسة الواعية والمرسومة لتحفيز كلّ عناصر الانفصال والتمايز والنفور والنزوع القطري الضيّق، الذي هو ذاته ضاق تحت وطأة الصراعات والحروب الأهليّة الكامنة والظاهرة منها! وصولًا للجوء هذه الأنظمة لتطبيع ذاتها أكثر، من بوّابة التطبيع مع العدوّ الذي بقي طوال الوقت متحفزًا لمزيدٍ من الإضعاف والإنهاك والتجزئة والتفتيت للضعيف (الدولة القطرية)، والمُنهك والمُجزّأ والمُفتّت والضعيف منذ البداية! فلقد أريد من ذلك؛ ضمان التبعيّة والإخضاع واستمرار الهيمنة ونهب الثروات، وهو ما أفضى ويفضي حكمًا إلى حبس التطوّر وتشويهه، وهذه عمليّةٌ مستمرّةٌ ولم تتوقّف يومًا.

هنا كان أمام حرّاس الدولة القطريّة الذين ازدادت مصالحهم، كي يحفظوا وجودهم، من دعاة الوحدة (المعارضة) الذين خفت صوتهم فيما بعد، أن يلجؤوا إلى الحارس الخارجيّ لسايكس بيكو، والذي لم يغب يومًا أصلًا؛ يستمدّون منه السند والعون وحماية سلطاتهم من التهديد الداخلي المطلوب مواجهته. وكما ينطبق هذا على الدولة القطريّة، فهو ينطبق على الحالة الفلسطينيّة التي لم تجد دعوات الوحدة فيها مكانًا يذكر، فكانت المواجهات الداخليّة، كما الانشقاقات والانقسامات

العودة إلى الفهرس

المدعومة خارجيًا؛ إقليميًا ودوليًا، تفعل فعلها، في الإضعاف والإنهاك والتجزئة والتفتيت وتسليم «قياد» المسؤوليّة للخارج، وعليه فقد اكتسبت ذهنيّة سايكس بيكو ومنطلقاتها راهنيّةً عاليةً جدًا في واقعنا؛ من استمراريّة والتصاق به، وحرص عليه، وانضباطٍ للسياسةُ التي يرسمُها، تجاهَ مختلفَ القضايا والشؤون العامة والمحليّة، وفي مقدّمتها مصلحة «إسرائيل»؛ سواءً وجودًا أو مسعًى للاندماج وتطبيعًا لذاتها أكثر في المنطقة، وهو الحاصلُ اليوم على قدمٍ وساقٍ وبمهانة وإذلال، أعتقدُ أنّ مُنتجيَ سايكسَ بيكو وحرّاسه الخارجيّين لم يتوقّعوه بهذا المستوى...!

الاستنتاجُ المهمُّ هنا، هو أنّ الفلسطينيّ لا يمكن أن يتجاهلَ موقعه في سايكس بيكو الذي أُخذ لصالح «إسرائيل»، واستطرادًا فإنّ المزيد من سايكس بيكو، والذهاب إليه يعني؛ تكريسًا لغياب الفلسطيني حقًا ووجودًا، لهذا السبب، فإنّ الفلسطينيَّ لا يستطيع أن يكون كالعرب الآخرين، الذين قد يخسرون هويتهم ووجودهم القوميّ، لكن يبقى لهم وجودهم وهويّتهم القطريّة، مهما قيل حولها وحول ظروف نشأتها وتكوينها.

وإذا ما تركنا العنان لقراءة موضوعيّة لعرى العلاقة بين فلسطين «والمشروع» (عمقها) العربي، سنجد أنّ فلسطين كانت في صفّ من كان في صفّها، وهو ما جعلها طرفًا في الصراع العربيّ - العربيّ، أي في صراع المشروع/الفكرة العربيّة ودعاة التغيير والوحدة مع النظام العربيّ، ومنتجات سايكس بيكو والمستفيدين منه، حيث سعى هؤلاء بالسبل كافة إلى الفصل بين «المشروع» القومي من ناحية، وبين فلسطين من ناحية أخرى، بحكم أنّ فلسطين تمثّل صدقيّة ما يمثله «المشروع» القومي ودعاته، وفي الوقت ذاته الكاشف لتبعية النظام العربي وخضوعه الذي يتحمل مسؤوليّةً كاملةً عن ضياع فلسطين ومصيرها في آن.

وعليه، تعدّدت السبل التي لجأ إليها النظام العربي لفصل القضيّة القوميّة عن قضيّة فلسطين في مسعى واضح لمنع «لعنة» فلسطين من أن تستمرّ رافعة لعمليّة التغيير في المنطقة، ومن بين هذه السبل التمسّح بقضيّة فلسطين، وادّعاء العمل لها والبراءة من

المصير الذي انتهت إليه، أي التساوي في الإيجابيات، ومحاولة الترويج لفكرة أن فلسطين لكلّ العرب وقضيّة كلّ العرب، وحين لم تنجح مثل هذه المحاولة، جرى اللجوء إلى سياسة تقوم على التساوي في السلبيات، أي أن الجميع لا يفعل شيئًا في الواقع، وأن ما يقوله دعاة «المشروع» القومي ليس إلا ادعاء وأكاذيب، وإذا كان هؤلاء يريدون تحرير فلسطين، فلماذا لا يفعلون ذلك؟! ولعلّ الصراع النظريّ والعمليّ بين أطراف «المشروع» القومي وفّر مثل ذلك القول/الادعاء، وخاصّة الصراع بين عبد الناصر والبعث.. والبعث والبعث، ومكونات الحركة القومية، على اختلاف مسمياتها التي امتدت حتى سنوات ليست ببعيدة، وما تزال تُلقي بآثارها إلى وقتنا الحاضر.

بناءً على ما تقدّم، فإنّ الموضوعيّةَ تفرضُ القول أيضًا: إنّه ما كان للشرخ الفكري والعملي وحتّى النفسي، أن يتأسّس ويتعمّق، وما كان لمحاولة فصل القضيّة القوميّة عن القضيّة الفلسطينيّة أن تنجح؛ لولا أخطاء أطراف «المشروع» القومي وصراعاتهم، والفشل المتمادي الذي بدأ يحصده مع بداية الستينيات؛ بعد عقد من الصعود القوميّ في الخمسينيات، هذا الفشل وغيره من أسباب كان وراء تعريض الوضوح النظريّ كما الضمير الجمعيّ إلى شروخ وظلال من الشكّ، كانت تزداد تماديًا مع تقدّم الوقت واشتداد الصراع في المنطقة وعليها، وابتعاد أو إبعاد «المشروع» القوميّ عن فلسطين وتحريره منها!

وهنا من الضرورة الإقرار؛ بأنّ مُحفّزات فصل «المشروع» القومي عن القضيّة الفلسطينيّة، تشكّلت في أحشاء المرحلة التي سبقت هزيمة 1967، وفشل «المشروع» القومي في تحقيق «أهدافه» التي رفعها، وهذا ما يعيدنا إلى تناولٍ مسألة غاية في الأهميّة، كانت مُقرّرة دومًا في وضعيّة «المشروع» القومي ومآلاته، ألا وهي؛ تخلّف مستوى إدارة «المشروع» القومي وتدنّيه، التي استمرّت قائمة مع أحزابه وحركاته التي توالدت فيما بعد، رغم كلّ التطوّرات والمنجزات العلميّة التي جرت، حيث تمّ الوقوع في أخطاء فادحة، لم تنفع في تصحيحها: حسن نيّة القيادة أو الحماس والانفعال الصادق. لقد ضاع سمو الأهداف والنيّات الصادقة؛ ضحيّة تدني المستوى العلمي أو توظيف العلم ومنجزاته، بمعنى أدقّ، إضافة إلى تدنّي الخبرة السياسيّة والتجربة في إدارة الصراع، وهو ما يعني بشكلٍ محدّد مستوى الكفاءة؛ قياسًا بالآخرين (العدوّ وحلفائه).

في كلّ الأحوال، ورغم عظم التضحيّات الكبيرة التي قدّمها أطراف «المشروع» القوميّ العربيّ، وحركته التحرريّة، إلا أنّ القراءة الموضوعيّة للتجربة؛ توصّل إلى تدني مستوى التعاطي مع المهمّة التاريخيّة التي نذروا أنفسهم إليها.. الشيء الذي يوصل في ضوء النتائج القائمة في الواقع اليوم - خاصّة بعد ما سمّي بانتفاضات الربيع العربي، والفوضى الخلّاقة المترتّبة، وتفجّر الصراعات الطائفيّة والمذهبيّة، والانكباب على التطبيع - إلى أنّ «المشروع» القوميّ غدا تراثًا أكثر منه حقيقة قائمة ومتبلورة، سواءً في أنظمة أو حركة تحرّر عربيّة.

لكن يبقى السؤال المُحفّز؛ رغمَ هذا التوصيف للواقع الذي وصله «المشروع» القوميّ وحركته التحرريّة: لماذا تعدّ إسرائيل/العدو أنّ نجاح حربها ضدّ الفلسطينيّين هو باستمرار فكّ عرى العلاقة مع عمقها القومي؟

من التطبيعِ إلى حلفِ الكياناتِ المؤقّتة

نضال عبد العال. عضوُ اللجنةِ المركزيّةِ للجبهةِ الشعبيّةِ لتحريرِ فلسطين/ لبنان

المتابعُ للمستجدّاتِ السياسيّةِ في عنوانها العربيّ في سياقِ القضيّةِ الفلسطينيّة، يدركُ أنّ مفهومَ التطبيعِ لم يعد صالحًا لتوصيفِ السياقاتِ التي تجري فيها العلاقة بين هذا الكيانِ المؤقّت، والكياناتِ المؤقّتةِ العربيّةِ المقابلة له؛ كأنّ مصطلحَ التطبيعِ في الذهنِ يعني التعامل بأدنى صوره مع الكيان، كأنّ يشارك العربُ دولًا أو أحزابًا أو أفرادًا في أنشطةٍ أو ملتقياتٍ أو مؤتمراتٍ ولو في مجالاتٍ دوليّة، حتّى ولو أنشطة هامشيّة، يشارك فيها هذا الكيان.

رغمَ أوسلو التزم العرب ولو بحدود معيّنة بأنّ «الدولة الفلسطينيّة بأيّ صورةٍ لو مشوّهة أو صوريّة شكليّة» هي التي تسمح بقيام علاقاتٍ طبيعيّةٍ مع الكيان الصهيوني، إلا أنّ ذلك لا يعفي أوسلو من جرم تدمير الحواجز التي عزلت الكيان طوال عقود، وظلّت الموانع النفسيّة والثقافيّة والاجتماعيّة قبل أن تكون سياسيّة أو اقتصاديّة فاعلة، وتفرضُ التقيّد بها لو ظاهريًّا.

يبقى علينا أن نفكر بأوسلو، ونعيد التفكير به دائمًا، ليس باعتباره مجرّدَ اتّفاقٍ عابرٍ في سياق الصراع العربيّ الصهيونيّ، بل سنكتشف كلّ يوم أوجهًا جديدة فيه ومخاطرَ إضافيّة، ومعاني عميقة لفعله فينا وفي محيطنا وقضيّتنا، باعتباره نقطةَ تحوّلٍ كبرى لإجهاض المشروع التحرّري العربي، أي إنّه القذيفة الأخيرة في حرب 67، التي كانت تستهدفُ تدميرَ المشروع القوميّ الناصري، القذيفة المتأخّرة التي وُجّهت لإسكات مصدر النيران التي استمرّت من المتراس الفلسطيني، ولم يستطع السادات شدّها أو الإيقاع بها في اتّفاقات كامب ديفيد 1979، بعد حرب تشرين 1973.

إذن؛ كان أوسلو بهذا المعنى الوارد أعلاه «قذيفة متأخّرة لإجهاض مشروع النهوض القومي العربي» فهو ليس اتّفاقًا فلسطينيًّا إسرائيليًّا وحسب، بل هو تعبيرٌ عن رؤيةٍ طبقيّةٍ تمثّل شرائح وقوى نخب ممتدّة؛ من المستوى الفلسطيني إلى العربيّ والإقليميّ وصولًا للمستوى الدولي، هذا من ناحية، أمّا من ناحية ثانية فهو ترجمة لمحور استراتيجيٍّ كامل لديه تصوّرٌ لطبيعة المنطقة، وما حولها في سياق المنظومة العالميّة للسيطرة والتحكّم والقيادة العالميّة.

ما لزوم كلّ ما تقدّم في نقاش موضوع التطبيع ؟

عندما يصبح الكيان المؤقّت طبيعيًّا! فالمشكلةُ تستدعي فحصَ طبيعة المحيطين به؛ لأنّه لا يمكن أن تنشأ علاقة طبيعيّة بين الحقيقيّ والمزيّف؛ الكيان كان وما زال مؤقّتًا ومصطنعًا، مقابل المحيط الشعبيّ العربيّ الطبيعيّ من حوله، هذه هي حقائق التاريخ والجغرافيا، وكلّ علاقة مع المزيّف والمصطنع؛ تضعُ إشارةَ استفهامٍ كبيرة؛ تصيرُ كلّ الأطراف أمام اشتباه المؤقت والمزيّف والمصطنع. لا أحد يستطيع أن يجعل من المصطنع والمزيّف طبيعيًّا، بل هو قطعًا يروّج لوعي مزيّف في مواجهة الوعي الحقيقيّ، وعي الحق والحقيقة التاريخيّة في مواجهة الاستلاب الاستعماريّ لاضطهاد شعوب المنطقة، ونهب خيراتها على حساب حياة أهلها.

بهذا المعنى؛ يمكن قراءة القمّة الثلاثيّة التي جمعت الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد آل نهيان ورئيس حكومة العدوّ نفتالي بينت في شرم الشيخ، التي قيل فيها وعنها الكثير، إلّا أنّ ما رشّح هو أنّ جلّ اللقاء كان يتناول زيارة الرئيس الأسد لدولة الإمارات؛ شارك رئيس حكومة العدوّ شركاءه؛ المصريّ والإماراتيّ قلقه، من استعادة سوريا لموقعها في الجامعة العربيّة، حضورها ودورها العربيّ، حيث انبرى الشريك الإماراتيّ؛ يشرح ويوضح ويبدّد قلق شريكه الإسرائيليّ برعاية شريكه الآخر المصريّ، باعتبار أنّ أمن هذا الكيان المؤقّت هو جزءٌ لا يتجزّأ من أمن شركائه من دول وممالك وإمارات؛ كان هذا اللقاء بعد أسبوع أو أكثرَ قليلًا من مقابلة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان مع صحيفة «ذياتلنتك»، وأكّد فيها أنّه لا يرى هذا الكيان المؤقّت عدوًّا، بل حليفًا محتملًا.

ولو راجعنا الزيارات الأخيرة التي قام بها رئيسُ حكومة العدوّ نفتالي بينت، وعدد من المسؤولين السياسيّين والعسكريّين الكبار في الكيان المؤقّت، لدول وإمارات الخليج؛ من قطر إلى الإمارات والبحرين والسعودية سرًّا، ونراجع جملة الأفكار والمشاريع المطروحة، التي كما يقال حسب المصادر الإعلاميّة للكيان، ومن تصريحات المسؤولين من الأطراف المعنيّة، هذه المشاريعُ تهمّ جميع الشركاء؛ ما يشدّ النظر مشاريع الدفاع الجويّ الشامل للتحالف الجديد من ضمنه، ومركزه الكيان المؤقّت، والإنذار المبكر، وخصوصًا تعميم تجربة القبّة الحديدية، لتصبحَ مشروعًا للمنطقة ومركزها، الذي يتحكّم فيها الكيان المؤقّت. من الواضح

العودة إلى الفهرس

أنّ مشروع الإنذار المبّكر ومنظومات الدفاع الجويّ والمشاريع الأمنيّة الأخرى كلّها؛ تعمل لصالح الكيان الصهيونيّ بالدرجة الأولى، وموجّهٌ ضدّ الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران.

واللافت هنا أنّ الهامش الذي ينشأ بين الدول الخليجيّة والإدارة الأمريكيّة؛ بسبب تراجع الاهتمام الأمريكيّ في المنطقة، ومؤشّرات رضوخها لمطالب إيران في مفاوضات الملفّ النوويّ، وضعف قدراتها عمومًا في التحكم بمقاليد إدارة العالم؛ ينعكس تقاربًا بين الأنظمة المؤقّتة خليجيًّا والكيان الصهيونيّ المؤقّت. إنّ الكيان الصهيونيّ المؤقّت يندفعُ ليملأ الفراغ الناشئ عن التراجع الأمريكيّ في المنطقة، ليس على الصعيد العربيّ وحسب، بل يمتدّ إلى تركيا، حيث وصفت الزيارة التي قام بها رئيس الكيان بالمفصليّة، في تطوّر العلاقات الاقتصاديّة والأمنيّة الاستراتيجيّة بين تركيا والكيان الصهيونيّ المؤقّت.

يشار هنا لملاحظة ذات دلالة على هامش العمليّة العسكريّة الرّوسيّة في أوكرانيا، حيث سجّلت الأطراف الثلاثة العربي (مصر وقطر والإمارات والسعوديّة)، والكيان الصهيونيّ المؤقّت وتركيا مواقف ضبابيّة هي أقربُ للأمريكيّ الغربيّ، مع محاولة الحفاظ على هامش مناورة أوسع من حدود المواقف الأمريكيّة الغربيّة الحادة والعدائيّة تجاهَ روسيا، في حين كان الموقفُ الإيرانيّ والصينيّ العكس تمامًا، هو أقربُ للروسي؛ مع هامش مناورةٍ يدعو إلى استمرار المفاوضات وحلٍّ سلميٍّ يقوم على احترام مطالب روسيا، هذه الملاحظة مهمّة، إلا أنّها تشيرُ إلى أنّ حلف هذه الكيانات: الدول الخليجيّة وتركيا والكيان الصهيوني، التي طالما كانت تدور في الفلك الأمريكي وتستمدّ منها قوتها وديمومة بقائها؛ تسعى لبلورة مقاربة خاصّة بها؛ تؤدي في هامش مناورة أوسع من الموقف الأمريكي الغربي. إنّ ذلك لا يعني الخروج الكلّيّ من الفلك الأمريكي، لكنّه ذات دلالة على أن هذه الأطراف تتقارب أكثر فأكثر؛ لأنّ شعورها بالخطر على بقائها يتعاظم، خصوصًا أنه لم يعد باستطاعتها الاعتماد على الأمريكي في حفظ وجودها وأمنها، لذلك سيكون عليهم الاعتماد على بعضهم البعض، في إطالة أمد الحال المؤقّت الذي يعيشونه ■

صناعة التضامن: وهم المنقذ الأبيض

خاص (الهدف)

تثير الأزمة الأوكرانية جدلًا في الحيز العربي، يتخذ وجوه متعددة، لعل أبرزها تلك المتعلقة بالموقف من هذه الأزمة، فهذه واحدة من الصراعات القليلة التي يشهدها العرب في العقود الأخيرة دون أن يكونوا الضحية المباشرة للنيران والموت، وبين استجرار العبر حول تخلي الولايات المتحدة والمعسكر الغربي عن حلفائهم في أوكرانيا، أو الالتفات للفوارق بين الصمت الدولي عن العدوان الصهيوني المستمر في فلسطين والموقف من أوكرانيا، أو حتى انحياز التيارات العربية الموالية للغرب لمناصرته ضد روسيا في هذه المواجهة، وما عكسه ذلك على تغطية الإعلام العربي للأحداث.

لعل الرابط الرئيسي بين هذه الجوانب كونها تتعلق بالتضامن، أو لنقل بمساحات متخيلة للتأثير لا تتصل مباشرة بالاشتباك القائم، وهي ما يتصل بهيمنة أفكار حول امكانية تغيير موقف القوى الكبرى واصطفافاتها إذا ما نجحت في استخدام الخطاب الملائم أو حشدت ما يكفي من الأصوات على مستوى الرأي العام الدولي.

المثير هنا أن هذه المساحة باعتبارها رأي عام دولي، يتضح أنها مساحة متخيلة، فهناك آراء عامة وتيارات على مستوى كل بلد في هذا العالم تتبنى مواقف متباينة، أما عمليات التضامن فهي ليست حدث عفوي يربح فيه من هو أكثر أحقية، إذا ما نجح في إقناع الآخرين في هذا العالم بأحقيته، بل هي عمليات منظمة ومتضادة يحاول فيها كل طرف حشد حلفائه الذين اعتادوا الوقوف معه لا لأسباب تتعلق ببراعته الخطابية، ولكن لتقاطع في الحالة والمصالح والظروف والتطلعات المشتركة، وفي هذا لا موضع للخيال والأوهام حول وجود موقف محدد هو الأصوب في كل أزمة سيندفع الجميع لتبنيه لدواع أخلاقية، إذا ما نجحت في إيضاح أحقية وعدالة قضيتك، وسائل الإعلام ستواصل تنفيذ تعليمات مموليها وأي كانت حججك ستجد من خصومك من يقدم حجج مضادة، وكذلك معظم الاطر الحقوقية في هذا العالم ستخضع لتوازنات القوى والتمويل وتدقق كلماتها جيدًا تبعًا لذلك، وفي هذا تحديدًا وأي كان الموقف من روسيا ومما تقوم به عسكريًا في أوكرانيا والتباينات حوله، هل استنكر أحد العقوبات الجماعية التي ستطال الروس كما طالت قبلهم الكوبيين والإيرانيين وحرمتهم من موارد أساسية لحياتهم ؟

الأهم أن الدول حين تتخذ قراراتها ومواقفها لا تقوم بذلك بناء على تصويت عالمي، أو خضوعا لإحصاء أصوات سكان الكوكب ومواقفهم من سياساتها، بل تبعًا لمصالحها، فحتى إذا ما تمكنت من خلق موجة تعاطف مع قضيتك أو مع حدث معين، فإن هذا غالبًا لن يؤدي لتغيير جوهري في سياسات القوى الكبرى.

ولعل طامة كبرى تكمن في تخيل أن صوتك وصراخك اليومي ومعاناتك والحقائق حولها لم تكن تصل لصانع القرار في هذه الدول لأنك لم تستخدم اللغة الملائمة، ولم تبدو كضحية كما ينبغي، صوتك يصل إلى العالم جيدًا؛ صراخك مرتفع بالفعل منذ عقود طويلة، ولكن العالم يختار ألا يصغي، لأن هذا الصوت لا يلائم مصالحه، على طاولة جو بايدن وكل رئيس أمريكي سبقه، كما في أيدي مساعديه ووكلاء أجهزة أمنه وأدواتها بالمنطقة؛ تقارير يومية تعج بكل نفس يخرج من صدورنا، ولكن هذه الرقابة لا تتم بداعي الإصغاء لصوتك، ولكن بداعي تأمين المصالح ضد التهديد الذي تمثله لهذه الدول ومصالحها.

لن يرسل جو بايدن قواته إلى أوكرانيا، ليس لأنه لا يحب الأوكران كفاية، ولكن لأن نسبة الضرر المتحققة من إرسال القوات الأمريكية هناك أعلى بكثير من نسبة الفائدة، وهو بالتأكيد لن يصطف معنا ضد مستعمرة العدوان الصهيوني التي عمل وأسلافه وحلفائه على إقامتها وتسليحها وتشغيلها ضدنا ■

المؤتمرُ الوطنيّ الثاني عشر للحزبِ الشيوعيّ اللبنانيّ

استنهاض حركة التحرّر الوطنيّ العربيّة ضرورة تاريخيّة ثوريّة

د. سمير دياب. عضو اللجنة المركزيّة للحزب الشيوعيّ اللبنانيّ/ لبنان

المؤتمرُ الوطنيّ العام للحزب، هو محطّةٌ لمراجعة مسيرة النضال وتقويمها، ومهمّتُهُ تصويبُ الأخطاء وتنقيحُها عبرَ ممارسة النقد والنقد الذاتي، ورسم خطّة العمل وبرنامجه للفترة المقبلة، ودفع الجوانب الإيجابيّة قدمًا نحو تعزيز النضال وتنظيمه وتأطيره ومراكمته لتحقيق الأهداف المرحليّة.

على أساس ذلك، عقد الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ مؤتمره الوطنيّ الثاني عشر في النصف الثاني من شباط 2022، بمشاركة أكثرَ من 300 مندوب، وعدد قليل من المندوبات، على مدى أربعة أيّام، موزّعة للنقاش الفكريّ والسياسيّ والبرنامجيّ والتنظيميّ والتصويت على التعديلات، وإعلان التوصيات، وانتخاب اللجنة المركزيّة، والهيئة الدستوريّة، والرقابة الماليّة.

أكّد المؤتمر تمسّكه بالماركسيّة - اللينينيّة، مرجعيّةً فكريّةً وسياسيّةً للحزب، وتناول في النقاش المنعطف الخطيرَ للمرحلة الراهنة وصعوباتها على شعوب العالم، لا سيّما بعد ازدياد تداعيات الأوضاع الناجمة عن مفاعيل أزمة الرأسماليّة، التي انفجرت عام 2008، ومحاولات الإمبرياليّة الأميركيّة الخروج منها؛ بفرض المزيد من الحروب والصراعات لنهب خيرات الشعوب وثرواتها، وللتعويض عن تراجعها العالمي من أجل تأبيد آحادية قيادتها لنظامها العالمي المتوحّش، بما في ذلك جرّ العالم لحرب عالميّة ثالثة وتدمير البشريّة؛ الأمرُ الذي يطرح على الحركة الشيوعيّة مهمّةَ بلورة مفهوم متجدّد للأمميّة، لتنظيم المواجهة وتجذيرها لكسر هيمنة القطبيّة الأميركيّة، واقتلاع قواعدها العسكريّة، وإزالة احتلالاتها.

إنّ تبلور التوازنات على الصعيد الدولي؛ تطرح مهمّة تاريخيّة أمامنا وأمام الحركة الشيوعيّة واليساريّة والقوى الديمقراطيّة في عالمنا العربي، بوجوب أخذ دورها المطلوب منها، بالاستفادة من هذه التوازنات الجديدة لمصلحة استنهاض مشروعها في التحرّر الوطنيّ ضدّ مشاريع السيطرة الإمبرياليّة والصهيونيّة، ومواجهة مخاطر الأزمة الوجوديّة التي تعصف بعدد من دول المنطقة وتهدّد بتفكّكها في: العراق واليمن وليبيا والسودان وسوريا ولبنان. مشروعٌ وطنيٌّ تحرّريٌّ يشكل البديل عن كلّ أشكال المساومات والمفاوضات والتنازلات واحتمالات التسويات لتقاسم النفوذ والحصص على حساب حقوق شعوبنا العربيّة ومنطقتنا.

ومع استمرار الإمبرياليّة في ممارسة سياساتها العدوانيّة الاستعماريّة الرامية إلى نهب النفط والغاز والموارد الطبيعيّة والبشريّة، تزدادُ أيضًا وأيضًا، الحاجة إلى مشروع ثوريٍّ يخرجُ حركة التحرّر الوطني من أزمتها؛ تتوحّد فيه طاقات القوى اليساريّة والوطنيّة حول مسألتين متلازمتين ومتكاملتين: المقاومة ثمّ المقاومة ضمنَ جبهة وطنيّة عربيّة شاملة ضدّ الاحتلال الصهيونيّ والأميركيّ، ثمّ مهمّة النضال لمواجهة النظم الرأسماليّة التبعيّة السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة والأمنيّة القمعيّة التي شكّلت تاريخيًّا المرتكز الداخليّ الفعليّ للتدخّلات الخارجيّة.

* * * * *

في هذه الظروف المصيريّة، يعيش لبنانُ أزمةً وجوديّةً غيرَ مسبوقة في تاريخه، بعد سقوط نظام الطّائف، واستمرار الانهيار السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعي، وتحلّل مؤسّسات الدولة واضمحلال خدماتها، وعجز تحالف القوى السياسيّة والطائفيّة والرأسمال عن احتواء الأزمة بقواها الداخليّة، ما يجعل الوضع في البلاد مفتوحًا على كلّ الاحتمالات والمخاطر في المرحلة القريبة المقبلة، هذا التحالف الطبقيّ المُسيّطر لم يتورّع عن طرح مشاريع النأي بالنفس والحياد والفدراليّة مع لجوء أطرافه - كلّ على طريقته - إلى ترسيخ قوانينه وأنظمته الخاصّة، وتدبير أمور «دويلته الطائفيّة» في محاولة لفرضها حين يأتي أوان التسويات الدّوليّة والإقليميّة، لتبيان حصّة كلّ طرف، وموقعه في التسويات، وإلا فالفوضى جاهزةٌ عبر الخطاب الطائفيّ والاقتتال الأهليّ وحرب الإفقار والنّهب والفساد وتدمير ما تبقّى من مؤسّسات الدولة، والتهرّب من المسؤوليّة والمحاسبة ليس عن الانهيار الاقتصاديّ والاجتماعيّ غير المسبوق فحسب، بل أيضًا وبالأخصّ عن جريمة انفجار المرفأ وأحداث الطيونة وغيرها.

ويبقى السؤال هل يمكن المراهنة على بقايا هذا النظام وطبقته الحاكمة؟

قد يكون من سابع المستحيلات المراهنة على الطبقة البرجوازيّة التبعيّة الحاكمة، والمسؤولة عن الأزمة وتفاقمها، ومن ثمَّ يستحيل التعويل عليها في معالجتها؛ فبالنسبة إلى هذا التحالف الطبقيّ المُسيّطر، لا يكون الخروج من الأزمة إلّا بأزمة أكبر وأخطر، وبتشديد القمع والإفقار ومضاعفة الهجرة وتشريع الأبواب على كلّ أنواع المخاطر، بما في ذلك بيع المرافق العامة عبرَ خصخصتها، والتسليم بشروط صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وزيادة الضرائب غير

العودة إلى الفهرس

المباشرة، والأخطر أنّ الحكومة الحالية تحضّر لليرلة الودائع (بعد سرقتها) بالدولار، وجعل لبنان في أعلى مستويات الفقر والجوع والبطالة والهجرة.

في وقتٍ، تتكشّف المخاطرُ الناتجةُ من مفاعيل الضغوط الأميركيّة والغربيّة جرّاءَ تبعيّة الرأسماليّة المحليّة لها، والتهديدات الصهيونيّة والخليجيّة المطبّعة المستمرّة لفرض تنفيذ القرار 1559 وتنفيذ صفقة القرن وتوطين اللاجئين الفلسطينيّين، وإبقاء النازحين السوريين. ويضاف أيضًا إلى ذلك، تشديد الضغوط من أجل دفع لبنان؛ ليصبح في قائمة الدول المطبّعة مع الكيان الصهيونيّ. وقد تجلّى ذلك في اتّفاق الإطار حول ترسيم الحدود عبرَ الإعلان الرسميّ عنه بصفته اتّفاقًا بين دولة لبنان والكيان الصهيونيّ، وكذلك في خطّ الغاز المسمّى عربيًّا وهو خطّ سياسيٌّ لضمان «أمن الطاقة» مع العدوّ الصهيونيّ، فضلًا عن التفاوض مع المندوب الأميركيّ - الإسرائيليّ هوكشتين، والتنازل للكيان الصهيونيّ عن حقوق لبنان النفطيّة والغازيّة المتعلّقة بترسيم الحدود عبرَ الامتناع عن تعديل المرسوم 6433 والتراجع إلى الخطّ 23 بدلًا من التمسّك بالخطّ 29 .

إنّها مرحلةُ الخيارات الكبرى التي ترسم للمنطقة ولبنان جزءًا منها وقضيّته وأزمته مرتبطةٌ بما ستؤول إليه أزمة المنطقة، فما يحضّر من اتّفاقات إقليميّة ودوليّة سينعكس حتمًا على لبنان، وهذا ما نعمل في الحزب لمواجهته عبرَ تعبئة كلّ الطاقات الشعبيّة لتكريس موقع لبنان المقاوم، وبناء البديل الديمقراطيّ العلمانيّ.

لقد دفع حزبُنا أثمانًا باهظةً خلال العقود السابقة، وكان في مقدّمة صفوف المقاومة الوطنيّة ضدّ المحتلّ الصهيونيّ وعملائه، وما زال في طليعة النضال الديمقراطيّ، وفي انتفاضة 17 تشرين 2019 وبعدها، من أجل بناء حركة شعبيّة وسياسيّة ديمقراطيّة لتعديل موازين القوى وإقامة الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة المقاومة.

في المهام والتحدّيات:

لقد ناقش المؤتمرُ توجّهات الحزب البرنامجيّة للمرحلة الانتقاليّة ووجهة التحرّك في ميادين، وعلى مستويات عدّة، التي اتّسمت بتعدّد الأولوياتِ والمهام.

إنّ التغييرَ الديمقراطيَّ في لبنان هو عمليّةُ تغييرٍ في بنية النظام السياسي وطبيعة السلطة وسياساتها وتحريرها من سيطرة وممارسات التحالف الطبقيّ السياسيّ المُسيّطر الذي يسخّر الدولةَ للمصالحِ الفئويّة، ويترك البلد ساحةً مستباحةً للقوى الاستعماريّة والرجعيّة العربيّة، وذلك مدخلًا لوضع حدٍّ للتبعيّة والتفكّك الاقتصاديّ، هذه المقاربة تستندُ إلى رؤية واضحة للخيار السياسيّ والاقتصاديّ المبنيّ على ضرورة بناء تحالف طبقيّ - سياسيّ يحمل خيارًا اقتصاديًّا - اجتماعيًّا متحرّرًا من الإلزامات الإكراهيّة للموقع الذي وضعته فيه القوى الطبقيّة المُسيطرة، بنسختها القديمة كما بتلك التي استجدّت بعد اتّفاق الطائف ضمن التقسيم الدوليّ الرأسماليّ للعمل بصفته نظامَ خدمات، وسوقًا للاستهلاك. إنّه خيارٌ يؤسّسُ لتطوّر وطنيٍّ قائم على قراره الحرّ اقتصاديًّا من جهة، وعلى رؤيةٍ وطنيّة واضحة في مواجهة خطر الكيانِ الصهيونيّ الذي يشكّل قاعدةً متقدّمة للإمبرياليّة في وطننا العربيّ من جهة ثانية، وهذه الرؤيةُ ينبغي أن تتضمّنَ الخطوات التالية:

أوّلًا: تمسّك الحزب بالتزامه التاريخيّ بالدفاع عن الوطن ومقاومة العدوان والاحتلال الصهيونيّ، وكلّ الاعتداءات الخارجيّة، ودعم نضال الشعب الفلسطينيّ قضيّته في المقاومة حتّى التحرير، وفي حقّ العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنيّة المستقلّة وعاصمتها القدس؛ بصفتها القضيّةَ المحوريّة المركزيّة في نضالنا الوطنيّ والقوميّ. وفي تعزيز دور اليسار العربيّ، ودعم قضايا الشعوب العربيّة في مواجهة الاحتلال والتبعيّة والسيطرة والتجزئة؛ تجسيدًا لموقفه الرافض للمشروع الأميركيّ - الصهيونيّ في المنطقة والداعي إلى مواجهته. كما أكّد المؤتمرون على مبدأ ترابط التحرير بالتغيير الديمقراطيّ.

ثانيًا: بناء الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة بديلًا للدولة السياسيّة الطائفيّة الفاشلة؛ دولة تقوم على أساس مشروع سياسيّ واضح وبرنامج اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ يستند إلى مرتكزات أساسيّة، أهمّها الوصول إلى قانونٍ انتخابات نيابيّة ديمقراطيّ يقوم على أساسٍ النسبيّةُ والدائرة الوطنيّة الواحدة من خارج القيد الطائفي، ويتجاوز خطر التقسيم والفدرلة والشحن الطائفي والاقتتال وكلّ أشكال التبعيّة أو الحياد، والنضال من أجل استقلاليّة القضاء، وحمل قضايا حقوق العمال والمزارعين والأجراء والموظفين وعموم الكادحين، حقوقًا أساسيّةً لا تنازل عنها، والنضال لاعتماد قانونٍ مدنيٍّ موحّد للأحوال الشخصيّة؛ فضلًا عن استحداثُ تشريعات ناظمة لمفهوم الإقامة والجنسيّة والمساواةً في النوع الاجتماعيّ والقضيّة النسويّة وغيرها، تحقيقًا لمبدأ المواطنة أساسًا للانتماء الوطني وتجسيدًا له، وإقرار سياسات عامة تهدف إلى إعادة توزيع الثروة، وتقديم المصلحة العامة على مصالح رأس المال؛ عبرَ تأمين حقوق المواطنين في الأجر والصحة والتعليم والعمل والسكن والنقل...الخ، مع حق العمل والسكن للاجئين الفلسطينيين، والوقوف ضدّ خصخصة الأصول العامة وبيعها ونهبها، وضدّ كلّ أنواع النهب والفساد والاستزلام وتهريب الأموال.

الحزب والتحالفات:

إنّ تحالفات الحزب ينبغي أن تشمل طيفًا واسعًا من القوى الاجتماعيّة، بَدْءًا من الطبقة العاملة وحركات عماليّة ونقابيّة ديمقراطيّة مستقلّة، مرورًا بنقابات المهن الحرّة وبالشرائح الدنيا من الفئات المتوسّطة في المدينة والريف؛ فضلًا عن أحزابٍ وحركاتٍ سياسيّة وشخصيّات وطنيّة.

وبشكلٍ أعمّ وأشمل يجب أن تنفتح تلك التحالفات على كلّ القوى السياسيّة الديمقراطيّة غير الطائفيّة والرافضة للطروحات التقسيميّة أو الفيدراليّة أو الملتحقة بأجندات خارجيّة، والتقدّم على طريق بناء تلك التحالفات لن يتحقّق ما لم تتمّ مواكبته بعمل الحزب وهيئاته كافةً من أجل تعزيز قدراته وحضوره في مجالات النضال كافة، والارتقاء بالعمل المطلبيّ إلى العمل السياسيّ ضمنَ صيرورة التغيير السياسيّ المتلازم حكمًا مع التحرّر الوطنيّ؛ فالمواجهة الشعبيّةُ ضدّ التحالف البورجوازيّ الماليّ والطائفيّ، هي في الوقت ذاته مواجهة ضدّ بورجوازيّات دول المركز الرأسماليّ، وأذرعها الاقتصاديّة والماليّة المتمثّلة بالبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ وشروطهما.

*****

إنّ نجاحَ المؤتمر مرهونٌ بترجمة توجّهات المؤتمر ومقرّراته وتوصياته، من خلال العمل المنظّم لقيادة الحزبِ والكوادر والقواعد وحدة عملٍ متكاملةٍ وَفْقَ أطر تنظيميّة سليمةٍ، وحمل المهمّة التاريخيّة الثوريّة من أجل وطنٍ حرٍّ وشعبٍ سعيد ■

المغربُ العربيّ:
الواقعُ الاقتصاديُّ والاجتماعيُّ واستحقاقاتُهُ السياسيّة

د. علي بوطوالة. الكاتب الوطنيّ لحزب الطليعة الديمقراطيّ الاشتراكي/ المغرب

تقديــم:

تمرُّ منطقةُ المغرب العربيّ بأقطارها الخمسة بمرحلة صعبة من تطوّرها الاقتصاديّ والاجتماعي، لأسباب عدّة؛ تاريخيّة، وبنيويّة متداخلة، أبرزها فشل السياسات التنمويّة التي طبّقت من طرف الدول القُطريّة، رغمَ اختلاف توجّهاتها الإيديولوجيّة واختياراتها الاستراتيجيّة. وقد تأكد هذا الفشل منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث عرفت بلدانُ المنطقة انتفاضات شعبيّة في كل من المغرب وتونس والجزائر على الخصوص. لماذا يا ترى بعد ستّة عقودٍ من حصولها على الاستقلال، لم تتمكن بلدانُ المنطقة الغنيّة بالثروات الطبيعيّة والطاقات البشريّة، من تحقيق تطلّعات شعوبها في الحريّة والديمقراطيّة والكرامة الإنسانيّة والعدالة الاجتماعيّة؟ ولماذا عجزت نخبها الحاكمة عن الوفاء بالوعود التي رفعتها خلال محاربتها للاستعمار؟ وما علاقة تعطل مشروع توحيد بلدان المنطقة في مجموعةٍ جهويّةٍ متكاملةٍ ومنسجمةٍ بهذا الفشل؟

قبل محاولة الإجابة على هذه الأسئلة، من الضروري التذكيرُ ولو بإيجاز بالمحطّات البارزة في مساراتها التنمويّة، والتأمّل في معطياتها الإحصائيّة الحاليّة التي تكشف عمق الأزمة وخطورة التحدّيات التي تواجه شعوبها.

١. اختياراتٌ متباينةٌ ونتائجُ متماثلة

بعد تحرّرها من الاستعمار المباشر بفضل تضحيات جسيمة لشعوبها، وثورات تحرريّةً، أبرزها دون شكٍّ ثورة المليون شهيد بالجزائر، سلكت دول أقطار المنطقة المغاربية مساراتٍ مختلفة، وطبّقت سياساتٍ اقتصاديّةً واجتماعيّةً وثقافيّةً متباينةً بسبب اختياراتها الأيديولوجيّة، وتموقعاتها في النظام الدولي الثنائيّ القطبيّة، خلالَ مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكيّ والرأسمالي، ورغم انتمائها كلّها لمجموعة دول عدم الانحياز، إلا أنّ دول المغرب تونس وموريتانيا، ظلّت مرتبطةً بعلاقات تبعيّة قويّة مع أوروبا، وخاصةً مع فرنسا، في حينٍ ارتبطت الجزائرُ أوّلًا، ثمّ ليبيا من بعد بعلاقاتٍ متميّزة مع الاتّحاد السوفياتي ودول المعسكر الاشتراكي.

المفارقةُ أنّه بعد عقدين ونصف من تطبيق نموذجَين تنمويين متعارضين؛ نموذج رأسمالي تبعي أعطى الأولوية للفلاحة والسياحة والصناعات الخفيفة، ونموذج ريعي اشتراكيّ اعتمد على الصناعة الثقيلة، وتأميم النفط والثورة الزراعيّة، تأزّمت أوضاع الأقطار الخمسة، ووجدت نفسها تواجه المعضلات نفسها: ارتفاع المديونيّة الخارجيّة، وتدهور الأوضاع المعيشيّة للأغلبيّة الساحقة من الجماهير، وخصوصًا، بطالة ملايين الشباب بما فيهم خريجو الجامعات والمعاهد العليا. كان من الطبيعي إذًا أن تنفجرَ انتفاضاتٌ جماهريّةٌ في المغرب (سنوات 1981و1984و1990) ثمّ في تونس والجزائر (1987و1988)، أمّا موريتانيا فعانت من الانقلابات، ولم تسلم ليبيا بدورها من الاضطرابات، رغمَ الثروة النفطيّة والقبضة الحديديّة لنظام العقيد القذافي. هكذا وجدت دول الأقطار الخمسة نفسها تواجه أفقًا مسدودًا، في سياقٍ عالميٍّ مضطرب، يطبعه الانتقال من الثنائيّة القطبيّة إلى الأحاديّة القطبيّة والعولمة الليبراليّة بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، وما ترتّب عنه من تداعياتٍ كبيرة على جميع المستويات، واتّجهت بعد مشاوراتٍ عدّة لقياداتها إلى تأسيس اتّحاد المغرب العربيّ في 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش المغربيّة.

٢. اتّحاد المغرب العربيّ، من التأسيس إلى التجميد

تعودُ تسميةُ المنطقة المغاربيّة،

العودة إلى الفهرس

«بالمغرب العربيّ» لقائد الثورة الريفيّة ضدّ الاستعمار الإسباني، المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي، الذي أسّس سنة 1947 لجنة تحرير المغرب العربيّ بالقاهرة، التي كانت بمثابة جبهة لمقاومة الاستعمار تضمّ في قياداتها ممثّلين لحركات التحرير في تونس والجزائر والمغرب، أمثال: الحبيب بورقيبة من تونس، وعلال الفاسي من المغرب، وبن بلة من الجزائر، وكان هدف بن عبد الكريم الخطابي قيادة حرب تحرير شعبيّة موحّدة ضدّ الاستعمار الفرنسّي في كل الأقطار المغاربيّة وتوجيهها، وبناء دولة مغاربيّة موحّدة بعد الانتصار على الاستعمار، وقد لجأت فرنسا لإفشال هذا المشروع عبرَ الضغوط والمفاوضات السريّة مع ممثّلي كلّ قطر على حدة، وهكذا تمكّنت من إغراء الحبيب بورقيبة وجذبه أوّلًا، ثمّ ممثلي حزب الاستقلال بالمغرب، لتنفرد بتركيز حربها ضدّ جبهة التحرير الوطني الجزائريّة؛ لأنّها كانت تعدّ الجزائر امتدادًا لها، خاصّة بعد اكتشاف البترول بكميّات كبيرة. ورغمَ اجتماع حركات تحرير الأقطار الثلاثة بطنجة سنة 1958، وإصدارها لبيان يؤكّد على دعم الثورة الجزائريّة في أفق بناء وحدة المغرب العربيّ، إلا أنّ الاستعمار الفرنسي تمكّن بالفعل من تعميق التناقضات الثانويّة بين الأقطار الثلاثة، خاصّة بين المغرب والجزائر، وهو ما تجلّى بوضوح في حرب الرمال بين البلدين سنة 1963، ثمّ في الصراع حول الصحراء الغربيّة لحدّ الآن، رغمَ أنّها جغرافيًا وتاريخيًا وبشريًا جزءٌ لا يتجزّأ من المغرب.

تحت ضغط التحوّلات الدوليّة العاصفة إذا، وفي سياق بحث دول المنطقة في نهاية ثمانينات القرن الماضي عن مخرج من الأزمة العميقة التي كانت تعصف بها، توفّقت بعد جهود مضنية، لكن بإرادة سياسيّة تمّ توقيعُ اتفاقيّة تأسيس اتّحاد المغرب العربيّ بهدف واضح وواقعيّ، هو خلق مجموعة اقتصاديّة موحّدة على غرار المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة آنذاك، خصوصًا وأنّ العوامل المشتركة بين الأقطار الخمسة، من لغة ودين وتكامل اقتصاديّ، تجعل من بناء كيانٍ مغاربيٍّ أسهل بكثير مما هو موجودٌ لدى الدول الأوروبيّة. المؤلمُ أنّ هذا المشروع الوحدويّ المهمّ والواقعيّ والطموح، سيتوقف مرّةً أخرى بعد ثلاث سنوات فقط من انطلاقته، وكان السببُ المباشرُ للأزمة السياسيّة المفاجئة التي دخلت فيها الجزائر بعد إلغاء نتائج الانتخابات التشريعيّة التي حقّقت فيها جبهةُ الإنقاذ الإسلاميّة انتصارًا كاسحًا في الدور الأوّل، وزاد من تعقيد الأزمة وتحوّلها إلى حربٍ أهليّة بعد اغتيال الرئيس المعين محمّد بوضياف يوم 29 يونيو 1992، بعد أشهر قليلة من تولّيه رئاسة المجلس الأعلى للدولة في عمليّة بقيت مثارًا للتساؤلات، وبعدها يوم 24 غشت (أغسطس) سنة 1994، تعرّض فندق أسني بمراكش لعمليّة إرهابيّة، على إثرها سيتمُّ إغلاق الحدود بين البلدين، ومنذ ذلك التاريخ لم تنعقد أيّة قمّة مغاربيّة وتعرّضت جميع محاولات إحياء اتّحاد المغرب العربيّ للفشل، بل وتصاعد الصراع وتحوّل إلى حرب إعلاميّة مفتوحة بين الجارين الشقيقين إلى أنْ وصل إلى حافة الصدام المباشر خلال السنة الماضية.

إضافةً للتنافس العقيم وسباق التسلّح بين المغرب والجزائر، ما زالت ليبيا وتونس تعانيان من التداعيات الكارثيّة لما سمّي بالربيع العربيّ، والمؤسّف أنّ أحلام الثورة التونسيّة التي كانت تبدو نموذجيّة تحوّلت هي الأخرى إلى كوابيس.

٣. مؤشّرات مقلقةٌ وآفاقٌ غامضة:

إنّ نظرةً سريعةً للجدول المجاور تكشف الاختلالات العميقة لمجتمعات البلدان المغاربيّة، فأهمّ مؤشّر اقتصادي، أي الناتج الداخليّ الخام السنويّ يبيّن ضعف البنيات الإنتاجيّة وهشاشة الأوضاع الاجتماعيّة، حيث لا يتعدّى ناتج البلدان الخمسة 332 مليار دولار سنة 2020، أي نحو خمس الناتج الداخلي الخام لكوريا الجنوبيّة التي تصل مساحتها 2% من مساحة المنطقة المغاربيّة، وعدد سكانها أقلّ من نصف سكان الثانية، علمًا أنّها لا تتوفّر على بترول وغاز وفوسفات وحديد، مثل بلدان المغربً العربيّ، وكانت في بداية الستينات متأخرةً عن المغرب والجزائر. ضعف

جدول بأهمّ المعطيات الإحصائيّة لسنة 2020/ مصدر المعطيات: موسوعة ويكيبيديا.

المؤشر / البلد	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
الناتج د خ	145.8 مليار دولار	113 مليار دولار	39.9 مليار دولار	25.42 مليار دولار	7.47 مليار دولار
نسبة النمو	2.6 سنويا	2.9 سنويا	2.7 سنويا	؟؟؟؟	5.3 سنويا
عدد السكان	43.5 مليون	37 مليون	12 مليون	6.57 مليون	4.65 مليون
الساكنة النشيطة	11.26 مليون	11.7 مليون	4.65 مليون	2 مليون	1.3 مليون
البطالة	% 11.7	% 15	% 18.3	% 30	% 30
عتبة الفقر	% 11.6	% 9	% 9.8	؟؟؟؟؟؟	؟؟؟؟؟
التضخم	% 8.5	% 1.4	% 5.9	% 3.6	% 7
نسبة الأمية	% 18	% 30	% 18.2	% 17.4	% 41.2
مؤشر التنمية البشرية	0.759	0.676	0.739	0.708	0.526

نسبة النموّ الاقتصادي (أقل من 3%في المتوسط) تفسّر أيضًا التوسّعَ المستمرّ والمخيف للبطالة، وانتشار أنشطة الاقتصاد غير المهيكل التي لا تضمن لمزاوليها دخلًا يضمن لهم الاستقرار وتلبية الحاجات الأساسية: كالتغذية والسكن اللائق والتنقل والعلاج. أنشطة القطاعات الاقتصاديّة الأساسيّة، كالفلاحة والصناعة والخدمات، ما زالت غيرَ قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، ولا تكفي مداخيل الصادرات من تغطية نفقات الواردات، ويتجلّى ذلك بوضوح في الاختلال الفادح والمزمن لميزان المبادلات مع الخارج.

لقد أدّى فشل السياسات العموميّة المتّبعة طيلةَ العقود الستة الماضية إلى تزايد الخصائص في كلّ البضائع والخدمات، ولولا صادرات المعادن والمواد الأوّليّة، والبترول والغاز بالنسبة لليبيا والجزائر لكانت الأوضاع الاجتماعيّة أكثر مأسويّة.

المفارقةُ الكبرى كما سبقت الإشارة لذلك، أنّه رغمَ اختلاف الأنظمة السياسيّة والاختيارات الاستراتيجيّة تبدو الأوضاعُ الاجتماعيّةُ متماثلةً مع تفاوت نسبيٍّ في حدّة الفوارق الطبقيّة والمجاليّة، فضعف الدخل الفردي، وارتفاع الأسعار، ونسب البطالة الطويلة الأمد، واستمرار ظواهر الأميّة، والفقر والهشاشة والمحافظة الاجتماعيّة، رغمَ التحوّلات العميقة التي مرّت بها المجتمعات المغاربيّة، كلّ ذلك يفرض تعميق البحث عن الأسباب العميقة للأوضاع الحاليّة. إنّ التدبير السيئ للتحوّلات الديموغرافيّة التي عرفتها البلدان المغربيّة بعد استقلالها السياسي، وضعف الاستثمار في تكوين الموارد البشريّة، ونهج سياسات رجعيّة في التعليم العمومي، وتبخيس الفكر والثقافة والبحث العلمي، وانتشار الفساد في مرافق الدولة والمجتمع، بسبب الاستبداد السياسي، ونهب الأموال العموميّة من طرف نخب مرتبطة بعلاقات تبعيّة لمراكز الاستعمار الجديد، واستنزاف الثروة في التسلّح، كل هذه العوامل أوصلت بلدان المنطقة إلى آفاق مسدودة، أمام ملايين الشباب التي لم تعد تهمُّها بطولات الماضي وصراعاته، بقدر ما تبحث عن الحريّة والديمقراطيّة والعيش الكريم.

لقد زجّت الثورة الرقميّة بمجتمعات ودول المنطقة في تحدّيات ومخاطرَ غير مسبوقة، وهي غيرُ مؤهّلة لمواكبة التحوّلات السريعة التي يمرّ بها العالم، فهذه المجتمعات انتقلت بسرعة من البداوة إلى التمدّن، ومن حياة يطبعها الكفافُ والبساطةُ إلى مجتمعات استهلاكيّة دونَ قدرة شرائيّة، ومنَ الانغلاق إلى انفتاح منفلت تحت ضغط العولمة النيوليبراليّة، فتغيّرت القيم والانتظارات، والمرجعيّات الأيديولوجيّة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

ومن الأمور التي طبعت المنطقة المغاربيّة، هو البروز القوي لتيارات الإسلام السياسي بعد ما سمّي بالربيع العربي، التي غيّرت المشهد السياسي على مدى العقد الماضي منذ 2011، وفي هذا السياق، وبدعم مكشوف من الإدارة الأمريكيّة في عهد أوباما على الخصوص، وصلت الأحزابُ الإسلاميّةُ إلى السلطة أو شاركت فيها بشكل وازن في الأقطار المغاربيّة، بما في ذلك في ليبيا التي ما زالت التدخّلات الخارجيّة والصراعات القبليّة، تحول دون وصول مكوّناتها إلى التوافق والاستقرار الضروريين لإعادة بناء الدولة الوطنيّة الديموقراطيّة.

خلاصات:

مما تقدّم، يمكن التأكيدُ على الخلاصات التالية:

1- جميع بلدان المغرب العربيّ تواجه صعوبات كبرى، وتحدّيات غيرَ مسبوقة، في سياق دوليٍّ مضطرب ومتغيّر؛ بسبب فشل اختيارات وسياسات العقود الماضية، وهدر طاقات هائلة، وإضاعة فرص تاريخيّة لتحقيق إقلاع اقتصاديٍّ وتقدّم اجتماعيٍّ على غرار البلدان الصاعدة.

2- رغمَ اختلاف الأنظمة السياسيّة والاختيارات الإيدلوجيّة والنماذج التنمويّة، تعاني بلدان المنطقة من اختلالات بنيويّة وقطاعيّة متماثلة، مما يوحي بوجود الأسبابُ الجوهرية ذاتها المعرقلة للتنمية الشاملة؛ أهمّها تغييب الديمقراطيّة والانفراد بالسلطة، ونهب الأموال العموميّة، وفشل السياسة التعليميّة، والمحافظة الثقافيّة والاجتماعيّة والتدبير السيئ للتحوّلات الديموغرافيّة.

3- يكمنُ السببُ الثالث للأزمة المزمنة لبلدان المنطقة في إجهاض المشروع الوحدوي، وتجميد اتّحاد المغربي العربي طيلة العقود الثلاثة الماضية، ما سبّب في تراجع نسبة النمو الاقتصادي بنقطتين أو ثلاثة، حسب تقدير الأمانة العامة لهذا الاتّحاد، وأسهم في توسّع البطالة والفقر والهشاشة، وتقوية روابط التبعيّة للبلدان الأوروبيّة.

4- انكشف في العقد الأخير وهم أطروحة «الإسلام هو الحل»، من خلال الفشل الذريع لحكومات أحزاب الإسلام السياسي، في إيجاد حلول حقيقيّة للمعضلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي تتخبّط فيها بلدان المنطقة، وتأكّد من ثَمَّ حاجة هذه البلدان مثل باقي البلدان العربيّة لمشروع نهضويٍّ ديمقراطيٍّ وتقدميٍّ للخروج من دوامة التخلّف، ويشكّل المشروع النهضوي العربي المرجع الأمثل في هذا المجال.

5- ما زالت الخلافاتُ السياسيّة، خاصةً الصراع بين المغرب والجزائر، المعرقل الأساسي لإنقاذ بناء الاتّحاد المغاربي وإعادته، لذلك تتحمّل القوى التقدميّة بالمنطقة مسؤوليّةً تاريخيّةً في الضغط على الأنظمة القطريّة؛ من خلال تعميق وعي الجماهير بضرورة الوحدة والمطالبة بتحقيقها ■

العودة إلى الفهرس

هآرتس وفنّ التبرير

شادي الزيد. كاتبٌ سياسيّ/ الأردن

ظهرتْ مؤخّرًا في مسلسل اللطميات الليبراليّة الصهيونيّة «الحنونة» حلقةٌ جديدة، إذ إنّ استشهادَ الفلسطينيّ المسنّ عمر أسعد – رحمه الله – على يد جيش الاحتلال كان ليمرّ مرورَ الكرام على أسماع العالم، إنْ لم يكن الشهيدُ يحملْ جنسيّة أمريكيّة، وهذا ما سبّب إحراجًا لكيان الاحتلال أمامَ أسياده في واشنطن، وجذب أنظار الإعلام الغربيّ الأعمى عادة.

ظهرتْ في صحيفة هآرتس «الليبراليّة» مقالاتٌ عدّةٌ تندبُ حظّ جيش الاحتلال المسكين؛ إذ انتسب إليه مجموعةٌ من الحريديم المشاكسين في كتيبة نتساح يهودا، الذين رفضوا التقيّد بـ«ضوابط الجيش الأخلاقيّة» وخرجوا على أوامر القيادة بأفعالهم الشريرة المنافية للقانون الصهيونيّ «العادل».

يبدأ الكاتبُ الصحفيُّ ياجيل ليفي مقالته في هآرتس (تاريخ 2 شباط 2022) بالآتي:

"حان الوقتُ لحلّ كتيبة نتساح يهودا؛ إنّ مقتل الثمانيني عمر عبد المجيد أسعد على يد جنود كتيبة نتساح يهودا هي عبارةٌ عن حادثة جديدة في سلسلة حوادث؛ استعملت فيها الكتيبة العنفَ الزائدَ ضدّ الفلسطينيين".

لا أشكّ في أنّ السيد ليفي يخال نفسه – إذ يكتب هذه الكلمات – نصيرًا لحقوق الإنسان ومطالب الفلسطينيين، وفردًا في تلك الطبقة المألوفة التي تتضمن: عميرة هس وجدعون ليفي وغيرهم، من الكائنات الهآرتسيّة التي تجيد تغيير ألوانها كالحرباء، ولكن مقصده هنا في مقالته هذه واضحٌ جدًّا، حيث يبدأ ليفي كلامه بإلقاء اللوم كاملًا على الكتيبة وأفرادها، زارعًا بذلك في ذهن القارئ فكرةَ أنّ قيادة الجيش بريئةٌ من هذا الفعل، وأنّ ثلّةً من المجانين هي من تستعمل «العنف الزائد» (الزائد؟) دون معرفة القيادة أو أمرها.

يقول ليفي بعد فقرات عدّة:

"أحجمت قيادة الجيشِ عن استعمالِ الكتيبة خلال الانسحاب من غزة؛ خوفًا من عصيانهم للأوامر".

لا يا ياجيل، بل إنّ هذه الكتيبة وغيرها من «كتائب المستوطنات» المتطرّفة؛ سلاحٌ لدى القيادة وليست عبئًا عليها، وإلا لما أرسلت القيادة هذه الكتيبة إلى جنين ورام الله وغيرها من المناطق الحساسة، لتنفيذ عمليّات تصفية واعتقال، وهي تدري تمامًا أنّ جنودَ نتساح يهودا؛ يرون في الفلسطيني بقايا «العماليق»، عبارة عن هدف رماية لليهودي المظفّر الذي أتى بعد آلاف السنين، لينتقم من عدوّه التوراتي الخيالي الذي يقرأ عنه في مدرسة الموشاف على يد «أدعش» الحاخامات.

أزعجتني طريقةُ كتابة ياجيل ليفي التي يدسّ فيها السمّ في العسل، والعسل في السمّ، والسمّ في السمّ، ويخلط الحابل بالنابل، ويغيّر موقفه بعد كلّ فاصلة على السطر؛ فتارةً يتّهم الجيش بأنّه أداةٌ للعنف والقهر ضدّ الفلسطينيّين، وتارةً يستميتُ في الدفاع عن الجيش، ويلوم نتساح يهودا ولواء كافير والمستوطنين وايتمار بن غفير والكائنات الفضائيّة، وتارةً يدّعي أنّ «الجيش والنسويّة لا يختلطان» (وهذا أغربُ مقال له برأيي، قرأته مرّات عدّة، ولم أستطع أن أميّز إن كان الكاتب يؤيّد انخراط المرأة اليهوديّة في الجيش أم يعارضه)، وتارةً يصف قيادة الجيش بـ«الحكمة» في تفادي التصعيد، وترّهات أخرى لن أتعب القارئ بتعدادها كلّها.

كتب يانيف كوبوفيتش (زميل ليفي في هآرتس) ثلاث مقالات كاملة عن نتساح يهودا إثر الحادثة، منها مقالتان تتضمنان تلميعًا كاملًا لدور القيادة، وترديدًا حرفيًّا لكلام رئيس هيئة الأركان أفيف كوخافي وتبريراته، والمقالة الثالثة ينوح فيها كوبوفيتش عن اليمين المتطرّف والحريديم وبتسلائيل سموتريش؛ دون التطرّق إطلاقًا لأيّ دورٍ للجيش عامةً في أفعال جنوده، وكأنّ كتيبة نتساح يهودا ظاهرةٌ جديدةٌ، وليست امتدادًا للأرغون والليحي والبلماخ الذين أقامت دولة الكيان من جرائمهم أساسًا لوجودها.

بينما يحاول كتّابُ الليبراليّة الصهيونية إحرازَ نقاط ضدّ خصومهم السياسيّين على حسابنا وعلى حساب دمائنا وأرواحنا، نستذكر قول الشهيد باسل الأعرج في مقالته «عميرة هس ووهم «اليسار المتضامن»»:

«و[عميرة هس] ليست إلا جنديًّا في المعركة الخلفيّة التي يطلقها المستعمِر في ميدان الثقافة والقيم، تعترفُ بـ«حقوقك» ولكن بشروط، وأهمّ شرط هو أن تظلّ تدورُ في فلكها، وألا تحاولَ التمرّد على ما تلقّنه لك...» ■

حرب في أوكرانيا: تهجير واستيطان في فلسطين

خاص (الهدف)

سارع العدو الصهيوني للاستثمار في الأزمة الأوكرانية؛ ملايين اللاجئين الذين يغادرون أوكرانيا بحثًا عن ملجأ من الحرب هم بالنسبة للمخططين والساسة الصهاينة، فرصة لتجنيد واستقطاب مستوطنين جدد ووضعهم في خطوط المواجهة ضد شعب فلسطين.

بعد 74 عامًا على النكبة وسيطرة العصابات الصهيونية على أرض فلسطين، ما زالت غالبية يهود العالم تعيش خارج فلسطين، ذلك رغم التدفق المالي الهائل للدعم الغربي الذي لم ينقطع عن الكيان، والذي توظفه المنظومة الصهيونية لخلق بيئة مغرية لجذب مستوطنين جدد وإبقاء نظام الامتيازات القائم للمستوطنين الحاليين في أرض فلسطين.

طيلة هذه السنوات واصل 120 ألف يهودي أوكراني العيش في بلادهم، ولم يروا ما يجذبهم للهجرة والانضمام للمشروع الاستيطاني الغازي في فلسطين، وفي خضم الأزمة الأوكرانية يتحرك الآن مندوبي الوكالة اليهودية وحكومة الاحتلال وممثلي الجمعيات الاستيطانية لاجتذاب هؤلاء لفلسطين المحتلة، خليط من الوعود حول مستوى المعيشة في الكيان، والدعاية الصهيونية التقليدية العنصرية حول الوطن المختار للشعب المختار، في مقابل ذلك لا يستقبل الكيان الصهيوني أي لاجئين غير يهود، ففي نهاية المطاف هذا استقطاب وتجنيد وليس تدخل إنساني لمساعدة اللاجئين.

اللافت هنا ليس العنصرية والفاشية المعهودة للمنظومة الصهيونية، وتجاوزها لكل معيار إنساني في مقاربتها لأي قضية؛ فالمعادلات والمقاربات الصهيونية لم تنطلق يومًا من أرضية إنسانية، فهناك بشر وهناك صهاينة، ولكن في جولتها لاصطياد اللاجئين اليهود الأوكران، لتفصح نيتها في استخدامهم كمتاريس بشرية تضعها في الأراضي التي تقوم بتهجير أهلها في النقب؛ تلك الأراضي التي يمتنع عن سكنها المستوطن الصهيوني القديم، المتمتع بامتيازات هامة في «المركز» الصهيوني. هؤلاء اللاجئون لا يعي معظمهم حقيقة الصراع، ولا يعي أنه سيقيم لا على أرض محتلة فحسب، ولكن على أرض تم تهجير أهلها منها حديثا، قد يرونه كل يوم وينظرون إليه وغالبًا سيقاومونه وقد يدفع حياته ثمنًا لما تخططه المنظومة الصهيونية.

ترسانات الإعلام العربي المُشغّل لحساب مموليه لا تهتم بهذا الشأن إطلاقًا، فهي ماضية في الحشد لمعسكر الناتو ودفاعًا عن سياساته العدائية، كذلك إن عشرات المنظمات والتجمعات، وربما مئات من النشطاء الذين تنطعوا طيلة سنوات لمسؤولية الدفاع عن «صورة الضحية الفلسطينية» لا يضعون اللاجئين الأوكران أو فقراء الفلاشا في حساباتهم؛ فالعالم يتكون فقط من الجمهور الغربي في العواصم الرأسمالية الكبرى، وفلسطين وقضيتها وشعبها ليست إلا محتوى يتقربون فيه لمراكز القرار الغربي أو يلتقطون فيه رزقهم ومكاسبهم اجتماعيًا وماليًا، إمّا من السادة البيض أو من الفلسطينيين المخدوعين، لذلك لن ترى «حملات مناصرة» تسعى لردع الأوكران أو غيرهم عن الانضمام للمشروع الصهيوني وخدمة الغزو في فلسطين، وستواصل هذه الترسانة الإعلامية المهيمنة وأدوات عملها من نشطاء ومتحدثين وحقوقيين و«مؤثرين» خطابهم حول ازدواجية المعايير الغربية وضرورة اجتهاد الفلسطيني أكثر في مصرعه أمام أدوات القتل الصهيونية ليبدو ضحية أكثر، لعله يحظى بالتعاطف الغربي.

لكن يبقى السؤال: هل يمكن أن يصلح خطاب الضحية، مع عدو جوهر مشروعه الاستعماري مبني على نفي الوجود الفلسطيني من أساسه، لذلك مارس وما يزال يمارس كل أشكال التطهير العرقي والتهجير والإحلال والتهويد؟ وكذلك: هل يصلح خطاب الضحية مع عالم غربي لا يرى إلا بعين واحدة؟!

لعل أبلغ جواب، وصل للعدو ومنه إلى العالم الغربي، هو ما قدمه ضياء حمارشة في قلب «تل أبيب»، من خلال عمليته البطولية التي قتل خلالها خمسة صهاينة، اثنين منهم من الأوكرانيين، جاؤوا مستوطنين وليسوا لاجئين ■

العودة إلى الفهرس

الملف

صراع الهيمنة والقوة
قراءة في تحولات النظام الدولي

مقدمة الملف

إنّها الحربُ إذًا!

بدأت الحربُ الروسيّة - الأوكرانيّة، ويعتقدُ الكثيرون أنّها كانت مفاجئةً، في حين تتخبّطُ منظّماتُ المخابراتِ العالميّة، ما بين ادّعائها بإصدارِ تحذيراتٍ حولَ ما سيقع، وما بين زعمها أنّ ما حدث خارجَ المنطقَ تمامًا. لكن من قال: إنّ الحروبَ منطقيّة - طبعًا هناك رأيٌ فلسفيٌّ جديرٌ بالنظر - يرى أنّ الحروبَ هي الفعلُ الأكثرُ منطقيّةً الذي يمارسه البشر؛ إنّهم دائمو التقاتلِ على الماء، والغذاء، والأرض، والموارد، والنفوذ. لكن هذه المنطقيّةَ تسقطُ ملوّثةً بدم الضحايا، الذين يكونون في معظم الأوقات أبرياء تمامًا من طموحاتِ السياسة وتكتيكاتِ الجنرالات.

لا تناقشُ هذهِ المقدّمةُ ثنائيّةَ المعتدي والضحيّة، لكن لا بدّ من القول: إنّه يبدو للإنسان أنّ هذه الحربَ قد تأخّرت كثيرًا لسببين:

الأوّل: أنّنا نعلمُ تمامًا أنّ كلّ إمبراطوريّةٍ تسقطُ لا بدَّ أن يتعمد سقوطها بالدم والحديد. ولعلّ الإمبراطوريّةَ السوفييتيّةَ قد تأخّرت كثيرًا لتحقيق هذه المقولة. والثاني: أنّ النظامَ العالميَّ وصل إلى حالة من الاحتقان كان لا بدَّ له من الانفجار، ومن الطبيعيّ أن يكون الانفجارُ في المكان الأكثر انضغاطًا والأكثرَ توتّرًا.

في هذا الملفّ نحاولُ إلقاءَ الضوء على هذه الحرب؛ العمليّة الروسيّة أو الغزو الروسيّ، يستطيعُ القارئُ الكريمُ أن يسمّيها ما يشاء؛ لأنّه - للأسف وكما هي العادة - سيكتبُ المنتصرُ التسميةَ النهائيّةَ في سجل التاريخ، وسواءً كنت مع أيٍّ من الطرفين؛ فإنَّ الحقيقةَ ستعلو، إنْ لم يكن اليوم فغدًا. العالمُ يتغيّر، والنظامُ العالميُّ يتداعى، ويبدو أنّ العالمَ كلَّهُ سيدفعُ الثمن، سواءً كان مع أيٍّ من طرفي النزاع، وهناك أيضًا من سيأكلُ لحمَ الضحايا مستمتعًا.

تتركُ الحربُ الجاريةُ - الآنَ - تداعياتها العميقة، ومنها تداعياتٌ عالميّةٌ وأخرى إقليميّةٌ وأخرى تخصّنا بالذات - نحن فلسطينيّينَ وعربًا - وتخصُّ عدوّنا، سواءً كان الكيان الصهيونيّ أو حلف الناتو، ومن ثمَّ سيبقى الكثير ليُقال... والكثير أيضًا عليه الانتظار.

الحربُ المعرفيّة:
تدميرُ الثقةِ واختطافُ العقلِ البشريّ

أحمد مصطفى جابر. كاتبٌ ومسؤولُ قسم العدوّ في «الهدف»

الجميعُ يقرُّ بتغير طبيعة الحرب، وهذا صحيح؛ لأنّ معظمَ النزاعات الحاليّة – مع الاستثناء الأوكرانيّ – تظل دونَ عتبة التعريف المقبول تقليديًا للحرب، لكن هذا لم ينف ظهور تعريفات جديدة لحروب متغيّرة، قديمة – متجدّدة، مثل (Cognitive Warfare (CW – **الحربَ المعرفيّة، التي تتعامل مع العقل البشري ساحةَ معركةٍ، ومجالًا للنزاع والهيمنة أيضًا. وقد اكتسبت الحربُ المعرفيّة أهميّة متزايدة؛ ارتباطًا بمستوى إنتاج المعلومات وتدفقها، ومحدوديّة العقل البشريّ، ولم يكن مستغربًا من ثمّ أن تكون أدواتها واستراتيجيّاتها على طاولات البحث لدى الجيوش الكبرى والصغرى على حدٍّ سواء، فهي تمثل ساحةَ صراعٍ أساسيّة بين الناتو والولايات المتحدة من جهة، وروسيا والصين وإيران، والدول الأخرى المستهدفة من جهةٍ أخرى.**

تمهيد:

لا نبالغ إذا قلنا: إنّ هذه الحرب أسقطت أنظمةً وغيّرت نظمًا، وخرّبت تحالفات، وغيّرت الكتف الذي حملت عليه البندقيّة في عدد كبير من الساحات، دون إطلاق رصاصةٍ واحدةٍ، وهي معركةٌ تدور رحاها بالنسبة لنا نحن الفلسطينيّين، منذ لحظة الاحتلال عام 1948، واندلاع حرب الرواية والسرد، لما حدث وسيحدث، وما يحدث الآن؛ من ثَمَّ هي حربٌ تقلّ ضراوةً عن معارك الخنادق والمتاريس، لكنّها على الأرجح أكثرُ ضررًا وإحداثًا للخسائر التي لا تكون ربّما ماديّة، بالدم بل العقول والهويات، ومواقف الشعوب وقدرتها على الصمود والمقاومة. ورغم أنّ البشريّة خبرت هذا النوع من الحملات، بل إنّها ربّما أصبحت مألوفة، إلا أنّه مع تزايد دور التكنولوجيا والمعلومات الزائدة التي تتدفّق دون حدود، لم تعد القدرات المعرفيّة الفرديّة كافيةً لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب، وهذا ما جلب المفهوم الجديد للحرب المعرفيّة، الذي أصبح مصطلحًا متكرّرًا في الأدبيّات العسكريّة في السنوات الأخيرة.

لكلّ حربٍ أدواتُها، وأدواتُ الحرب المعرفيّة هي في جانب منها تقنيّات التضليل والدعاية التي تهدف إلى استنفاد مستقبلات المعلومات نفسيًّا، وتدفع الجميع بوعي أو دونه لتوفير معرفة لا تقدّر بثمنٍ ومجانية، ويمكن بعد ذلك تحويل هذه المعرفة إلى سلاحٍ بسهولة، حيث إنّها توفّر للعدوّ وسيلةً لتجاوز ساحة المعركة التقليديّة بنتائجَ استراتيجيّة مهمّة، التي يمكن استخدامها لتغييرٍ المجتمعات بشكلٍ جذريّ، إلى جانب ما يسمّى «الأسلحة العصبيّة»، فإنّ أدوات حرب المعلومات تضاف إلى المنظورات التكنولوجيّة المستقبليّة، مما يشير إلى أنّ المجال المعرفي هو أحدُ ساحات القتال، ويحدث

العودة إلى الفهرس

الآن.

يجب أن نتذكّر دائمًا أنّه ومهما كانت طبيعة الحرب وموضوعها، فإنّ الأمرَ يتعلّق دائمًا بالصراع الناتج من إرادة الإنسان، ومن ثمّ، فإنّ ما يحدّد النصر هو القدرة على فرض السلوك المرغوب على الجمهور المختار، عبرَ إجراءات تتمُّ في المجالات الخمسة - الهواء، الأرض، البحر، الفضاء، والإنترنت أو السايبر، ويتمّ تنفيذها جميعًا من أجل أن يكون لها تأثير على المجال البشري، وهذا المجال يعدّ مجال العمليّات السادس، أي المجال البشري.

تعدُّ القدراتُ المعرفيّةُ الفرديّةُ والتنظيميّة ذات أهميّة قصوى؛ بسبب سرعة المعلومات المُتاحة وحجمها في ساحة المعركة الحديثة، إذا كانت التكنولوجيا الحديثة تبشّر بتحسين الأداء الإدراكي البشري، فإنّها تحمل أيضًا بذور التهديدات الخطيرة للمنظّمات العسكريّة والمجتمعات والأطر السياسيّة على حدٍّ سواء، ولأنّ هذه المجالات تتكوّن من البشر، تؤثر القيود والتفضيلات البشريّة في النهاية على السلوك التنظيميّ وعمليّات صنع القرار، وتخضع القرارات لمشكلة العقلانيّة المحدودة، ولكن غالبًا ما يتمُّ التغاضي عن هذا القيد في الممارسة العمليّة خصوصًا في المجال العسكري.

ظهورُ الحرب المعرفيّة؛ من حرب المعلومات إلى الحرب الإدراكيّة:

حربُ المعلومات (IW) هي أكثرُ أنواع الحروب ارتباطًا، ومن ثمَّ، أكثر أنواع الحروب دمجًا بسهولة فيما يتعلّق بالحرب الإدراكيّة. ومع ذلك، هناك فروقٌ رئيسيّةٌ تجعلُ الحرب المعرفيّة فريدةً من نوعها بما يكفي لتتمَّ معالجتها في إطار خاص.

كمفهوم، تمّ صياغة وتطوير IW لأوّل مرّة في ظلّ عقيدة الجيش الأمريكيّ، وقد تمّ تبنّيها لاحقًا في أشكال مختلفة من قبل العديد من الدول، وتقوم معياريًّا على خمس عناصر: الحرب الإلكترونيّة، وعمليّات شبكة الكمبيوتر، والعمليّات السيكلوجيّة PsyOps، والخداع العسكري، وأمن العمليّات». بإيجاز، تهدفُ حرب المعلومات إلى التحكّم في تدفّق المعلومات، وقد صُمّمت حرب المعلومات بشكل أساسيٍّ لدعم الأهداف التي تحدّدها المهمّة التقليديّة للمنظّمات العسكريّة - أي إحداث تأثيرات حركيّة مميتة في ساحة المعركة، وإن لم تكن مصمّمةً لتحقيق نجاحات سياسيّة دائمة، لكن يبدو أنّ هذا يتغيّر في الواقع العالميّ الآن.

من المعروف أنّ العلوم المعرفيّة تشملُ جميع العلوم التي تتعلّق بالمعرفة وعمليّاتها (علم النفس، واللغويّات، والبيولوجيا العصبيّة، والمنطق، وأكثر من ذلك). ومن ثمَّ، فإنّ الحرب المعرفيّة هي طريقةٌ لاستخدام المعرفة لغرض متضارب. بمعناها الواسع، لا تقتصرُ الحرب الإدراكيّة على العالم العسكريّ أو المؤسّسي. منذ أوائل التسعينيات، تميلُ هذه القدرة إلى التطبيق في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة، وأي مستخدمٍ لتقنيات المعلومات الحديثة هو هدفٌ محتمل. إنّها تستهدف رأس المال البشريّ للأمّة بالكامل.

التحوّل الأكثر لفتًا للانتباه في هذه الممارسة من العالم العسكري إلى المدني؛ هو انتشار أنشطة الأسلحة المعلوماتيّة الإدركيّة عبرَ الحياة اليوميّة التي تقع خارج نطاق السلام العادي والصراع والأزمات (مع آثار ضارّة)، حتّى إذا كان من الممكن شنّ حرب معرفيّة لاستكمال نزاع عسكريّ، فيمكن أيضًا إجراؤها بمفردها، دون أي صلة باشتباك مع القوّات المسلّحة، ودون إطلاق طلقةٌ واحدة، علاوةً على ذلك، فإنّ الحربَ المعرفيّة قد لا تنتهي؛ لأنّه لا يمكن أن تكون هناك معاهدة سلام أو استسلام لهذا النوع من الصراع، وتوجد الآن أدلّة تظهر أنّ أدوات الأسلحة المعرفيّة الجديدة وتقنيّاتها تستهدف الأفراد العسكريين بشكلٍ مباشر، ليس فقط بأسلحة المعلومات الكلاسيكيّة، لكن أيضًا مع ترسانة أسلحة عصبيّة متنامية وسريعة التطور؛ تستهدفُ الدماغ. منَ المهم التعرّف على المساعي المكرّسة لمختلف الدول لتطوير عمليّات غير حركيّة تستهدف الإنسان بآثار على كلّ المستويات - من المستوى الفرديّ إلى المستوى الاجتماعيّ والسياسيّ.

مركزيّة الدماغ البشريّ؛

«في الحرب المعرفيّة:: من المهمّ أن تعرف نفسك أكثرَ من أيّ وقت مضى».

كان الدماغُ محظى اهتمام العلماء وافتتانهم لقرونٍ عديدة، وحتّى الآن ما زلنا نجهل عنه أكثر ممّا نعرف، رغم أنّنا انتقلنا معه من حيّز «غير المفهوم» إلى حيز الكشف عن أسراره، وتعلمنا المزيد عنه في العقد الماضي أكثر من أيّ قرن سابق؛ وذلك بفضل الوتيرة المتسارعة للبحث في العلوم العامة، والعلوم السلوكيّة، وتطوير تقنيّات بحث جديدة. لذلك، فإنّ فهم الدماغ هو التحدّي الرئيسي للمستقبل، في حين تظلّ عمليّات صنع القرار لدينا تتمحور حول الإنسان على وجه الخصوص من خلال قدرته على التوجيه في حلقة: (OODA) (مفهوم مهمّ في عمليّات صنع القرار، ويشير إلى الميزة الاستراتيجيّة التي يتفوّق بها صانع القرار على خصومه عندما يراقب الموقف ويوجّه نفسه ثم يتصرّف على هذا الأساس)، التي تغذّيها البيانات والتحليل والتصوّرات، فإنّ عدم قدرة الإنسان على معالجة وفرة البيانات ودمجها وتحليلها في الوقت المناسب يستدعي من الآلة القيام بذلك. ومن أجل الحفاظ على التوازن بين الإنسان

والآلة في عمليّة صنع القرار، يصبح من الضروريّ أن تكون على دراية بالقيود البشريّة ونقاط الضعف، ويبدأ كلّ شيء بفهم عمليّات الإدراك لدينا، والطريقةُ التي يعمل بها دماغنا. وخصوصًا فهم نقاط ضعف الدماغ البشري، حيث طوّر البشر تكيّفات للتعامل مع القيود المعرفيّة ممّا يسمح بمعالجة أكثرَ كفاءة للمعلومات وتؤدّي هذه نفسها إلى حدوث تشوّهات في ملفّات تفكيرنا وتواصلنا، مما يجعل جهود الاتّصال غيرَ فعّالة وعرضةً للتلاعب والتضليل أو التشويش، ويمكن أن تؤدّي هذه التحيّزات المعرفيّة إلى أحكام غير دقيقة وضعف في اتّخاذ القرار الذي يمكن أنّ يؤدّي إلى تصعيد غير مقصود أو منع تحديد التهديداتَ في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، فالدماغُ غيرُ قادر على التمييز بين ما إذا كانت معلوماتٌ معيّنةٌ صحيحةٌ أم خاطئة، وهو يعمدُ إلى اتّخاذ طرق مختصرة لتحديد مدى مصداقيّة الرسائل في حالّة الحمل الزائد للمعلومات، ويقود إلى تصديق العبارات أو الرسائل التي سمعت بالفعل على أنّها صحيحة، على الرغم من أنّها قد تكون خاطئة، ويقبل الأقوال على أنّها صحيحة، إذا كانت مدعومة بالأدلّة، دون اعتبار لصحّة ذلك الدليل. هذا هو، من بين العديد من الأشياء الأخرى، التحيّز المعرفيّ، الذي يتمّ تعريفُهُ على أنّه نمطٌ منهجيٌّ للانحراف عن القاعدة أو العقلانيّة في الحكم. وهناك العديد من التحيّزات المعرفيّة المختلفة التي تنبع بطبيعتها من الدماغ البشري، معظمها ذات صلة ببيئة المعلومات.

الهندسةُ الاجتماعيُّة أو تحييدُ القدرات الفرديّة:

تبدأ الهَندسةُ الاجتماعيّةُ دائمًا بالغطس العميق في البيئة البشريّة للهدف. الهدف هو فهمُ نفسيّة الأشخاص المستهدفين. تعدّ هذه المرحلة أكثرَ أهميّة من أيّ مرحلة أخرى؛ لأنّها لا تسمح فقط بالاستّهداف الدقيق للأشخاص المناسبين، ولكن أيضًا لتوقع ردود الفعل وتطوير التعاطف؛ فهم البيئة البشريّة هو مفتاحُ بناء الثقة التي ستؤدي في النهاية إلى النتائج المرجّوة، حيث البشرُ هدف سهل؛ لأنّهم جميعًا يسهمون من خلال توفير المعلومات عن أنفسهم ويمنحون مزيدًا من القوّة المعلوماتيّة للخصوم، ولأنّ «الحرب المعرفيّة هي حربُ أيديولوجيّات تسعى جاهدةً لتقويض الثقة التي يقوم عليها كلُّ مجتمع»، لذلك يصبح الفرد هو السلاح، في حين أن الهدف ليس مهاجمةَ ما يعتقده الأفراد بل طريقة تفكيرهم. ولديها القدرة على تفكيك العقد الاجتماعي بأكمله الذي تقوم عليه المجتمعات.

دورُ العواطف:

في العالم الرقمي، ما يسمح للصناعات الرقميّة وعملائها (وخاصّة المعلنين) بالتمييز بين الأفراد في الحشد، وتحسين التخصيص والتحليل السلوكي، هي المشاعر؛ تمَّ تصميمُ كلّ منصّة وسائطَ اجتماعيّة، وكل موقع ويب ليكون إدمانًا ولإثارة بعض الانفجارات العاطفيّة، مما يؤدّي إلى محاصرة الدماغ في دائرة من المنشورات.

تتسبّب السرعة والشدة العاطفيّة وخصائص غرفة الصدى لمحتوى الوسائط الاجتماعيّة في تعرّض أولئك الذين يتعرضون له لردود فعل أكثر تطرّفًا؛ تعدّ وسائل التواصل الاجتماعي مناسبةً بشكل خاصّ لتفاقم الاستقطاب السياسي والاجتماعي؛ بسبب قدرتها على نشر الصور العنيفة والشائعات المخيفة بشكل سريع ومكثّف، إذ «كلما انتشر الغضب، أصبح مستخدمو الإنترنت أكثرَ عرضةً لأن يصبحوا متصيّدون».

على المستوى السياسي والاستراتيجي، سيكون من الخطأ التقليل من تأثير العواطف؛ أظهر دومينيك مويسي في كتابه «الجغرافيا السياسيّة للعاطفة» كيف أنّ العواطف - الأمل والخوف والإذلال - تشكّل العالم والعلاقات الدوليّة مع تأثير غرفة الصدى لوسائل التواصل الاجتماعي، من خلال الحدّ من القدرات المعرفيّة، تؤدّي العواطف أيضًا دورًا في اتّخاذ القرار والأداء والرفاهيّة العامة، ومن المستحيل منع الناس من تجربتها، «في مواجهة العنف، فإنّ العقبة الأولى التي سيتعيّن عليك مواجهتها لن تكون المعتدي عليك، بل ردود أفعالك».

الحربُ المعرفيّة: دعاية تشاركيّة

من نواحٍ عديدة، يمكن مقارنة الحرب المعرفيّة بالدعاية، التي يمكن تعريفها بأنّها «مجموعةٌ من الأساليب التي تستخدمها مجموعة منظّمة تريد تحقيق المشاركة الإيجابيّة أو السلبيّة في أفعالها من قبل مجموعة من الأفراد، موحّدين نفسيًّا من خلال أساليبَ نفسيّة. التلاعب ودمجها في منظّمة»؛ الغرض من الدعاية ليس «برمجة» العقول، لكن التأثير على المواقف والسلوكيّات من خلال جعل الناس يتبنّون «الموقف الصحيح»، الذي قد يتكوّن من القيام بأشياء معيّنة، أو في كثير من الأحيان، التوقّف عن القيام بها.

يتمُّ استغلالُ الحرب المعرفيّة بشكل منهجيٍّ عنصرًا من مكوّنات استراتيجيّةٌ عالميّة من قبل الخصوم؛ بهدف إضعافُ استقرار السكّان وزعزعة المؤسّسات والدول المستهدفة، من أجل التأثير على خياراتهم، لتقويض استقلاليّة قراراتهم وسيادة مؤسّساتهم؛ تجمع هذه الحملات بين المعلومات الحقيقيّة والمشوّهة (المعلومات الخاطئة) والحقائق المبالغ فيها والأخبار الملفّقة (التضليل)، وهذا يتطلّبُ من المعتدي أن يكون لديه فهمٌ عميقٌ للديناميكيّات الاجتماعيّة والسياسيّة التي تؤديه، وأن يعرف بالضبط متى وكيف يتغلغل لاستغلال هذه الثغرات بشكل أفضل، حيث تختلف CW عن الدعاية في حقيقة أن الجميع يشارك، عن غير قصد في الغالب، في معالجة المعلومات، وتكوين المعرفة بطريقة غير مسبوقة، هذا هو تغييرٌ دقيق لكنّه مهمّ، في حين كان الأفراد يخضعون بشكل سلبيٍّ للدعاية، فإنّهم الآن يسهمون بنشاط فيها، وأصبح استغلال الإدراك البشريّ صناعةً ضخمة، ومن المتوقّع أنّ أدوات الذكاء الاصطناعي الناشئة ستوفّر قريبًا دعايةً محسّنةً بشكل جذريٍّ للقدرة على التلاعب بالعقول البشريّة، وتغيير السلوك البشري ■

***اعتمد هذا المقال على عدد كبير من المؤلفات والأدبيات المنشورة أو المتاحة على الشبكة، وبشكل خاص: وثائق مركز الناتو المتخصص للابتكار والأمن الدفاعي في كندا، (IDEAS و معهد دراسات الأمن القومي الصهيوني (INSS)، ومعهد أبحاث منهجية الذكاء (IRMI) في مركز ذاكرة وتراث مجتمع المخابرات «الإسرائيلي»، وورقة Warfighting 2040، الصادرة عن ACT القيادة عسكرية تابعة لحلف الناتو، التي تشكلت في عام 2003 بعد إعادة هيكلة الناتو. والكتاب الرائد** cognitive warfare **فرانسوا دو كلوزيل، الذي صدر أيضا برعاية القيادة العسكرية للناتو ACT.**

العودة إلى الفهرس

الحربُ في أوكرانيا والنظامُ الدوليّ: تعزيزٌ أم تغيير؟

د. محمد السعيد إدريس. مستشارُ مركزِ الأهرامِ للدراساتِ السياسيّةِ والاستراتيجيّة/ مصر

منذ تأسيس النظام الدوليّ الحديث وَفْقَ ما أرسته خريطةُ توازن القوى العالميّة بعدَ انتهاءِ الحرب العالميّة الثانية عام 1945، وهذا النظامُ يتعرّض لاختراقات وأزمات متتاليّة نالت كثيرًا من توازنه الهندسيّ الذي تضمّنه ميثاق الأمم المتّحدة من أهداف ومبادئ.

كانت أهمّ معالم هذا النظام هو أنّه أضحى نظامًا ثنائيّ القطبيّة تقوده قوّتان عالميّتان؛ الولايات المتّحدة، والاتّحاد السوفييتي؛ تعبّر كلّ منهما عن كتلة ضخمة من الأمم والشعوب، انخرطت في تحالف حزبيّ، وهكذا ظهر حلف شمال الأطلسيّ (الناتو)؛ معبّرًا عن كتلة غربيّة تقودانها الولايات المتّحدة، وحلف وارسو؛ معبّرًا عن الكتلة الشرقيّة أو الشيوعيّة. من أبرز الأزمات التي واجهت هذا النظام العالمي الثنائيّ القطبيّة، وكانت أشبه باختبارات شديدة القسوة، لقدرته على الصمود والتكيّف، الحرب الكورية عامي 1950 - 1951، والأزمة الكوبية عام 1960، ثمّ حرب فيتنام، لكن أخطر هذه الأزمات أو الأحداث على الإطلاق كان سقوط الاتّحاد السوفييتي، وتفكّك حلف وارسو، الذي أسدل الستار نهائيًّا عن النظام الدولي الثنائي القطبية، وأطلق العنان للقوة الأمريكية كي تفرض نفسها «قوّة إمبراطوريّة»؛ تقود العالم متفرّدة بعد تداعي الاتّحاد السوفييتي وانفراطه.

الآن، وبتفجير الحرب في أوكرانيا التي بدأت بدخول القوّات الروسيّة يوم 24 فبراير 2022 إلى أوكرانيا، يمكننا أن نقول: إنّ هذه الحرب، بكلّ ما تشهده من تطوّرات وما تحدثه من تداعيات، سوف تضعُ نهايةً للنظام الأحادي القطبيّة الأمريكي، أو على الأقل نقول: إنّها يمكن أن تعجّل بنهاية هذا النظام، أي بنهاية السيطرة والتسلّط الأمريكي على العالم لصالح نظام آخرَ بديل، قد يكون «نظامًا لا قطبيًّا» بمعنى عدم حسم التشكّل الهندسيّ بين القوى المتصارعة على الزعامة الدوليّة، وقد يصبح نظامًا متعدّد الأقطاب يضمّ الولايات المتحدة ويضمّ أوروبا قوّة عالميّة، ويضم روسيا والصين قوّتين عالميّتين، وقد يصبح ثلاثي القطبيّة وَفْقًا لما سوف تؤول إليه الأزمة الأوكرانيّة من توحّد أوروبيّ - أمريكيّ من ناحية، وتفوّق روسيّ من ناحية أخرى، انتظارًا لما يمكن أن يؤول إليه الصراع الهائل الآخر، المؤجّل مؤقّتًا حول تايوان بين الصين والولايات المتّحدة الذى يمكن أن يعلن عن تبوء الصين موقع زعامة عالميّة مشاركة في الزعامة الدوليّة لنظام عالميّ جديد.

حربُ أوكرانيا والأحاديّة القطبيّة:

في سنوات الحرب الباردة، التي مثّلت أوج الصراع الأمريكيّ - السوفييتي على الزعامة الدوليّة في النظام الدولي الثنائيّ القطبيّة، كان خطر اندلاع حربٍ كونيّة يمكن أن تتطوّر إلى «حربٍ نوويّة» محور اهتمام الاستراتيجيّات الأمنيّة الأمريكيّة والسوفييتيّة. وكان هذا الوضع يستدعي أن تركّز كلّ من القوّتين العظميين اهتماماتها لاحتواء مساعي السيطرة التي تقوم بها كلّ منهما على المستوى العالمي. وفي ظل ذلك المناخ كانت التطوّرات التي تجري، حتى في أقصى المناطق النائية، تؤثر

في المكانة العالميّة للولايات المتّحدة والاتّحادِ السوفييتي، وكان من المتعذّر على كلٍ منهما تجاهل تلك التطوّرات، لكن بسقوط هذا النظام بانتهاء الحرب الباردة، وتفكّك الاتّحاد السوفييتي وسقوط حلف وارسو ابتداءً من عام 1991، الذى شهد قيادة الولايات المتّحدة لتحالف دوليٍّ ضخم خاضت به حربًا ضروسًا ضدّ العراق تحت شعار «تحرير الكويت من الاحتلال العراقيّ»؛ أخذت اسم «عاصفة الصحراء»، بدأت الولايات المتّحدة السعي لفرض هيمنتها وتفرّدها الكامل ليس على الخليج العربيّ وحده، بل على العالم كلّه.

لقد وصل غرورُ القوّة بالولايات المتّحدة إلى حدّ التلميح بتجاوز الأمم المتّحدة للدفاع عن مصالحَ أمريكيّةٍ مهدّدة، وبالسعي لفرض الزّعامة الأمريكيّة حتى على حساب القوى الغربيّة الحليفة. فقد هاجمَ هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق تعويل إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون على الأمم المتّحدة لاستصدار قرار باستعمال القوّة للدفاع عن مصالحَ أمريكيّة، وطالب بأن تتولّى الولايات المتّحدة، بنفسها، الدفاع عن مصالحها، لذلك عندما قامت الولايات المتّحدة بتوجيه ضربة جوية لمقر المخابرات العراقيّة ردًّا على ما أسمته بالمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس الأسبق جورج بوش، قالت مادلين أولبرايت، وقت أن كانت رئيسة للوفد الأمريكي بالأمم المتحدة: «نحن لم نطلب موافقة أحد للقيام بتلك الغارة، ولم نطلب مساعدة فيها، وقمنا مستخدمين قواتنا وحقنا في الدفاع عن النفس»، أما التشاور والتنسيق فيكون، كما ذكرت: «أينما يكون تهديدٌ لسلام دوليٍّ يؤثّر علينا ولا يهدّد بصورةٍ فوريّة مواطنينا وأراضينا، سيكون من مصلحتنا أن نتحرّك بمشاركة آخرين».

وقد حدد التقرير الذي أعدّته وزارة الدفاع الأمريكيّة، في ظلّ سيطرة جناح المتشدّدين اليمينيين أمثال: بول ولفوفيتز، معالم إطار الإدارة الأمريكيّة للنظام العالميّ في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط حلف وارسو، وبزوغ القوّة الأمريكيّة قوّةً عالميّةً «إمبراطوريّة» مهيمنة، على النحو الذي كان يصفها به تيار المحافظين الجدد، الذي جاهد من أجل فرض الولايات المتّحدة قوّةً «إمبراطوريّة» تقود العالم بتفرّد، دون مشاركةٍ من الآخرين. فقد احتوى هذا التقرير على خمس مهمّات أساسيّة يجب أن تقوم بها الولاياتُ المتّحدةً لضمان زعامتها المتفرّدة على العالم هي:

1- أن يجرى منع اليابان وأوروبا - وقائيًّا - أن تتحوّلا إلى قوّة عسكريّة كبرى، أو إلى قوّة عالميّة منافسة لأمريكا، وذلك من خلالِ إبقائهما داخلَ المناطق الأمنيّة الواقعة تحت السيطرة الأمريكيّة.

2- تتمُّ إعاقة تشكيلِ تحالف أمنيٍّ أوروبيٍّ مستقلّ؛ لأنّ حلفًا كهذا سيؤدى إلى تقويض «الناتو» الذي يعد بمثابة أداة لاستمرار الهيمنة الأمريكيّة في أوروبا.

3-منع الانتشار النووي، وإذا دعت الضرورة بتدخّلٍ عسكريٍّ أمريكيٍّ منفرد، حتّى في أوروبا، وفى دول الاتّحاد السوفييتي السابق.

4-ردع المنافسين المحتملين حتى من التفكير والطموح بتأدية دورٍ إقليميٍّ أو عالميّ أكبر.

5-تستمرُّ القوّاتُ الأمريكيّةُ النوويّةُ الأمريكيّة في اعتبار أنّ روسيا هي مصدرُ التهديد النووي الوحيد للولايات المتّحدة، وسيتمُّ توجيهُ السياسة الأمريكيّة لمنع تلك الدولة أن تصبح، مرّةً ثانية، قوّةً تكنولوجيّةً من الطراز الأوّل.

وَفْقَ هذه المهام الخمس أدار الأمريكيّون النظام بحافز «القوّة الإمبراطوريّة» أحاديّة الالتزام بمصالحها دون أي التزام بمصالح أحد حتّى لو كان حليفًا، سواءً في أوروبا أو اليابان، لكن روسيا هي التي نالها القدرُ الأكبرُ من عمليّات الإذلال والتهميش والإهانة المتعمّدة، ابتداءً بتفكيك الاتّحاد السوفييتي إلى جمهوريات، والبدء باحتواء هذه الجمهوريات، وقبلها كان احتواء دولِ شرق أوروبا (دول حلف وارسو سابقا) ثمّ بدأت عمليّات حصارِ روسيا للحيلولة؛ دون عودتها مرّةً ثانيةً قوّةً عالميّةً قادرةً على المنافسة الدوليّة، ناهيك عن التنكّر الأمريكيّ - الأطلسيّ المتعمّد عن أية اتفاقيات أو مواثيق يتمّ التوصّل إليها مرحليًّا مع روسيا.

كانت البداية هي تفكيك الاتحاد السوفييتي وفق ما اتفق عليه بين الرئيسين السوفييتي ميخائيل جورباتشيف ووزير خارجيته إدوارد تشيفارد نادزه والرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) ووزيرِ خارجيّته جيمس بيكر، حيث تمَّ الاتفاقُ رسميًّا من حيث المبدأ على أنّ الاتّحاد السوفييتي القديم سوف يتفكّك إلى «جمهوريّات» متعدّدة ومختلفة، في مقابل أن يلتزم حلف الأطلسي (الناتو) بعدم التوسّع إلى ما وراء حدوده الحالية (آنذاك) أي أن يتعهّد حلف «الناتو» بعدم اتّخاذ أي إجراء يمكن اعتباره معاديًّا ومهينًا بشكل مباشر لروسيا الاتّحاديّة في أيٍّ من دوَل الكتلة الشرقيّة السابقة (بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ودول البطليق الثلاث على سبيل المثال)، لكن ما حدث كان العكس تمامًا.

فعلى الرغم من أنّ سقوط حلف وارسو وتفكّك الاتحاد السوفييتي، قد أنهى مبرّرات وجود وبقاء حلف الناتو، حيث تأسّس هذا الحلف لمحاصرة الاتّحاد السوفييتي والكتلة الشيوعيّة التي ضمّها «حلفِ وارسو»، فإنّ حلف الناتو ازداد توحّشًا ضدّ روسيا. لم يكتفِ الغربُ بإلغاء أيّ التزام باتفاق «شيفاردَ نادزه - جيمس بيكرَ»، حيث تمَّ دمجُ إسقاط نظم الحكم في دول شرق أوروبا عبرَ «ثورات ملوّنة» أدارتها المخابرات الغربيّة، والمجيء بنظم حكم موالية للغرب ومعادية لروسيا، وبعدها تمّ دمجُ دول شرق أوروبا في الاتّحاد الأوروبيّ ثمّ في حلف الناتو، وبعدها حدث الشيء نفسه في جمهوريات البلطيق الثلاث التي كانت عضوًا سابقًا في الاتحاد السوفييتي، وبقيت أوكرانيا وجورجيا تستعدّان للانضمام إلى المركب الغربي؛ فضلًا عن ذلك لم يقبل الغرب بروسيا الجديدة التي أنهت كلّ علاقة لها بالحكم الشيوعيّ السابق، بل عمد القادة في واشنطن وبروكسل إلى انتهاج سياسة إذلال للقيادة الروسيّة، ومطالبة روسيا بالتخلّي عن أيّ سياسةِ استقلال حقيقيٍّ أو المطالبة بأيّ نوع من الشراكةُ الحقيقيّة مع الغرب، على نحو ما حدث من إنكار غربيٍّ لـ «مذكرة بودابست» بشأن الضمانات الأمنيّة المؤرخة في ديسمبر 1994.

فمن خلال هذه الاتّفاقيّة أكّدت كلٌّ من روسيا والولايات المتّحدة وبريطانيا اعترافها بأنّ بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا أصبحوا أطرافًا ممثّلين في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة، وبأنّ هذه الدول قبلت التخلّي، وبشكل فعّال عن ترسانتها النوويّة لصالح روسيا، وفي المقابل اعترفت روسيا بسلامة أوكرانيا المحايدة وسيادتها، غير العسكريّة وغير المعادية. لكن واشنطن

العودة إلى الفهرس

لم تحترم أبدًا هذه الاتفاقية، ولم تعتبر أنّها ملزمةٌ قانونيًّا باحترامها، وعملت على إسقاطها شعبيًّا داخل أوكرانيا عبرَ تمويل انقلاب سياسيٍّ ودعمه، قد أنهى الحكم الأوكراني الموالي لروسيا (ثورة فبراير 2014) وفرض نظام حكم موال للغرب ومعاد لروسيا، وحريص على ضم أوكرانيا إلى حلف «الناتو»، وممعن في انتهاك كل الحقوق السياسية والإنسانية للمواطنين الأوكرانيين (من أصل روسي) في شرق أوكرانيا (إقليم دونباس)، حيث تم إقصاء كل من له علاقة مع روسيا من العملية السياسية، وانتهج قادة أوكرانيا سياسة شديدة الاستفزاز في عدائها مع روسيا، وارتباطها بالغرب والسعي الدؤوب للالتحاق بحلف الناتو، وتبنى قوانين عدائيّة استفزّت موسكو على غرار ما يسمى بـ «قانون الشعوب الأصليّة في أوكرانيا» الذى عدّ كل ذوى الأصول الروسية ليسوا من شعوب أوكرانيا، ولا يحق لهم التمتع بميزات خاصة فيما يتعلق باللغة والثقافة، وإلزام جميع موظفي الدولة باستخدام اللغة الأوكرانية حصرًا، وتغيير أسماء المدن التاريخيّة التي بناها القياصرة الروس، ناهيك عن تصريحات الرئيس الأوكراني بالرغبة في الحصول على أسلحة نوويّة، وإغلاق مصانع محرّكات الطائرات والسفن التي يعتمد عليها الجيش الروسيّ في إطار سياسة التكامل بين البلدين.

الوثيقة التي أعلن العثور عليها وقت اجتياح القوات الروسية لأوكرانيا المتحدث باسم وزارة الدفاع الروسية الميجور جنرال ايجور كوناشينكوف، كشفت مدى خطورة ما كان يدبر من حكومة كييف للروس في إقليم الدونباس شرقي أوكرانيا، حيث أعلن أنّ «العمليّة العسكريّة الخاصّة للقوّات المسلّحة الروسيّة، التي بدأت في 24 فبراير أعاقت وأحبطت هجومًا واسعَ النطاق للمجموعات الضاربة للقوّات الأوكرانيّة على جمهوريتى لوجانسك ودونيتسك (بإقليم الدونباس اللتين اعترفت روسيا باستقلالهما عن أوكرانيا قبيل بَدْء العمليّة العسكريّة) في مارس الجاري، وقبل ذلك أمعن الأوكرانيون بعدم الالتزام باتفاقيّة مينسك لعام 2015 وفق ما عُرف بـ «صيغة نورماندي» بين كل من روسيا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا.

نظامُ ما بعد الحرب الأوكرانيّة:

على الرغم من أنّ الحرب الدائرة حاليًّا في أوكرانيا تأخذ، في مظهرها العام، شكلَ الصراع الثنائيّ بين روسيا وأوكرانيا، إلا أنّها في واقع الأمر صراعٌ بين الولايات المتّحدة وحلف شمال الأطلسي ضدّ روسيا؛ بهدف إعادة تطويع التمرّد الروسي على الزعامة الأمريكيّة، وفرض استمراريّة بقاء النظام الأحاديّ القطبيّة، وإحباط المسعى الروسيّ - الصينيّ للتأسيس لنظام عالميٍّ جديد يأخذ في اعتباره توازناتِ القوّة العالميّة الجديدة. أوكرانيا ليست إلا رأس رمح في صراع كبير تخوضه الولايات المتّحدة وحلفُ «الناتو» ضدّ روسيا، والهدف هو كسرُ الإرادة الروسيّة دونَ الوقوع في خطر حرب مباشرة أمريكيّة - روسيّة قدَ تتطوّر إلى استخدام السلاح النوويّ. فأوكرانيا، من المنظور الأمريكيّ ليست إلا مصيّدةً لروسيا يأمل الأمريكيّون أن تكون بمثابة «أفغانستان أوروبيّة» لروسيا تخرجِ منها روسيا ضعيفةً ومفكّكةً وقابلةً للاختراق والاحتواء على نحو ما سبق أن حدث للاتحاد السوفييتي في «المستنقع الأفغانستاني». أمّا من المنظور الروسيّ يريدها الروس تمرّدًا على «البقاء الروسيّ الأبديّ خلف الحافلة» والتقدّم لخطوات كبيرةٍ في صدارة القيادة والزعامة العالميّة.

كانت أوكرانيا دائمًا هي مصدّرُ التوتّر المتعمد والمستمرّ لروسيا بتحفيز أمريكيٍّ - أطلسيّ، وخاصّة مجملَ التطوّرات التي حدثت ابتداءً من عام 2008. ففي هذا العام، وفى قمة «بوخارست»؛ أبدت أوكرانيا رغبتها الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وكان ذلك بمثابة جرس إنذار لروسيا، رغم استمرار التعاون بين موسكو وكييف إلا أنّ الولايات المتحدة اتّجهت في العام ذاته إلى دفع جمهوريّة جورجيا للابتعاد عن موسكو، ما دفع الأخيرة (موسكو) إلى دعم حركات انفصاليّة في جورجيا؛ ردًّا على سياسة جورجيا المعادية لروسيا، واستمرَّ التوتّر في العلاقات الروسيّة - الأوكرانيّة، وأسهم إعلان موسكو عام 2014 عن استعادة شبه جزيرة القرم، ودمجها في الاتّحاد السوفييتي في تصعيد التوتّر الأوكراني مع روسيا؛ سعيًا لاستعادة شبه جزيرة القرم إلى الجمهوريّة الأوكرانيّة، وتمَّ احتواءُ هذا التوتّر بالتوقيع على اتفاقيّة حملت اسم «مينسك» عاصمة جمهوريّة روسيا البيضاء، حيث جرت المفاوضات عام 2014، لكن هذه الاتّفاقية لم تصمد، وحصل اتفاق آخر في مينسك عام 2015، ثبت الاستقرار من خلال منح حكم ذاتيٍّ لإقليمي دونيتسك ولوهانسك الأوكرانيين الواقعين في منطقة «الدونباس»، ذات الأغلبيّة السكانيّة الروسيّة الطاغية، بوساطة ورعاية أوروبيّة، خاصّة من ألمانيا وفرنسا في ما عُرف بـ «صيغة نورماندي» التي ضمّ روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا.

فشل اتفاقية «مينسك» عام 2014 كان سببه الانقلاب الذى وقع في أوكرانيا في العام ذاته، وحمل اسم «الثورة البرتقاليّة» برعاية أمريكيّة كاملة، أداره شخصيًّا كلٌّ من: جو بايدن نائب الرئيس الأمريكيّ حينذاك، والسيناتور جون ماكين، والسفيرة فيكتوريا نولاند مندوبة أمريكا في «الناتو»، التي كانت في ذلك الوقت مساعد لوزير الخارجيّة الأمريكيّ للشؤون الأوروبيّة الآسيويّة، حيث قاموا، عبرَ السفارة الأمريكيّة في كييف وعملائها الأوكرانيين، وعبر عمليّات استخباراتيّة، بعزل الرئيس الأوكرانيّ الأسبق فيكتور يانوكوفيتش (2010/2/25 - 2014/2/22) الذى التزم، إدراكًا منه لمصالح بلاده، بالحياد بين روسيا وبين «الناتو» وقيامهم بتعيين رئيس حكومة متعصّبة في ولائها للغرب هو اليهوديُّ الصهيونيّ «أرسينى باتسينوك» الذى أدار في البرلمان الأوكراني عمليّةً لقطع الصلات مع روسيا، من حيث اللغة والثقافة والآداب والتاريخ، رغم وجود 40٪ - 50٪ من سكان شرق أوكرانيا (منطقة الدونباس) من أصول روسيّة، ناهيك عن وجود 70٪ - 80٪ من الروس في شبه جزيرة القرم، وكانت تلك الإجراءات حافزًا لروسيا للإيعاز لسكان شبه جزيرة القرم (الروس في أغلبهم)؛ بتنظيم استفتاء يطلب العودة للانضمام لروسيا، وهو الأمرُ الذى تمَّ بنسبة 94٪، وافق عليه فورًا البرلمان الروسيّ. وتلا ذلك انتخابُ الملياردير بيترو يورشينكو شديد الانحياز للغرب رئيسًا للجمهوريّة في أوكرانيا، الذي واصل بدوره سياسة الاندفاع الأوكراني نحو الغرب والعداء المتصاعد ضدّ روسيا، لدرجة قطع العلاقات معها، والمطالبة بالانضمام إلى حلف «الناتو» والاتّحاد الأوروبيّ، وأعلن التعبئة لمواجهة روسيا واستعادة شبه جزيرة القرم عسكريًّا، وبعدها

مباشرةً أعلنت الأغلبيّة الروسيّة في إقليمي لوجانسك ودونيتسك الانفصال عن أوكرانيا وتكوين جمهوريتين مستقلّتين. وجاء اتّفاق «مينسك» عام 2015 المشار إليه، وفق صيغة نورماندي ليحسم هذا الصراع حول هذين الإقليمين، لكن حكومة كييف تعمّدت إفشال اتفاقيّة «مينسك 2015» كما أفشلت اتفاقيّة «مينسك 2014»، حيث رفضت أوكرانيا تطبيق أحد أهمّ بنودهما، وهو تعديل دستورها ليسمح للأقليّات الروسيّة بالاحتفاظ بلغتها وتاريخها.

دائمًا كانت الولايات المتّحدة، وحلف «الناتو» خلف تصعيد التوتّر بين أوكرانيا وروسيا، لكن التصعيد وصل ذروته عندما سعت حكومة كييف إلى الانضمام بجديّة لحلف «الناتو» وإعلان الرغبة في امتلاكِ أسلحة نوويّة، وعندما تعمّدت كلّ من الولايات المتحدة وحلف «الناتو» رفض المذكرتين اللتين قدمتهما روسيا تطالب بتحييد أوكرانيا بين روسيا و«حلف الناتو» ومنع انضمامها إلى هذا الحلف، ناهيك عن ضرورة الاستجابة الأمريكيّة والأطلسيّة لمطالبَ أمنيّة حيويّة روسيّة ضمنَ مسعى التأسيس لأمنٍ أوروبيٍّ متكافئٍ قائم على قاعدة «توازن المصالح»، مثلً: إبعادً القواعد الصاروخيّة الأطلسيّة إلى خارج دول شرق أوروبا وغيرها من المطالب. لم ترفض واشنطن وبروكسل (الناتو) هذه المطالب فقط، بل أكدت على الالتزام بقاعدة «الباب المفتوح» أمام أي دولة أوروبيّة راغبة في الانضمام إلى حلفٍ «الناتو»، ما يعنًى التأكيد على جدّيّة النوايا لضمّ أوكرانيا إلى حلف «الناتو» ما يعنى أن يصبح الحلف على تماس مباشرٍ مع الحدود الروسيّة، ما دفعً روسيا أوّلًا إلى حشد قواتها على الحدود مع أوكرانيا، ثمّ إعلان اعترافها بجمهوريتى دونيتسك ولوهانسك، ثمّ الدفع بالقوّات الروسيّة إلى العمق الأوكراني في الرابع والعشرين من فبراير 2022).

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أكّد في أحد خطاباته أنّ «روسيا لا تنوي احتلال الأراضي الأوكرانيّة»، كما أكّدت المصادر الروسيّة أنّ روسيا «تكتفى بإخماد مراكز الخطر والقوّة لدى أوكرانيا». وأكّدت وزارة الدفاع الروسيّة أنّ قوّاتها «قامت بتعطيل البنية التحتيّة العسكريّة للقواعد الجويّة الأوكرانيّة، إضافةً إلى إسكات الدفاعات الجويّة الأوكرانيّة»، لكن هذا لا يعنى أنّ الأمور قد تتوقف عند هذا الحدّ في ظلّ تأكيدات روسيّة بتفاقم التدخّلات الأطلسيّة فيً الحرب، ما دعا الرئيس بوتين إلى ثلاثة أمور؛ أوّلها تحذير أيٍّ من الدول التي قد تفكّر في التدخّل بالحرب، مؤكّدًا أنّ «العقاب سيكون فوريًّا، وضرورة ألا تساور أحد الشكوك في ذلك، وأن الهجوم المباشر على روسيا سيؤدّى إلى عواقبَ وخيمة على المعتدي المحتمل، ونتائج لمً يواجهها أبدًا في تاريخه». الثاني وضع قوّات الدفاع الاستراتيجيّ (النووية) في حالة تأهّب قصوى، هذا التوجّه جاءَ ردًّا على معلومات روسيّة مؤكدة تتعلق بتطلّعات الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي لاستعادة القدرات النوويّة لأوكرانيا من ناحية، وبتلميحات أطلسيّة (بريطانيّة خاصة) بالتدخّل العسكريً، ودعوات فرض منطقة حظر جوى على أوكرانيا، بما تعنيه من احتمالات مؤكّدة لمواجهة مباشرة روسية - أطلسيّة علىً الأراضي الأوكرانيّة. الأمرُ الثالث والأهمّ إعلان الرئيس بوتين أنه «إذا واصلت كييف التصرّف بالطريقة الحالية، فهي تضع على المحكّ وجود الدولة الأوكرانيّة كلّه». بوتين أوضح أن «سلطات كييف استمرت في التنصل من الاتفاقيات المبرمة طوال السنوات الماضية، وقتلت نحو 13 ألف روسي يقيمون في منطقة الدونباس داخل أوكرانيا».

لم يكتف الرئيس الروسي بالتلويح بتعديل هدف العمليّة العسكريّة الراهنة من عمليّة محدودة، تستهدف تدمير البنيّة التحتيّة للدولة الأوكرانيّة ونزع سلاح الدولة الأوكرانيّة وبالتحديد «نزع عدوانيّة الدولة الأوكرانيّة ضدّ المواطنين من أصل روسيٍّ في منطقة الدونباس، وضدّ روسيا نفسها إلى تدمير الدولة الأوكرانيّة، بل حذّر الغربَ من الاستجابة لدعوات تصعيد الحضور العسكريّ في أوكرانيا، من خلال التوجّه لفرض «منطقة حظر طيران»، وقال: إنّ «فرض الحظر فوق أوكرانيا ستكون له عواقبُ وخيمة ليس على أوروبا وروسيا فقط، بل على العالم كلّه»، مؤكدًا أنّ بلاده ستتعامل مع أيّ تطوّر «مهما كانت الجهة التي تشارك فيه وبصرف النظر عن أنّها عضو في أي تحالف»، والتحالف المعني هنا هو حلف الأطلسي بالتحديد، أي أنه مستعدٌّ للمواجهة مع الحلف الأطلسي نفسه، هذا يعنى أن الرئيس بوتين دخل إلى أوكرانيا وهو عازمٌ على تحقيق الأهداف التي تحرّك من أجلها، لذلك فإنّ سؤال: وماذا بعد؟ يظل قائمًا بين احتمالات ثلاثة هي:

1- أن يخرج بوتين منتصرًا.

2- أن يواجه بوتين الفشل.

3- أن تنجح الوساطات بالوصول إلى نقطة توازن في الأهداف.

هذه الاحتمالات الثلاث ستظلّ محكومةً بالعديد من المحددات أبرزها:

1- مدى قدرة الرئيس الروسي على فرض شروطه على حكومة كييف سريعًا، ومنع الوقوع في شرك «المصيدة الأوكرانيّة».

2- مدى تحمّله للعقوبات الأمريكيّة - الأطلسيّة المشدّدة.

3- مدى صمود التماسك الأمريكيّ - الأوروبي، أمام وجود فرص قويّة لما يسمّى بـ «ارتداد العقوبات»، وما يمكن أن تؤدّي عليه من تذمّر أوروبيٍّ ضدّ الولايات المتّحدة، خصوصًا مع عجزِ الرئيس الأمريكي عن توفير بدائلَ للغاز والنفط الروسيّين، في ظلّ «التمنّع السعوديّ - الإماراتي» عن قَبول مطلب إغراق سوق النفط بكميّاتٍ كبيرةٍ من النفط السعوديّ والإماراتي.

4- جديّة دعم الصين للموقف الروسي والتحرّك من موقع «الامتناع عن التصويت» الذي حدث في مجلس الأمن إلى موقع الدعم المباشر لموسكو، وإعطاء الأولوية للوفاء بالشراكة الاستراتيجيّة، التي تمّ التوقيع عليها في الرابع من فبراير 2022، في بكين بين الرئيسين الصينيّ والروسيّ على هامش احتفالات الأولمبياد الشتويّة في الصين، وبالذات التطلّع الصينيّ - الروسي للعمل معًا ضدّ الولايات المتّحدة لبناء نظام دوليٍّ جديد، والتأكيد على أنّ الصداقة بين البلدين «ليست لها حدودٌ ولا حظرٌ فيها على التعاون في أيّ مجال».

إنّ وفاء الصين باتفاقيّة الشراكة الاستراتيجيّة مع روسيا، وإدراك بكين لأهميّة انتصار روسيا في معركتها الراهنة في أوكرانيا، لتأسيس النظام العالميّ الجديد، يمكن أن يكون العامل الحاسم في مآلِ هذه الحرب: هل إلى تعزيز أم إلى تغيير النظام العالمي الراهن والتأسيس لنظامٍ عالميٍّ جديد ■

العودة إلى الفهرس

«الدنيبر» وروايات الحربِ والسلام

هاني حبيب– كاتب صحفي / فلسطين

في سياق الأحداث الجارية في أوكرانيا، والأخبار التي تنقلُ مجريات الحرب؛ يتردّدُ كثيرًا «نَهر الدنيَبر» ممّا دفعني إلى مراجعة مَطالعاتي الأدبيّة التي أوردت هذا النهر في سياق أحداث مختلف الروايات التي قرأتها في شبابي؛ ذلك أنّني كنت مولعًا بالأدب الروسيّ قبل الثورة البلشفيّة، ثمّ الروايات السوفياتيّة التي تناولت الحربين العالميّتين: الأولى والثانية، فذاكرتي ما تزال رغمَ ضعفها تعودُ إلى هذا النهر الذي تكرّرت أحداث مختلف الروايات، في أنّه يشكّل أحد معالمَ أحداثها.

وتعدّ معركة الدنيبر، ليس فقط وفقًا للروايات التي قرأتها، ولكن أيضًا وفقًا لروايات المؤرّخين، إحدى أهم معارك الحرب العالميّة الثانية، فبعد أن تمكّن الجيش السوفياتي من صدّ هجوم هتلر عقبَ معركة كورسك، قرّر بناء خطّ دفاعيٍّ محض لوقف التقدّم السوفياتي، حيث حشد الجيش الأحمر؛ خمسة جيوش للدفاع عن الجسور والمواقع حتّى لا تصل جيوش هتلر إلى النهر، واستمرّت المعارك ثلاثةَ أشهر؛ تمكّن الجيش الأحمر في نهايتها من دحر الألمان، بعد مقتل 400 ألف جندي سوفياتي، في حين خسر جيش هتلر 300 ألف جندي، إلا أنّ الدنيبر ليس مجرّد معركة، وليس حربًا جارية لها ما بعدها، لكنّه أيقونةُ أحداث الروايات العظيمة، في آداب روسيا القيصريّة، وفي الروايات التاريخيّة والتوثيقيّة لمجريات الحرب العالميّة والجيش الأحمر.

خارج النص

الروائيُّ الروسيُّ الأشهر ليو تولستوي صاحب رواية الحرب والسلم في ثلاثة أجزاء، التي يعدّها كبارُ الكتّاب ومؤرّخو الأدب؛ إلياذة العصور الحديثة؛ أشخاص الرواية كما أحداثها، مرّت في أجزاء الرواية المختلفة بنهر الدنيبر، في مناقشة ذات أبعاد اجتماعيّة وسياسيّة في قراءة لتحوّلات المجتمع الروسي أثناءَ الغزو الفرنسيّ، أمّا الروائيُّ الروسيُّ نيقولاي غوغول؛ فعرّج على نهر الدنيبر في روايته الرومانسيّة الشهيرة تاراس بولبا، التي تحوّلت إلى فيلم.

قبل عامين توفّي آخر روائيٍّ سوفياتي، عالج في رواياته العديدة الحرب العالميّة الثالثة، إنّه الروائيّ يوري بونداريف، حيث اتّسمت رواياته بالواقعيّة الاشتراكيّة التي كانت سائدة في تلك الحقبة، لكن واقعيّة رواياته لم تكن إلا نتاج مشاركته العمليّة أثناءَ خدمته في الجيش الأحمر، بعد أن أسهم في معركة ستالينجراد، وعبّر مع الجيش الأحمر نهر الدَنيبر التي أدّت إلى تحرير كييف من القوّات الألمانيّة، وتحرير ما بات يعرف بتشيكوسلوفاكيا، من بين رواياته الثلج الحار، والحدود، والهدوء، والشاطئ، والنسيان، ومعظمها تحوّل إلى أفلام سينمائيّة، إلّا أنّ أهمّ رواية تناولت الحرب الطويلة بين روسيا وأوكرانيا عبرَ عقود طويلة، هي رواية الدون الهادئ لميخائيل شولوخوف، الذي حاز بفعلها على جائزة نوبل عام 1965، وهي روايةٌ طويلةٌ في أربعة أجزاء؛ كتبها شولدخوف وهو في سنّ الثالثة والعشرين، حيث تمّ التشكيك بكتابته لهذه الرواية في هذا السنّ المبكر، مع ذلك تبيّن لاحقًا أنّه الكاتبُ الحقيقيُّ للرواية، وهو في منطقة روستوف على حدود ما بات يُعرف مؤخّرًا بجمهوريّة لوغانسك، أمّا الرواية فهي ملحمةٌ عن تاريخ التوتّرات الذي يعيش على ضفاف نهر الدنيبر.

مرحلةُ فوضى التعدّديّة القطبيّة... ونهايةُ عصر « السلام العالمي»!

محمد صوان. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيٌّ/ تركيا

يستحسنُ عدمُ المجازفة بممارسة التعميم الشامل خلالَ المرحلة الأولى من اندلاع الحربِ الروسيّة – الأوكرانيّة... ومَع ذلك لا يمكن سوى النظر بتشاؤم واقعيّ إلى الدور القياديّ العالميّ الذي تتولّاه الولايات المتّحدة الأمريكيّة على نحوٍ خاصٍّ في العقدين المنصرمين من القرن الواحد والعشرين، وهنا يصحُّ القول: إنّ العلاقات الدوليّة – على جميع المستويات – هي الآن في حقبة جديدة من «الأزمة العدوانيّة». وهذا الوضعُ لا يؤشّرُ فقط إلى نهاية مشؤومة لما يُعرف بآسم «السلام الأمريكيّ العالميّ»، بل يطرح أيضًا تحدّيًا أكبرَ بمحتواه ومضمونه: تآكل نظامٍ عالميٍّ ليبراليٍّ تحكمه أنظمةٌ وضوابط محدّدة...!

يواجهُ «السلام العالميّ» مخاطرَ ناجمةً عن التحوّل في مركز القوّة العالميّة الاقتصاديّة والجيوسياسيّة من العالم الغربيّ الأطلسي إلى آسيا، وهذا الوضعُ الجديدُ هو تحوّلٌ نمطيٌّ يؤشّرُ إلى نهاية ثلاثة قرون من الهيمنة الغربيّة على العالم، ويفسّر صعود آسيا، في ظل هذا الوضع، فإنّ ما نشهده - وإن لم يكن سقوطًا للولايات المتحدة - هو تراجعها النسبيّ مقارنةً بالقوى الاقتصاديّة والعسكريّة الجديدة؛ فإلى جانب عودة ظهور روسيا عالميًّا، فإنّ صعود آسيا يشكّل تحدّيًا كبيرًا للتفوّق الاقتصاديّ والعسكريّ الأمريكيّ، لذلك فإنّ أفول عصر «السلام العالمي» ينبغي عدم ردّه إلى الحرب المشتعلة اليوم في شرق أوروبا بين روسيا وأوكرانيا فحسب بقدر ما يتعيّن فهمه بفعل تحوّلات التاريخ الكبرى؛ أي التراجع النسبيّ للقوّة الأمريكيّة، وبروز الصين الصاعدة... وفي هذا السياق أعلن الرئيسُ الصيني «شي جين بينغ» أمامَ المنتدى الاقتصاديّ العالميّ في دافوس بسويسرا عام 2020: «إنّ الصين مستعدّةٌ لقيادة النظام العالميّ إذا لم تفعل الولايات المتّحدة ذلك».

الدورُ الروسيّ:

قبل أن تدخلَ روسيا الحربَ مع أوكرانيا؛ أنهى الرئيسُ بوتين عقودًا من الغياب الروسي عن خريطة العالم، وبنى موقعًا أقوى ممّا كان يحظى به الاتّحاد السوفياتي قبل أربعين عامًا، ليس سرًّا: كيف فعل بوتين ذلك ؟!

فهو يعرفُ كيفَ يجمعُ بين الدبلوماسيّة والقوّة العسكريّة، كما أنّه منذ تدخّله في سوريّة، أقام علاقاتٍ فاعلةً مع القوى الإقليميّة الشرق أوسطيّة بما في ذلك إسرائيل ومصر والسعوديّة وإيران وتركيا، على الرغم من أنّ بعضها يعارض بشدّة ما يفعله بوتين اليوم في أوكرانيا... لقد أبرمت موسكو صفقاتٍ ناجحةً مع السعوديّة لدعم أسعار النفط والغاز الدوليّة، وعلاقة موسكو بـ «إسرائيل» لم تكن أقربَ وأكثرَ توطّدًا ممّا هي عليه الآن، بالرغم من أنّ روسيا عزّزت الوجودَ الإيرانيّ في سوريّة بشكلٍ كبير.

لقد تجاوزُ الرئيسُ الروسيّ بوتين والرئيس التركي أردوغان التوتّر الناجم عن اقتتال الفصائل والميليشيات المتعارضة في سوريّة والعراق وليبيا واليمن ولبنان، وعن عضويّة تركيا في حلف شمال الأطلسي «الناتو» واستطاعا التوصّل إلى اتّفاق يقضي بشراء أنقرة صواريخ الدفاع الجوي الروسيّة و«مُفاعلًا نوويًّا روسيًّا»... أمّا الرئيس المصري السيسي فهو على غرار رئيس الحكومة «الإسرائيلي» الحالي نفتالي بينت، قام بزياراتٍ عدّةٍ لموسكو، ووقّعت مصرُ

العودة إلى الفهرس

وروسيا مُسوَّدَةَ اتفاقيّة تسمح لموسكو بعبور المجال الجويّ المصري، كما أنّ موسكو وافقت على بيع مصر نظامَ الصواريخ المتطوّر الذي اشترته تركيا، وعلى بناء أوّل مُفاعل نوويٍّ في مصر، علاوةً على التفاهمات مع «إسرائيل» حول مشروعيّة هجماتها على القواعد والمواقع التي «تهدّد أمنها» من الأراضي السوريّة والفلسطينيّة.

من هنا إلى أين؟!

من ينظرُ إلى المشهد الدوليّ يلاحظُ هذه الصورة الضبابيّة:

- نجحت روسيا الاتّحاديّة في النهوض من تحت أنقاض الاتّحاد السوفياتي، وشرعت تستعيدُ دورَها متحرّرةً من تلك الضمانات والقيود الأيديولوجيّة التي كانت تلتزم بها في حقبة الحرب الباردة.

- أمّا منظومةُ الاتّحاد الأوروبيّ التي حاولت أن تؤدّي دورَ البديل المفترض لانكسار معادلة «توازن القوّة» في تسعينيات القرن الماضي، باتت مهدّدةً بالانفراط بعد أن أخفقت بتكوين صورة معقولة توفّر الاطمئنانَ للقوى الصاعدة في العالم.

- بينما بدأت الولاياتُ المتّحدةُ الأمريكيّةُ بالتراجع بعد أن فقدت كثيرًا من اعتباراتها الخاصّة، ولم تعد تمتلك تلك القدرات التي كانت تعطيها سابقًا؛ تلك المؤهّلات التي تخوّلها القيامَ بدورها في ضبط إيقاع السياسات الدوليّة!

أمامَ هذه الفوضى الدوليّة الثلاثيّة الأبعاد، باتت الاحتمالاتُ مفتوحةً على مزيدٍ من الحروب الإقليميّة وعدم الاستقرار... فالفوضى تبدأ بغياب القانون، وعدم احترام قرارات المرجعيّة الدوليّة، والمبالغة في الاعتماد على القوّة، والإفراط في اللجوء إلى حقّ النقض «الفيتو» في الأمم المتّحدة، واستخدام التضليل والذرائع التي تجيز الامتناع عن القبول بالحدّ المعقول «لتوازن المصالح»؛ وذلك لأهدافٍ وغاياتٍ تؤذي الأطراف الأخرى.

تبدأ الفوضى والحرب عادةً من الأعلى «الفوق» ثمّ تأخذ بالهبوط إلى «الأدنى» فالأدنى، وصولًا إلى «قانون الطبيعة» شريعة الغاب الذي حذّر المفكرون من العودة إليه؛ لأنّه يفسح المجال لسياسة «الحرب الدائمة»...!

إنّ عدمَ احترام القوى الكبرى للمرجعيّة الدوليّة يعني - عمليًّا - دفعَ مختلف الأطراف إلى تجاوز السقف القانونيّ الضامن لتوازن المصالح، والانخراط الدائم في حروب عبثيّة لا تستقرّ إلا بعد تغيير الخرائط الديمغرافيّة، وتشكيل «خرائط» تخضع ألوانها لمنطق قانون القوّة الغاشمة، فماذا يعني ذلك؟!

باختصار؛ إنّه بدايةُ ارتداد من طور حكم القانون إلى طور العودة إلى حكم الطبيعة أو غير القانون، مثلما أشار مرارًا المفكر توماس هوبز: «قانون الطبيعة هو قانون التوحّش وحرب الجميع على الجميع وضدّ الجميع»، بسبب انعدام المسؤوليّة وعدم وجود مرجعيّة عليا تضبط انجرار الحشود نحو الدفاع عن مصالحها دون ضوابط سياسيّة مدنيّة تهذّب الطموحات، وتضعها في إطارٍ يحترم توازن المصالح.

تبدأ الفوضى والحرب عندما تصبحُ المرجعيّة الدوليّة لا وظيفة قانونيّة لها سوى إصدار الإدانات والبيانات دون قدرة على التوصّل إلى صيغة قرار مُلزم، وهو ما يؤدّي إلى التراجع ثمّ التراجع إلى أن تفقد الدول حاجتها إليها، وحين تفقد الأمم المتّحدة مكانتها وتخسر دورها، تخرج «اللعبة الدوليّة» عن قواعدها السياسيّة، وتنزلق القوى الكبرى تجاهَ اعتماد منطق القوّة الغاشمة لتعديل الموازين، وكسر الحقوق وتحطيم العدالة... وحين تعجز الشعوب التي تطالب بالحريّة والتنمية والعدالة والديمقراطيّة وتداول السلطة عن نيلها أو إنجازها في إطار القانون المدني؛ يصبح الخروج على الدبلوماسيّة واللجوء إلى العنف، هما القانون الطبيعي البديل الذي تضطر إلى اعتماده تحاشيًا للانزلاق نحو الأسوأ، هذا هو الحاصل العام الذي وصلت إليه شعوب العالم في العقود الثلاثة الأخيرة، أي منذ سنة 1991 حتى يومنا هذا، عندما اعتمدت الدول على قوى خارجيّة لإعادة إنتاج موازين القوى الداخليّة في إطار لحظة انهيار الحرب الباردة، وتنمّر الولايات المتّحدة الأمريكيّة في سياساتها الدوليّة.

ثمنُ الانتقال من الأحاديّة إلى التعدديّة:

في هذه الحالة تصبح السلطة بوصفها التكثيفَ السياسيَّ لتناقضات الواقع، هي الطرفُ الأكثرُ استعدادًا للانهيار حين تبلغ الأزمة طور الانفجار، لذلك يرجّح أن تتواصل عمليّات التفكّك في بلدان وأقاليم العالم التي تفتقر إلى إمكانيّات التكيّف مع التحوّلات الدوليّة، وما تفرزه من انقسامات قطبيّة بدأت تنتقل من الأحاديّة إلى التعدديّة، فالعالمُ الذي يعاني - الآن - إرهاصات التخبّط السياسيّ والحروب بالوكالة بسبب سرعة وتيرة المتغيّرات، يحتاجُ إلى فترة زمنيّة كي يستقرّ على «خريطة» أخذت تتشكّل معالمها، لكنّها كما يبدو ستكون مغايرةً عن تلك التي تبلورت هويّتها بعد تلاشي حقبة الثنائيّة والأحاديّة.

لا شكّ في أنّ تعدّد النماذج أفضل من الثنائيّة والأحاديّة، لكنّه في النهاية الأكثر صعوبة، وما شاهدناه ونشاهده من تفكّك سياسيّ - أهلي على امتداد المساحات من آسيا الوسطى إلى شرق أوروبا مرورًا بشرق المتوسّط ليس سوى بداية، أمّا النهايةُ فلن تكون واضحة قبل أن ترتسم صورة المثال «النموذج». التعدديّةُ القطبيّة في خطواتها «التأسيسيّة» وهي في حال فوضى يرجّح أن تأخذ مداها الزمنيّ، قبل أن تستقرّ على نسق عقلانيٍّ وواقعيٍّ يعكس فعليًّا تلك الجدليّة المتبادلة بين واقع مأزوم وقوى قمعيّة تكشّف ما تفرزه التناقضات من متغيّرات تتمظهر في كثير من المحطّات والمفاصل بأشكال عنفيّة لا ضابط لها بسبب غياب «السلطة العليا» وضمور دور الأمم المتّحدة وقراراتها معطوفةً على فراغ تشريعيّ وقانونيٍّ يعطّل إمكانات المراقبة والمحاسبة.

المرجعيّةُ الدوليّةُ بالرغم ممّا لها وعليها، تبقى أفضل من اضمحلال وظيفتها القانونيّة المدنيّة وما تنتجه من انقسامات تدفع بالعلاقات الدوليّة إلى طور متدنٍّ من الانحطاط المرتكز على جزئيّات هي أقربُ إلى «حال التوحّش الطبيعي» في رؤية الإنسان إلى الآخر.

هناك مرحلة انتقاليّة تحتاجها الدول الكبرى كي تتمكّن من استعادة وظيفتها، وذلك ضمنَ تحوّلات أخذت ترسمُ صورتها مجموعةُ قوى متنافسة على أخذ المبادرة، في ظلّ غياب القانون المدني والمحكمة الدوليّة، وعدم وجود إطار تشريعيٍّ دستوريٍّ للمحاسبة... وهذه المرحلة الانتقاليّة لا يمكن قياس أو تحديد فترتها الزمنيّة قبل أن تتوضّح معالم الطريق وهويّته الأيديولوجيّة والجيوسياسيّة، من الصين إلى الولايات المتّحدة مرورًا بشرق المتوسط وأوروبا■

مؤشّراتٌ على مسار الحرب في أوكرانيا
عالمٌ جديدٌ قيّد التشكيل

د. لبيب قمحاوي. مفكّرٌ وكاتبٌ سياسيّ/ الأردن

إنّ تخندقَ الكثيرين في مواقفهم السياسيّة من موضوع الحرب في أوكرانيا، ما زال يستند بشكلٍ عامٍّ إلى ولاءات وشكوك وعداوات تقليديّة، سواءٌ أكان ذلك للشرق أو للغرب؛ القليلون همّ من استطاعوا الخروج من ذلك القمقم والولوج في الأسباب والعوامل الخفيّة وراءَ موقف روسيا وحلفائها، أو أمريكا وحلفائها من الحرب في أوكرانيا. الجهر بالعداء أو بالتأييد لأسباب تقليديّة لن يشكّل قيمة مضافة، كونه سيكون في نتائجه واستخلاصاته بعيدًا عن واقع الأمور ومجرياتها والنتائج المترتّبة عليها.

إنّ ما يجري هو في حقيقته مرحلةٌ انتقاليّة بين ما هو قائمٌ في العالم من جهة، وما سيكون عليه الوضع في المستقبل من جهة أخرى، ما يجعل أدوات الصراع المستعملة تتراوح بين الأسلحة التقليديّة، والأسلحة المستقبليّة، التي تشمل الحصار الاقتصاديّ والمالي، بالإضافة إلى استعمال أو حجب التكنولوجيا الرقميّة العالية جدًّا وتطبيقاتها المختلفة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وقدرتها على اختراق الحدود، وتوجيه الرأي العام خصوصًا بين أوساط الشباب. إنّ متابعة الأحداث المرتبطة بالحرب في أوكرانيا وتطوّرها؛ تشير إلى مجموعة من المؤشّرات والحقائق التي سوف تؤثّر على مجرى الحرب من جهة، وعلى نتائجها من جهة أخرى، وهذه المؤشرات والحقائق هي:

أوّلًا: واقع الأمور يشير إلى أنّ الاتّحاد الروسي لم يقع في الفخّ الأمريكي عند قراره التدخل العسكريّ في أوكرانيا كما يعتقد البعض. إنّ عدم تجاوب أمريكا والغرب مع مطالب روسيا الأمنيّة المتكرّرة، قد أعطى روسيا الوقت الكافي لدراسة الخيارات البديلة، ومنها الخيار العسكريّ ومساره ونتائجه وتبعاته. وفي هذا السياق، من الجدير الانتباه إلى أنّ الرئيس الروسي بوتين ومؤسّسات الحكم الروسيّة، لا بدّ أن تملك من الحصافة السياسيّة ما يؤهّلها لتوقع معظم الإجراءات الاقتصاديّة والماليّة والسياسات التي اتّخذتها الولايات المتّحدة، والغرب ضدّ الاتّحاد الروسي وحلفائه، كون الهدف الحقيقي بالنسبة لأمريكا لم يكن أوكرانيا في أي وقتٍ من الأوقات، بل كان الاتّحاد الروسيّ الذي كان واعيًا للمخطّط الأمريكيّ الحقيقيّ.

ثانيًا: أمريكا لا تهدف إلى وقف الحرب في أوكرانيا أو إنقاذ أوكرانيا والأوكرانيين، بقدر ما تهدف إلى هزيمة الاتّحاد الروسي واستنزافه وتدمير اقتصاده حتّى لو أدّى ذلك إلى تدمير أوكرانيا وانهيار أوروبا الغربيّة واقتصاداتها وتفكّك الاتّحاد الأوروبي؛ فأمريكا باختصار: تسعى إلى تدمير الاقتصاد الروسي وسيلةً ومدخلًا لتدمير روسيا، ومنع عودتها قوّةً عظمى؛ تنافس أمريكا في نظامٍ دوليٍّ جديدٍ متعدّد الأقطاب.

ثالثًا: تَقود أمريكا الآن حربًا اقتصاديّةً ضدَّ روسيا، تحت عنوان عقوبات اقتصاديّة. العقوبات والمقاطعةً الاقتصاديّة الشرسة لروسيا من قبل أمريكا والغرب هي بالنتيجة سلاح ذو حدين، وأوروبا سوف تدفع الثمن الأكبر في نهاية المطاف؛ فالاتّحاد الروسيّ هو أكبر دولةٍ في العالم في مساحتها،

العودة إلى الفهرس

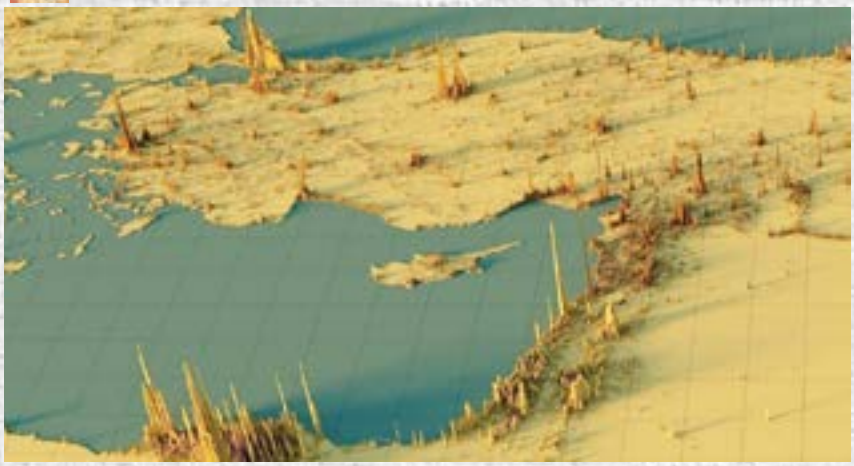

وهو أغنى دولة في العالم في الثروات الطبيعية، وهو الشريك الاقتصادي الطبيعي لدول أوروبا الغربيّة، خصوصًا في حقل الغاز والنفط والمعادن، حيث يزود ألمانيا مثلًا بالغاز الطبيعي بما يزيد عن 40% من حاجتها، وهنغاريا 100% من حاجتها، وكذا العديد من الدول الأوروبيّة، بالإضافة إلى معادن مثل: النكل، حيث تمتلك روسيا 30% من احتياطي العالم، وقد تضاعف سعر هذا المعدن في السوق العالمي بعد العقوبات بمقدار أربعة أضعاف خلال يومين، وكذلك معدن الباليديوم، حيث تنتج روسيا سنويًّا 91 طن، وهي أكبر منتج في العالم من هذه المادة الاستراتيجيّة المستعملة في صناعات عدّة، منها صناعة الرقائق الإلكترونيّة. وتمتلك روسيا كذلك 20% من مخزون العالم من مادة الكوبالت، و40% من البلاتين، و12% من الألمونيوم، ويوجد في سيبيريا 20% من مخزون الذهب والفضة في العالم، و35% من الحديد الخام، وتنتج روسيا ثلث الغاز الطبيعي في العالم، وتملك 6% من مخزون العالم من النفط (الثانية بعد السعوديّة).

رابعًا: تبرهن أمريكا مجدّدًا على أنّ سياساتها تجاه الآخرين تفتقر إلى أيّ قاعدة حقيقيّة أو أخلاقيّة، فهي تخترع الأعداء، وهي التي تجرّمهم حينًا، وتُبرئهم حينًا آخر؛ طبقًا لمصالحها فقط، فمثلًا تسعى الولايات المتّحدة الآن إلى استقطاب تعاون كلٍّ من: فنزويلا وإيران من خلال التلويح برفع العقوبات وإلغاء قيود الحصار الاقتصادي على كلا الدولتين، مقابل قيامهم بضخ المزيد من النفط في أسواق العالم الغربي للتخفيف من الضغوط الناجمة عن منع الإمدادات الروسيّة، من النفط والغاز الطبيعي نتيجة لفرض أمريكا والغرب حصارًا على إمدادات روسيا من الطاقة (الغاز الطبيعي + النفط). أمريكا لا تمانع برفع العقوبات عن كلا الدولتين، كونهما لا تشكلان في الواقع أي خطر حقيقيٍّ على دور أمريكا وموقعها في النظام الدولي السائد. إنّ الهدف من عرض أمريكا فكّ الحظر عن فنزويلا وإيران هو من أجل العمل على تخفيف أثر منع الاتّحاد الروسي من تزويد أوروبا وأمريكا وحلفائها بالنفط والغاز الروسي، وذلك فيما لو وافقت كلتا الدولتين على السير في المخطّط الأمريكي، وهو أمرٌ مستبعد.

خامسًا: الحرب على روسيا لم تقف عند حدود الحصار الاقتصادي، بل اتّسعت وتمدّدت بشكل مذهل لئيم؛ يتجاوز العديد من المحظوراتً لتشمل الحقول كافة تقريبًا، ومنها الرياضة والموسيقى والأفلام والتعاون الثقافي بشكلٍ عام، بالرغم من أنّ العالم متّفقٌ علىً فصل السياسة عن الرياضة مثلًا. إنّ الهدف الواضح هنا هو رغبةٌ أمريكيّةٌ في عزل الاتّحاد الروسي عن أمريكا والغرب بشكلٍ تامٍّ وكامل؛ خدمةً لهدف الحدّ من الانطلاق الروسيّ كقوةٍ عالميّةٍ في نظامٍ دوليٍّ جديد.

سادسًا: تتعامل الصينُ مع هذا الوضع المضطرب الشائك؛ بصبرٍ صامت، لا تسمح بموجبه بالإخلال بالتحالف الاستراتيجي بينها وبين الاتّحاد الروسي، ولا تسمح بالوقت نفسه باستفزاز أمريكا التي تتململ في عقالها، وهي تشعر أنّ الأمور في العالم لا تسير في صالحها وصالح النظام الدوليّ الأحادي القطبيّة الذي تقوده. الصين هي المارد القابع ضمن حدوده إلى أن تأتي اللحظة المناسبة لانطلاقه، وهو أصلًا لم يسمح لإدارة دونالد ترامب باستفزازها إلى حدّ الصدام؛ لأنّ الأمور طبقًا للموازين والحسابات الصينيّة الدقيقة جدًّا، لم تنضج بعد. ولكن، مرّةً أخرى، كل ذلك تفعله الصين، ويتم دون الإخلال بالتحالف الاستراتيجيّ بين الصين والاتّحاد الروسي، علمًا أنّ الصين قد أبدت استعدادًا مبكرًا لشراء فائض الغاز الطبيعي، والنفط الروسي مهما بلغ ذلك الفائض.

سابعًا: كما أوضحنا سابقًا، الحرب في أوكرانيا سوف تؤدّي، مهما كانت نتائجها إلى تغيير طبيعة العالم كما نعرفه: سياسيًّا واقتصاديًّا، وإعادة صياغته وتوجيه مقدراته ومسيرته، بما يتناسب ومتطلبات التكنولوجيا العالية، ضمنَ نظام دوليٍّ جديد متعدّد الأقطاب، هدفُه هي الحقيقةُ وراء الموقف الأمريكيّ والغربيّ من الحرب في أوكرانيا، الذي تحاول أمريكا استغلاله لإضعاف فرص الاتّحاد الروسي في العودة مجدّدًا قوّةً عظمى في نظامٍ دوليٍّ جديد متعدّد الأقطاب.

ثامنًا: النظامُ الدوليّ الجديد أو عالم ما بعد حرب أوكرانيا، سوف يعتمدُ اعتمادًا متزايدًا على التكنولوجيا الرقميّة العالية في إدارة شؤون الدول والمجتمعات. الحصار الاقتصاديّ والتكنولوجيّ الذي تمارسه أمريكا والغرب ضدّ روسيا، سوف يدفع روسيا والصين ودول أخرى إلى العمل بشكلٍ جديٍّ على خلق منطقة اقتصاديّة جديدة؛ خارج نطاق النفوذ الغربي، وكذلك على فكّ سيطرة أمريكا وقبضتها على التكنولوجيا الرقميّة العالية وتطبيقاتها، وطرح بدائل جديّة ومؤثرة لها، خصوصًا بعد أن ارتكبت أمريكا الخطأ الخطيئة، بإخضاع تلك الاحتكارات، مثل: ميكروسوفت وفيسبوك وتويتر وأبل وغيرها، إلى متطلّبات السياسة الأمريكيّة، وإلى نهج الحصار الاقتصاديّ والتكنولوجيّ الذي تمارسه ضدّ الاتّحاد الروسي، وقبل ذلك ضدّ الامتداد والتطوّر التقني الصيني في هذا المجال. وهكذا، فإنّ المزيد من السيطرة السبرانيّة على أوجه الحياة كافة للإنسان الفرد، سوف تدفع الدول الكبرى إلى مزيد من الاستثمار في خلق أدوات التكنولوجيا الرقميّة الخاصّة بها وبشعوبها، وهذا هو السلاحُ الجديدُ في العلاقات بين الدول خصوصًا الدول الكبرى، وهو الأساسُ الحاكمُ للنظام الدوليّ الجديد في ظلّ استحالة استعمالَ الخيار النووي ■

جذورُ الصّراع:
ماذا يريد الناتو من ضمّ أوكرانيا؟

د. محمد حسن خليل. عضو السكرتاريا المركزيّة للحزب الشيوعيّ المصريّ/ مصر

ترتكزُ الدعايةُ الأمريكيّةُ والغربيّةُ على تصوير الحرب في أوكرانيا باعتبارها ابتلاعًا من الدبّ الروسيّ المعتدي على دولة أوكرانيا الضعيفة، لكن الباسلة في الدفاع عن نفسها، بينما يصف لافروف وزير خارجيّة روسيا، الحربَ، في تعليقهِ على جولةٍ متقدّمةٍ من محادثاته مع وزير الخارجية الأوكراني في تركيا، بأنّها معركةٌ من أجلِ مستقبلِ النظام العالمي، ويتهم الغرب بالتسبّب في الحرب؛ نظرًا لتجاهله بتعجرف مبادرة الضمانات الأمنيّة التي تقدّمت بها موسكو في ديسمبر. لكن الحرب امتدادٌ للسياسة بطريقة أخرى، كما قال كلاوزفيتز، فيلسوف الحرب الأشهر: سياق الحرب السياسي هو صراعٌ سيادةٍ على قمّة النظام العالميّ.

شهدنا في عمرنا الزمني ثلاثَ فتراتٍ متباينة في ميزان القوى العالميّ: نشأة النظام العالميّ الثنائيّ القطبيّة بعد الحرب الثانية بين أمريكا وروسيا السوفيتيّة، وشهدنا النظام الأحاديّ القطبيّة تحت زعامة الولايات المتّحدة الأمريكيّة بعد سقوط روسيا، واستمرّ هذا النظام في رأينا حتّى بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حيث بدأ عصر تعدّد الأقطاب.

العولمةُ والعالمُ الأحاديّ القطبيّة:

تميّز هذا النظام اقتصاديًا بمرجعيّة توافق واشنطن (1989) وعقيدةً منظّمة التجارة العالميّة (1995)، وهو ما عرف بعهد العولمة، وشهد هذا العصر أبرز أمثلة العدوانيّة الأمريكيّة باحتلال أفغانستان والعراق. كذلك من أهمّ سماتهِ تفتيت الدول كما رأينا في تفتيت كلٍ من الاتّحاد السوفييتي ويوغوسلافيا، وفي منطقتنا تفتيت السودان ومحاولات تفتيت سوريا وليبيا وغيرهما.

حين توحّدت ألمانيا، وتمّ حلُّ حلف وارسو عام 1990، تعهّد الغرب، شفويًّا، بعدم تمدّد حلف الناتو بوصةٍ واحدةٍ إلى الشرق، لكنّه سرعان ما وسّع حلف الأطلنتي على مراحل حتّى أصبح يضمّ الآن ثلاثين دولةً مقابل 16 دولةً عام 1990؛ وتمّ هذا التوسّع على خمس مراحل، أهمّها المرحلة الأولى عام 1999 بضمّ بولندا والمجر وتشيكيا، والمرحلة الثانية عام 2004 بضمّ دول البلطيق الثلاث، لتوانيا ولاتفيا وأستونيا، بالإضافة إلى بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، ثمّ انضمّت أربعُ دولٍ أخرى للناتو بين أعوام 2004 و2020 هيَ ألبانيا وكرواتيا والجبل الأسود ومقدونيا الشماليّة. ومنذ قمّة الناتو في بوخارست في إبريل عام 2008؛ تعهّد الناتو رسميًّا بمنح العضويّة لكلٍّ من أوكرانيا وجورجيا عندما يتطابقان مع معايير الحلف، ورغم افتقاد الحلف لسبب وجوده بانهيار الاتّحاد السوفييتي، إلا أنّ علّة وجوده الحقيقيّة هي السيطرة على العالم، لهذا ظلّ مستمرًّا ومتوسّعًا باستمرار.

ردّ الفعل الروسيّ:

كان من المنطقيّ أن ترفض روسيا، وأن تفعل المنطق نفسه الذي تتبّعه أمريكا، وكلّ رأسماليّة فيما تسمّيه الدفاع عن أمنها القوميّ ومجالها الحيويّ. منذ تولّي بوتين رئاسة روسيا عام 2000 عمل على إعادة بناء روسيا اقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، وتنامت قوّته تدريجيًّا وبدأ في الردّ على ما عدّهُ إذلالا قوميًّا. ففي فبراير عام 2007 رفض بوتين، خلال مؤتمر ميونخ للأمن، محاولات مزيد من التوسّع لحلف شمال الأطلنتيَ، بالذّات بضمّ جورجيا وأوكرانيا، ورفض نموذج العالم الأحاديّ القطب، وحذّر من استمرار تمدّد حلف الناتو صوبَ حدود روسيا.

بالتوازي مع إعادة البناء السياسيّ والاقتصاديّ لروسيا؛ تنامت قوّتها العسكريّة. في عام 2012 استعادت روسيا التعادل النوويّ الاستراتيجيّ مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ذلك التعادل الذي كانت قد حققته عام 1975 ثمّ فقدته بعد سقوط الاتّحاد السوفيتي، كما أعادت بناء أسطولها البحريّ الذي كان قد تقادمت سفنه وغواصاته واهترأت، وطوّرت روسيا أسلحتها استنادًا إلى تطوير شديد لقدراتها الإلكترونيّة البحثيّة، فنجحتْ في تصنيع أسلحةٍ لا يملك الغربُ مثلها ولا وسيلة لاكتشاف اقترابها ولا التصدّي لها مثل الصواريخ فرط الصوتيّة والغوّاصات غير المأهولة التي تصل لعمق 450 مترًا، ولا تكتشفها أجهزة السونار وتستطيع حمل صواريخ نوويّة.

دخلت في ثلاث مواجهات مع الغرب: الأولى في جورجيا عام 2008، حينما بدأت جورجيا الحرب ضدّ إقليم أوسيتيا الجنوبيّة وناجورنو كاراباخ، ونجحت

العودة إلى الفهرس

روسيا في إسقاط نظام ساكاشفيلي في جورجيا، وإجهاض ضمّها لحلف الأطلنتي. والمواجهة الثانية كانت عندما حاولت أوكرانيا «تحويل روسيا من قوّة عالميّة إلى قوّة إقليميّة أوروبيّة» على حدّ وصف كيسنجر عن طريق الانقلاب الذي دبّره الغرب ونفّذه الحزب الفاشي في أوكرانيا ضدّ الرئيس المنتخب يانوكوفيتش؛ تمهيدًا لإجلاء روسيا عن قاعدة القرم، فضمّت روسيا القرم إليها بعد استفتاء أجمع فيه السكان على الموافقة على الضمّ. وبدأت المواجهة الثالثة منذ ديسمبر 2021، حينما أنذرت روسيا الغرب بعدم ضمّ أوكرانيا إلى حلف الأطلنتي، وباحترام اتفاقيّات مينسك، لضمان حقوق المواطنين المتحدّثين بالروسيّة في شرق أوكرانيا، وبسحب صواريخ الناتو النوويّة من على حدود روسيا، ورفض الغرب. عندما رفض الغرب، تدخّلت روسيا عسكريًّا في أوكرانيا في 24 فبراير 2022.

الصين أيضًا داخل المعادلة:

وبالطبع لا يمكن فهم هذا النزاع على قمّة العالم بحصر الصراع بين روسيا والغرب، دون ذكر الصين؛ فذلك القطب الصاعد استند إلى التحالف مع روسيا ذات الظروف المشابهة، منذ إنشاء تحالف شنغهاي عام 2001، وتطوّره منذ ذلك الحين. ونلاحظ تبنّي الصين لمنطق اقتصاد السوق السلعي منذ 1978، وتدرّجها في منطق اقتصاد السوق، وانضمامها إلى منظّمة التجارة العالميّة عام 2001، واستفادتها من تحرير التجارة، والاستثمار مع العالم كلّه.

تطوّرت الصين خلال العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين اقتصاديًّا من الاقتصاد السابع في العالم عام 2000 إلى الاقتصاد الثاني عام 2010، وفي عام 2017 أصبحت الدولة الأولى، وفقًا لنظام تعادل القوى الشرائيّة PPP، وهي تسيّطر على نحو ثلث التجارة العالميّة. كما تطوّر امتلاك الصين للتكنولوجيا المتقدّمة؛ فتصنع صاروخا فرط صوتيًّا، وترسل محطة فضاء مداريّة صينيّة. ومنذ عام 2009 غيّرت الصين عقيدتها العسكريّة من عقيدة دفاعيّة إلى عقيدة هجوميّة، وأصبحتْ الآن تمتلك ثلاث حاملات للطائرات، كما أصبحت القوّة البحريّة الأولى في العالم.

وطرحت الصين أكبر مشروع تجاريٍّ استثماريٍّ في عصرنا الحديث وهو مشروعُ الحزام والطريق، مع ما يستلزمه من امتداد النفوذ العسكري معه تحت دعوى ما يسمّى «حماية المصالح». وفي إفريقيا تعدّ الصين الأولى عالميًّا من ناحية تصدير رؤوس الأموال، سواءً على شكل استثمارات أو قروض حكوميّة يذهب معظمها لتطوير البنيّة التحتيّة لزوم نقل سلعها المصدرة، وكذلك المستوردة من الخامات والمعادن، لهذا تنشئ الصينُ قواعدَ عسكريّة، في جيبوتي على مضيق باب المندب عام 2017، ثمّ شبه قاعدة حديثا في غينيا الاستوائيّة على الساحل الغربيّ لإفريقيا المواجه لأمريكا، كما قامت ببناء مائة ميناء في إفريقيا، تصلح من حيث العمق والتجهيزات للاستخدامات العسكريّة. والصين تدير الكثير من تلك الموانئ حاليًا، كما تمتلك بعضها، لهذا تحاول أمريكا حاليًا الفصل بين روسيا والصين، وهي محاولةٌ ليس أمامها أي قدرٍ معقولٍ من النجاح.

الأساسُ الاجتماعيُّ للانقسام السياسيّ الداخليّ الأوكرانيّ:

أساسُ الحرب هو الانقسامُ الاجتماعيّ داخل أوكرانيا: الشرق الأوكرانيّ صناعيٌّ متحضّر، وبه كثرةٌ سكانيّةٌ روسيّة، أما الغربُ فهو فلاحي، يمد الفاشية المتصاعدة بأساسها الاجتماعي، ويدعم الغرب تلك القوى الفاشية، ويدرب ميليشياتها العسكريّة مثل أزوف، ونظم معها الانقلاب الفاشي عام 2014. ردًا على الانقلاب أعلن انفصال أقاليم الشرق، دونيتسك ولوجانسك، مستهدفًا الحكمَ الذاتي كحد أدنى، أو الانفصال كحد أقصى. تم التوصّل، بوساطة ألمانيا وفرنسا ووجود روسيا، إلى اتفاقي مينسك 1 و2 أعوام 2014 2015g، لكن تنصّل الحكم في أوكرانيا من تنفيذها حتّى الآن.

ويتّضح نفاق الغرب حينما يصمت تمامًا عن فظائع الفاشية الأوكرانيّة، التي حرمت استخدام اللغة الروسيّة، وهجمت على الشرق عسكريًّا بعد توقيع اتفاقيّة مينسك 1 واحتلّت جزءًا من محافظاته، وقتلت نحو 14 ألفًا من السكان، وارتكبت من الفظائع وقتل المدنيين وحرق السكان وهم أحياء، وتدمير البنية التحتيّة، وتكرّرت الفظائع مؤخّرًا، فاستخدمت الصواريخ التي تحمل قنابلَ عنقوديّةً محرّمةً دوليًّا، ونصبت الأسلحة الثقيلة وسط المناطق المدنيّة، واستُخدم المدنيّون دروعًا بشريّة.

خلاصةٌ واستنتاجات:

يتّضح مما سبق، أنّ الحربَ الدائرةَ حاليًا في أوكرانيا هي حلقةٌ في صراع للقوى العظمى في العالم، بالذات بينَ طرف أمريكيٍّ غربيٍّ يدافعُ عن استمرار نفوذ طرف أحادي القطبيّة ويقهر بقيّة العالم، وبين روسيا أساسًا، لكن أيضًا الصين، كأطراف جديدة ترفض منطق الهيمنة والإذلال. لكنّ أمريكا أيضًا تستهدف من تلك الحرب حلّ الأزمة الاقتصاديّة بالعسكرة، كما تستهدف إخضاع أوروبا، وإجهاض محاولات تكاملها الاقتصاديّ مع روسيا، وبالطبع قبل كلّ هذا تهدف إلى شيطنة روسيا وتصويرها قوّةً طاغيةً استعماريّة.

وإذا كنّا نرفض العصر الأحاديّ القطبيّة الذي دقنا ويلاته، وإذا كنّا ندرك أنّ تعدّد الأقطاب يمنحنا فرصًا أفضل للمساعدة في نيل استقلالنا، إلا أنّنا نرفض استراتيجيًّا منطق الهيمنة الرأسماليّة باقتصادها الليبراليّ الجديد الذي يسعى يستعبدنا وبعسكرتها وحروبها المعادية للإنسانيّة.

الهوامش:

- «حلف شمال الأطلسي» موسوعة ويكيبيديا بالعربية.
- «أهم مراحل وتطورات المواجهة بين روسيا والغرب» على موقع روسيا اليوم.
- «15 عاما على خطاب بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن». عن موقع قناة روسيا العربية.
- «أهم مراحل وتطورات المواجهة....» مرجع سابق
- تشاو كه يوان: «ما مدى إمكانيات تواصل نمو الاقتصاد الصيني؟» الباب الثاني من كتاب الاقتصاد الصيني العقبات والحلول للكاتب الصيني هان باو جيانج (محرر ومؤلف مشارك). 2013
- الصين نحو إنشاء أول قاعدة عسكرية على الساحل الأطلسي. صحيفة الإندبندنت العربية في 9 ديسمبر 2021.
- المواقع المحتملة للقواعد العسكرية الصينية حول العالم. موقع الجندي الإماراتي بتاريخ 14 فبراير 2021 ■

الآثارُ الجيوسياسيّة - والفضائيّة للعمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا

حاتم استانبولي. كاتبٌ سياسيٌّ فلسطينيّ

في البداية لا بدَّ أن يُشارُ إلى أنّ الصراعَ على أوكرانيا لا يمكنُ قراءته بمعزلٍ عن الحرب على روسيا، بل هي نتاجٌ لها. الحربُ على روسيا هي امتدادٌ للحربِ على الاتحاد السوفييتي الذي أخذ أشكالًا وأساليبَ متعدّدة؛ سياسيّة وإيديولوجيّة وإعلاميّة واقتصاديّة، وما بينها كان العامل الديني، يؤدّي دورًا خفيًا بين هوامش الأشكال والأساليب.

ورثت روسيا تركةَ الاتّحاد السوفييتي بكلّ ما تعنيه التركةُ من معنًى بإيجابيّاتها وسلبيّاتها، بما فيها الحربُ عليها التي كانت تشتدُّ وتخفُّ وتيرتُها، تبعًا لمدى نجاح أو تعثر ابتلاعها وهضمها في منظومة رأس المال الإمبرياليّ؛ هذه المنظومةُ التي طالما تعاطت مع روسيا الاتّحاديّة بسياسة العصا والجزرة، خاصّةً بعد دخول الرئيس بوتين الكرملين الذي بدأ يرسم سياسة جديدة تقوم على أساس إعادة الدور الإقليميّ والدوليّ لروسيا الاتّحاديّة. فلقد كان الشعور الغربيّ بالتفوّق والغرور، سببًا في عدم قراءة التحذيرات الروسيّة التي جاءت في كلمات ومقابلات الرئيس بوتين في مناسبات عدّة، وأبرزها خطابه عام 2007، الذي أعلن فيه عن ضرورة توقّف سياسة الانفراد بالقرار الدولي، بعيدًا عن الشرعيّة الدوليّة ورفض سياسة القطب الواحد. كما عبّر في احتفال الانتصار على الفاشية أيار عن امتعاض روسيا من السياسة الغربيّة، خصوصًا محاولات بريطانيا التي تسعى إلى إعادة كتابة التاريخ في إشارة إلى تغييب دور شعوب الاتّحاد السوفييتي وتضحياته في القضاء على النازية.

كما أشار في خطاباته السنويّة خاصّةً (2016) إلى ضرورة مراعاة المصالح الروسيّة، وبأنّه ولن يتهاون في الدفاع عن مصالح روسيا القوميّة، وأعاد للأذهان ما ذكره سابقًا حول رؤية روسيا الاتّحاديّة للنظام العالميّ الجديد المتعدّد الأقطاب، الذي يعزّز القانون الدوليّ ومؤسّساته القانونيّة، وأشار إلى أهميّة التعاون الروسيّ الصينيّ، في تعزيز استقرار العالم القائم على تعدّد الأقطاب الذي يجب أن تقوم فيه الدول الإقليميّة بدور في الحفاظ على الاستقرار العالمي، والأهمّ أن روسيا كانت ستعمل على أساس الردّ المتكافئ في حال تمّ إهمال متطلباتها الأمنيّة التي طالما أعلنت عن ضرورة أخذها بعين الاعتبار، كما طالب بأن تتوقّف الولايات المتّحدة عن سياسة فرض العقوبات الاقتصاديّة من خارج الأطر القانونيّة الدوليّة، منها: سياسة العقوبات التي أصبحت أسلوبًا وشكلًا للحروب الحديثة للولايات المتّحدة وحلفائها ضدّ كلّ من يرفض سياساتها.

بدايةً هذا العام قامت روسيا بتقديم رسالة خطيّة معلنة إعلاميًّا، تطلب فيها الولاياتُ المتّحدة والناتو بإعطائها ضمانات خطيّة أمنيّة وقانونيّة، وبالأخصّ ما يتعلّق بانضمام أوكرانيا للناتو، في خطوة منها لوضع الرأي العام العالميّ على تدّاعيات رفض الولايات المتّحدة لمتطلّباتها الأمنيّة، التي كان من ضمنها نشاط واشنطن والناتو المعادي، نوويًّا وكيماويًّا وبيولوجيًّا في أوكرانيا.

نفذت روسيا العمليّة الروسيّة الخاصّة في أوكرانيا، تجسيدًا لمفهوم الردّ المتكافئ الذي أعلن عنه الرئيس بوتين في خطاب ديسمبر 2016، هذه العمليّة التي تهدف إلى القضاء على النشاط المعادي المتعدّد الأشكال والأوجه، الذي حصل وما زال منذ انقلاب كييف 2014، وما ترتّب عليه من ردّ فعل روسي، أدّى إلى ضمّ شبه جزيرة القرم، وبدء الحرب في إقليمي لوغانسك - دونباس. فكما هو معروف، عندما تتعطّل السبل الدبلوماسيّة تفتح الطريق إلى الطرق الحربيّة في حلّ التناقضات والاختلافات الجديّة، هذا ما يفسّر ما يجري الآن من معارك في أوكرانيا، وهذه المعارك ذات طابع عسكريٍّ واقتصاديٍّ وإعلاميٍّ، ونتائجها على الأرض ستحدّد مستقبل العلاقات الدوليّة وتعيد صياغة منظومتها القانونيّة.

إذا كانت معارك سوريّة قد أعادت روسيا لدورها الدولي قوّة فاعلة ومقرّرة، فإنّ نتائجَ معارك أوكرانيا، سوف تعيد إرساءَ قواعدَ جديدة للعلاقات الدوليّة، تسقط القطبيّة الواحدة، لتعطيَ دورًا أكثرَ فعاليّة للدول الإقليميّة الفاعلة في إطار القواعد الجديدة للعلاقات الدوليّة، وسيكون لها أثرٌ واضحٌ على ترتيبات جيوسياسيّة وجيوفضائيّة جديدةً، تراعي مصالح القوى العالميّة الصاعدة.

العودة إلى الفهرس

الواضحُ أنّ كلا الطرفين المتصارعين، أخرجا كلّ ما في جُعبَتَيْهما من وسائل هجوميّة ودفاعيّة، حيثُ بات واضحًا أنّ كلًّا منهما لن يقبل الخسارة، لأنّها ستكون مكلفة، لدرجة من الممكن أن تصل إلى كسر نهائيٍّ لأحد طرفي الصراع، حيث هُنا تكمن الخطورة في طبيعة هذا الصراع، الذي يمكن أن يخرج عن السيطرة في أية لحظة ويتطور إلى وسائل تكون كارثيّة على البشريّة، وفي هذا السياق، يجب أن يُفهم تصريح الرئيس بوتين - لا يمكن أن يكون هنالك عالم دون روسيا - هذا التصريح الذي لم يؤخذ على محمل الجدّ من قبل واشنطن والغرب.

إنّ الرئيس الأوكراني يريد أن يدفع حلف الأطلسي إلى مجابهة مباشرة مع روسيا؛ بهدف تحقيق إمكانيّة لإنقاذ نظامه وحاضنته النازيّة، في حين واشنطن والناتو لا يريدان هذه المواجهة التي حددوها في إطار الصراع الشخصي مع الرئيس بوتين وأطلقت شعارًا: إنّها لن تسمح بانتصاره في أوكرانيا، كما حدث في سوريّة. فسياسة الشيطنة التي تتبعها واشنطن وحلفاؤها تجاهَ روسيا وشعبها ورئيسها، دفعت القوى الأوروبيّة الأكثر يمينيّة إلى إخراج ما في جعبتها من عنصريّة تعدّدت أوجهها حتى وصلت إلى الثقافة والأدب والتعليم وحظر الوسائل الإعلاميّة، ناهيك عن الحرب الاقتصاديّة التي طالت الممتلكات الشخصيّة والعامة والأرصدة والاستثمارات الحكوميّة والفرديّة للروس في كل البلدان الغربيّة، في موقفٍ واضح، يعبّر عن سياسة عقاب جماعيٍّ لكلّ من ينطق بالروسيّة.

تداعياتُ الأزمة الأوكرانيّة بدأت قبلَ سكوت المدافع:

- التداعيات الأخلاقيّة: الكراهية التي تفجّرت في الغرب ضدّ كلّ ما هو روسيّ، يوضّح مدى تفشي روح العنصريّة والفاشيّة، خاصّة في بلدان مثل: بولندا وإيطاليا وبعض الحواضن النازيّة في دول الشمال وبريطانيا وألمانيا وواشنطن، التي عبّر عن بعضها سياسيّون وإعلاميّون يقارنون بين اللاجئين السوريّين والأفغانيّين، وبين الأوكرانيّين، في إشارة إلى لون البشرة، على اعتبار أنّ الأوكرانيين هم منا في إشارة إلى العرق الأبيض. بالرغم من أنّ كلّ اللاجئين الذين وفدوا إلى أوروبا منذ نكبة فلسطين، كانوا هاربين من حروب وسياسات دعمها الغرب أو حروب وغزوات قامت بها واشنطن وزعماؤها في العالم، منذ الحرب الكوريّة إلى فيتنام إلى أفغانستان وصربيا إلى العراق ولبنان وغزة واليمن وسوريّة وعمليّات القتل اليومي في فلسطين.

- التداعيات الإعلاميّة: قرارات الحظر الإعلامي التي نتج عنها حظر كلّ وسيلة إعلاميّة تنطق بالروسيّة، يسقط المفهوم الليبرالي الغربي حول حريّة الرأي والتعبير وحقّ المواطن في الحصول على المعلومة والرأي الآخر، هذه القرارات التي تعبّر عن سياسة فرض الاتجاه الإعلاميّ الواحد الموجّه من قبل الحكومات الغربيّة، وهذه السياسة التي كانت تهاجم بها الحكومات الغربيّة بعض النظم، تحت عنوان حرية الإعلام والرأي، حيث إنّ هذه السياسة حرمت المواطن الغربي من الاطلاع على الرواية الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى، كرّست سياسة حكوميّة، تقول: إنّ الحكومات هي الوحيدة التي تعلم ما يستحق المواطن الاطلاع عليه، في سياسة تتلاقى بها مع الأنظمة التي يتهمها الغرب بـ الدكتاتوريّة والفرديّة.

- التداعيات الاقتصاديّة: العقوبات الاقتصاديّة لدولة مثل روسيا، يسهم اقتصادها بشكل فعّال دورة الاقتصاد العالمي والأوروبي خاصّة، سيكون له تأثيرات على المدى القصير والطويل على منظومة العلاقات والأدوات والوسائل الاقتصادية الرأسمالية. إنّ سياسة تجميد الأموال والأرصدة الحكوميّة والفرديّة، نتيجة قرارات سياسيّة للحكومات الغربيّة، سيضعُ النظامَ الرأسمالي القائم على حرية السوق وقوانينه عرضة للتشوّهات الهجينة التي ستؤثر على ثقة الدول النامية والصاعدة في مركز رأس المال الغربيّ الإمبريالي، ويوضح طبيعته العدوانيّة المافيوية التي تخضع للقرارات السياسيّة العدوانيّة التي تقوّض قوانين السوق الرأسماليّة، هذه السياسات التي تتناقض مع الليبراليّة الاقتصاديّة والسياسيّة والإعلاميّة والاجتماعيّة.

- التداعيات القانونيّة والسياسيّة: من الواضح أن فشل الأدوات السياسيّة والقانونيّة في حلّ الأزمة الأوكرانية، كانت نتيجة واضحة لسياسة التجاهل والغرور الغربي الإمبريالي وأفعالها المتكرّرة خارج القانون الدولي وأدواته ومؤسّساته، بدأ من قضيّة فلسطين وما تبعها من اعتداءات وغزوات إمبرياليّة، بالإضافة لسياسة تقويض الدول وتفكيكها لإعادة تركيبها، بما يتوافق مع سياسة الغرب الإمبرياليّ، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتنامي مواقف لواشنطن وحلفائها، بأنّ المؤسّسات الدوليّة التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية، أصبحت عاملًا معيقًا لسيطرتها وطموحها وتتعارض مع الشكل الاقتصادي الإمبرياليّ، الذي يقوم على سياسة كسر الحدود القوميّة والوطنيّة للدول وسيطرة القطب الواحد وأدواته الماليّة الاقتصاديّة. إنّ الأزمة الأوكرانيّة، كانت نتاجًا لهذا المفهوم الإمبرياليّ الذي فكّك الدولة الأوكرانيّة الصديقة لموسكو، وأقام نظامًا مواليًا لواشنطن، من خلال انقلاب واضح المعالم، تحت عنوان ثورة برتُقاليّة وعدتها أوروبا، بأن تكون عضوًا في الاتحاد الأوروبي، لكنّها لم تفِ بوعدها.

لقد وضّحتَ الأزمة الأوكرانيّة، معالم نظام تحالف جديد بين الدول الصاعدة، تقوده كلٌّ من الصين وروسيا، وتؤدي فيه دورًا الدول الإقليميّة التي نأت بنفسها عن الصراع وسياسة العقوبات الاقتصاديّة والسياسيّة، وبين واشنطن وحلفائها الغربيين وتكتّلاتها السياسيّة والعسكريّة. أمّا عن أوروبا، فإنّها تدرك أنّ نجاح روسيا في أوكرانيا، سوف يسقط استقلاليتها لتلحقها بالسياسة الأمريكيّة التي استفادت مصانعها الحربيّة، وأحيت قيادتها للعالم الغربي. بالتأكيد، إنّ نتائج الحرب الرأسماليّة في أوكرانيا وعلى أوكرانيا، سينتج عنها تغيّرات جوهريّة في موازين القوى بين أشكال وتكتلات رأس المال الاقتصاديّة والسياسيّة والعسكريّة والإعلاميّة، فالحربُ القائمةُ هي حربٌ رأسماليّة بين الشكل الإمبرياليّ لها، وبين رأسماليّة الدولة في الدول الصاعدة التي ترى أنّ الحفاظ على شكل الدولة الوطنيّة ضرورةٌ للحفاظ على البعد التاريخيّ والثقافيّ الذي تسعى الدول الإمبرياليّة إلى سحقه ليسودَ مفهومُها السياسيّ والثقافيّ والاقتصاديّ.

صوتُ المدافع في أوكرانيا سيشكّل صحوة، لوقف سياسة الغرور والتفوّق، ويعيد ترتيب المصالح الإقليميّة والدوليّة وتموضعهما، ويكشف ضعف المواقف وهشاشتها، التي تسعى إلى تقويض القانون الدوليّ، وتعمل بشكلٍ منفردٍ من خارجها ■

أوكرانيا: اللاجئون والعنصريّة والمعايير الغربيّة

د. كاظم الموسوي. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ عراقيٌّ/ بريطانيا

ماذا كشفتْ أوكرانيا اليوم؟ كيف فضحت المواقف، في تمييز اللاجئين والمعايير المزدوجة والعنصريّة المتأصّلة؟!

أسئلة محرجة وأجوبتها محزنة، بحجم مأساتها؛ فالحقائقُ التي تمّت بالصورة والصوت لا يمكن إنكارها أو التهرّب منها؛ فَضائحُ لا تشرّف أحدًا.

ما يجري في أوكرانيا من أحداث على صعد الهجرة، النزوح واللجوء، والتمييز العنصريّ وازدواجيّة المعايير، يفضحُ سياسات مديري تنفيذ الرأسماليّة المتوحّشة؛ الغرب الرأسماليّ بإدارة الولايات المتّحدة الأمريكيّة وذراعها العسكريّ، حلف شمال الأطلسي/ الناتو، ومجمّعات صناعتها العسكريّة، والطاقة وأجهزتها السوداء؛ انكشفت هذه القضايا المستترة في تلك الأحداث.

في الوقائع اليوميّة وفي العموم لما حصل له أسبابه التي تنسى، ولا يجري الحديث عنها وتسلّط الأضواء على النتائج والتداعيات دومًا، وحتّى هذه لا تُأخذ مأخذ الجدّ والصراحة والموضوعيّة، على صعيد المواقف ووسائل الإعلام، التي لم تتوقّف يومًا من الردح بهذه المصطلحات ونهج التضليل.

مشاهدُ اللجوء التي تظهرها وسائلُ الإعلام، وتبثّها الفضائيّات بكلّ اللغات، تفضحُ العنصريّة المتأصّلة في الغرب، وتعرّي طبيعة التمييز العنصري، أمامَ أنظار الجميع، كلّ من يرى ويسمع وله بصرٌ وبصيرة، وهي من ثَمَّ خرقٌ عمليٌّ للاتفاقيّات الدوليّة، الموقّعة عليها 170 دولةً في العالم، ومن بينها دولُ أوروبا والولايات المتّحدة، للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وقد عرفته الأمم المتّحدة بقرارها الذي أخذ به نهاية عام 1969 « (يقصد بتعبير التمييز العنصري) أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقومُ على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القوميّ أو الإثني، ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريّات الأساسيّة، أو التمتّع بها أو ممارستها على قدم المساواة في الميدان السياسي أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ أو الثقافيّ أو في أي ميدانٍ آخر من ميادين الحياة العامة».

إضافةً لفشل كلّ هذه الدول في احترام توقيعها والحفاظ على بنود الاتفاقيّة وتعريفها الصريح، قام الإعلام الغربي والمتخادمون معه من باقي اللغات، بازدواجيّة مقيتة في المعايير، خاصّةً في نقل أو التعليق مع ممارسات حرس الحدود الأوروبي والشرطة وممثّلي المنظمات الموجودة على الحدود الأوكرانيّة مع اللاجئين على أساس العرق واللون والدين. كما كشفت قنوات إخباريّة عدّة، وصحفٌ ومواقعُ إلكترونيّةٌ دوليّةٌ عن عنصريّة القوى المتنفذة في الغرب في تغطية الأحداث في أوكرانيا،

العودة إلى الفهرس

بعبارات عنصريّة تمييزيّة بحتة، حيث إنّ اللاجئين هم أكثرُ الفئات التي تعاني من حالات الهجرة واللجوء وترك الديار والأهل والمرابع التي ألفوها... ولا فرق بين لاجئ أبيضَ أو أسود اللون، ولا فرق بين لونٍ بشرة لاجئ آسيويّ أو إفريقيٍّ أو غيرهما من طالبيِّ اللجوءِ من أركان المعمورة، أو المفروض عليهم ذلك قسرًا... لكن ما حصل على حدود أوكرانيا كشف المستور المتأصّل في أوروبا، وفضح المقياس الذي تعاملت به من تمييز بين اللاجئ الأوروبي الأبيض وبين اللاجئ غير الأوروبي، وهذه الممارسات تفضح العنصريّة ومظاهرها بالدول الغربيّة عمومًا، وتستعيد ماضيًّا غيرَ مشرّف لأصحابه، ويشعر بالخزي منه ومن ارتكاباته على جميع الصعد وعلى مرّ العهود.

كتب عن ازدواجية المعايير الأوروبيّة هذه في التعامل مع اللاجئين، بحسب لون بشرتهم؛ الكاتب دانيال هاودن في مقال رأي نشرته صحيفة «الغارديان» البريطانيّة، أشار فيه: إلى أنّ اللاجئين غير البيض يتعرّضون لمعاملة عنصريّة منذ بداية الحرب في أوكرانيا، فمثلاً أظهر أحد مقاطع الفيديو تعرّض رجل أسود البشرة للضرب على يد ضباط شرطة الحدود الإسبانيّة، بسبب تسلّقه سياجًا حدوديًّا، كما أنّ إحدى الصور كشفت حشدًا من الرجال البيض يرتدون الزي العسكري يضربون بشراسة رجلًا من ذوي البشرة السوداء، وهو ما لمْ يقع في الحالة الأوكرانية (!). وذكر الكاتب: أنّ الحرب في أوكرانيا، دفعت أوروبا إلى إعادة اكتشاف مشاعر الشفقة والرحمة لتخلق ازدواجيّة في تعريف «اللاجئ»، بعد فترة مظلمة ومثيرة للانقسام مثل فيها اللجوء في أوروبا تهديدًا حقيقيًّا! بحسب الكاتب. ولم يتوقّف الكاتب ولا أمثاله الذين اكتشفوا مشاعر الشفقة والرحمة الأوروبيّة، عند آلاف المهاجرين الذين فقدوا حياتهم في البحار والحدود الأوروبيّة.

ما جرى في أوضاع اللجوء هذه، من تمييز اللاجئين الأوكرانيّين وهم يعبرون الحدود إلى بولندا، نموذجًا، واستقبالهم بالأعداد الكبيرة؛ فضيحةٌ ناطقةٌ لتلك الدولة الأوربيّة ذاتها التي تقوم بوضع أسلاك شائكة وبناء جدار على امتداد حدودها مع بيلاروسيا لمنعِ اللاجئين السوريين والأفغان والعراقيين من الدخول إليها، وأشركت الاتّحاد الأوروبي وحلف الناتو معها في هذه القضيّة.

وسائل الإعلام بكلّ أنواعها، ورغم بعض مراسليها الموزّعين على كل الحدود والمدن الحدوديّة وأهداف مموّليها؛ نقلت صورًا مؤلمة من التمييز ضدّ اللاجئين غير الأوروبيّين الذين فرّوا من أوكرانيا، وكشفت في بعض التقارير المصوّرة والمنقولة مباشرة عن حالات تمّ فيها منع أشخاص من ذوي البشرة الملوّنة من دخول قطارات الإجلاء وعزلهم وإجبارهم على الانتظار لأيّام عند المعابر الحدوديّة، بعد وضعهمْ في مخيّمات تفتقر إلى أدنى وسائل العيش الكريم، وتم حجزهم بسبب لون بشرتهم وعيونهم، وشعرهم، مع أنهم كانوا يعيشون في أوكرانيا، ويكابدون مع أصحاب البشرة البيضاء والعيون الزرقاء والشعر الأصفر معاناة الحياة اليوميّة، وَفْقَ التوصيفات العنصريّة التي أشاعها أصحابها من سياسيّين وإعلاميّين وإضرابهم؛ لعلّ أفظعَ مثالٍ على ذلك، اقتراف عدد من المعلّقين والمحلّلين السياسيّين ومراسلي شبكات الإعلام الغربي، وحتى بعض الإعلام العربي الناطق بالإنجليزيّة (وهم جزءٌ من نخب الثقافة الغربيّة)، خطاب التمييز بين الأشخاص الذين يحقّ لهم اللجوء عن غيرهم، واستخدام خطاب تمييز عنصريٍّ صارخ، وطرح مقارنات تنضحُ بالكراهية والتمييز العنصري، وتفتقد إلى أية مشاعرَ إنسانيّة أو قيم كان يتباهى بها ناطقوها، مما دفع حتّى الأمم المتّحدة إلى انتقاد هذه الموجة العنصريّة الجديدة، والدفاع عن قراراتها بهذا الشأن؛ إذ انتقدت المتحدثة باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شابيا مانتو، ازدواجيّة المعايير التي تنتهجها بعض الدول الغربيّة تجاهَ اللاجئين، في وقت كشفت الأزمةُ الأوكرانيّةُ والهجرة منها حجم التمييز وازدواجية المعايير في التعامل مع اللاجئين من دول أخرى، واجهت حروبًا أو عوامل هجرة قسريّة.

وصرحت مانتو، إنّ التصريحاتِ العنصريّةَ العلنيةَ لبعض السياسيين والصحفيين من الدول الغربيّة تثير التمييز بين اللاجئين، وعدّتْ أنّ استخدام عبارات «البيض، الأوروبيّين» للاجئين الأوكرانيّين، وتعبيرات مسيئة للاجئين السوريين والأفغان، أثارت انتباه الكثيرين، وتسبّبت في موجة انتقاداتٍ واسعة. وأضافت مانتو: «لا يهمّ ما هي هويةُ اللاجئين ومن أين أتوا، لنكن أكثرَ إنسانيّةً ورأفة»، وتابعت «لسنا بحاجة لهذا النوع من الخطاب، هذا الوضعُ مأساويٌ جدًّا للاجئين من أوكرانيا وسوريا وأفغانستان ودول أخرى. لا أحد يرغبُ في أن يكون لاجئًا».

رغمَ أنَّ هذا الموقف إيجابيٌّ للناطقة باسم منظّمة من منظّمات الأمم المتّحدة، وشهادة لها وللتاريخ، إلا أنّ الأمم المتّحدة اشتركت بأشكال أخرى أو بالصمت عن ارتكابات مماثلة في مناطقَ أخرى، وتدان كما تدانُ كل المواقف والتصريحات التي ما زالت تستخدم خطابًا عنصريًّا ومفردات الكراهية والتمييز بين البشر والبلدان. لقد عرّت قضية اللاجئين من أوكرانيا قضايا كثيرة، على صعد مختلفة، لكن الحديث عن مفاهيمَ محدّدة لا يغيّر من جوهر التناقض الرئيس بين التوحّش الرأسماليّ ومناهجه في إشعال الحروب، وتوزيع فيض اللاجئين على بلدانه المحتاجة لقوى عاملة جديدة وشغيلة خدمات وعدد سكان معين، يحافظ على بقائها في فلك دائرة النفوذ الأمريكيّ والهيمنة الإمبرياليّة، حيث من المتوقع أن تصبح أكبرَ موجة هجرة في أوروبا ومن داخلها، وتقدّر تصريحات إعلاميّة هجرة خمسة أو ستة ملايين شخص، وقد يتجاوز هذا الرقم أيضًا، حسب المخطّطات المعدّة لتطوّرات ما يجري على الأرض، ونطقت العنصريّة والتمييز العنصري صارخة في هذه القضايا، وكشفت عن تأصّلها في الغرب، رغمَ كلّ تجاربها ودروس التاريخ فيها، ورغم كلّ التقدّم والتطوّرات الاجتماعيّة - اقتصاديّة والتقنيّة الثوريّة التي عمّت الغرب أساسًا والعالم عمومًا، وفضحت المعايير الغربيّة للمفاهيم التي تتزعمها، وتدّعي قيادتها وريادتها عالميًّا، والمنافية للممارسات الفعليّة التي حصلت على الحدود الأوكرانيّة الأوروبيّة، كما وضح معنى القيم الغربيّة والإنسانيّة التي أصبحت معروفةً الآن، وردّت على ادّعاءات كثيرة وتصريحات غير قليلة عن مسائلَ التكلفة الماليّة ومصادرَ الإنفاق وبواعث الصراعات الإثنيّة والدينيّة وغيرها، وسيسجّل التاريخ هذه الممارسات وصمة عار على العقل الغربي الذي حكّ جلده، وبان حقيقة معدنه■

في ضوءِ حربِ أوكرانيا:
تأمّلاتٌ فلسطينيّةٌ بأثرٍ رجعيّ!

م. تيسير محيسن. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ فلسطين

تنعقدُ في سماءِ الكونِ غيومٌ سوداءُ تنذرُ بأسوأِ العواقب، مع أوّلِ تمظهرٍ لأزمةِ الليبراليّةِ الجديدة (2008)، متمثّلةً فيما عدّ فشلًا مزدوجًا للديموقراطيّةِ والسوق، راحت تتكشّف تباعًا عوراتُ النظامِ العالميّ في سلسلةٍ لا تكاد تنتهي من الأزمات؛ صعود اليمين الشعبويّ، ضمّ شبه جزيرة القرم، تفشّي فيروس كورونا، تأثيرات تغيّر المناخ، أزمة اليورو وغيرها. شهدت منطقتنا، في الفترة ذاتها، علاوةً على تأثيرات الفشل المزدوج، حربًا دمويّةً متّصلة، إثرَ فشلٍ ما تاقت له الشعوب المنكوية من ربيعٍ يزهر في بلادِ القحطِ والجدبِ بعد عقودٍ من الخرابِ والفسادِ والهزائم، وتدخل قوى الغزو والعدوان الخارجيّ.

اليومَ تهتزُّ أركانُ النظامِ الدولي تحت وقعِ انفجاراتٍ مدوّيةٍ ومخيفةٍ فيما يشبه يوم القيامة. يعتقد البعضُ أنّه بينما تدور رحى الحرب داخل حدود أوكرانيا، فإنّ المخاطر والتداعيات باتت محسوسةً في جميعِ أنحاءِ العالم بما في ذلك بلداننا؛ سواءً تعلّق الأمر بأزمةِ القمحِ أو الطاقة أو تضرّر الرفاء أو عودة حروب الوكالة فيها بين القوى المتحاربة. المنطقةُ مثخنةٌ بالجراح جراءَ حربِ الكلّ ضدّ الكلّ، فضلًا عن جائحة كورونا، وتعطّل سلاسل التوريد، والمشكلات الداخليّة الخاصّة بكلّ بلد.

لم تكن فلسطينُ بعيدةً، بل كان لها نصيبٌ وافرٌ من الأزمات والتحوّلات السلبيّة؛ ففي الفترة ذاتها تقريبًا وقع الانقسام البغيض، وتعرّض قطاع غزّة لأربعةِ حروبٍ عدوانيّة، واستمرّ الحصارُ الخانقُ والاستيطانُ الزاحفُ والممارساتُ العنصريّة وتدهورت الأوضاعُ الإنسانيّة بصورةٍ غير مسبوقة، حتى تكشّف الأمرُ عن استراتيجيّةٍ إسرائيليّةٍ تمثّل امتدادًا وتطويرًا لخطّةٍ شارون "فكّ الارتباط، الردع، خلق وقائع على الأرض"، وتنطوي على 3 ديناميات احتلاليّة: ضمّ أجزاءٍ واسعةٍ من الضفّة، تكريس فصل غزّة وانفصالها، السعي نحو دولةٍ يهوديّةٍ خالصة. في مقاربة هذه التطوّرات والموقف منها؛ ارتأيت أنّ أقتبس من مقالاتٍ سابقةٍ لي جملًا وفقراتٍ وعباراتٍ تصلحُ لهذا الغرض.

(1) لم يعد خافيًا على أحدٍ أنّ ثمّة مشروعًا أمريكيًّا في المنطقة، ودون الخوض في تفاصيل هذا المشروع وأبعاده، نكتفي بالقول: إنّه إذ يأخذ بالاعتبار أساسًا المصالح الاستراتيجيّة الأمريكيّة، ومعها مصالحُ إسرائيلَ بالضرورة، يأتي على حساب مصالح شعوب هذه المنطقة، ليس ذلك فحسب، بل ويكبّدها خسائرَ هائلةً ويقطع الطريق على تطوّرها الطبيعي لعقودٍ طويلة مستقبلًا.

(2) في إطارِ التجزئةِ والتفكيك التي تمثّل جوهرَ المشروع الاستعماريّ والإمبرياليّ في المنطقة؛ انطوى المشروعُ الصهيونيّ على أرض فلسطين منذ البداية، من بين أشياء كثيرة، وفي مراحل مختلفة على (استراتيجيّات) الاقتلاع والتشريد والفصل.... فلما أعيت دولة الاحتلال قدرتها على التخلّص ممّن بقي من أهل فلسطين على أرض وطنهم؛ ابتدعت وسائلَ أخرى. أعيد رسم ملامح السياسة الإسرائيليّة منذ مجيء شارون: إعادة احتلال الضفّة والشروع في أكبر عمليّة تهويد بالاستيطان، وبناء الجدار وعزل القدس وتطهيرها عرقيًّا بالمعنى الحرفيّ للكلمة. ثانيًا، فصل غزّة والانفصال عنها وتركها معزولةً ومخنوقةً بأزماتها الإنسانيّة، وتحت طائلة العدوان المتكرّر. ثالثًا، سنّ مجموعةٍ كبيرةٍ من القوانين والتشريعات التي تقلّص من إمكانيّة تحقيق التطلّعات السياسيّة والوطنيّة لفلسطينيي 48. إعادة كي الوعي الفلسطيني؛ عبر ممارسة سياسة الردع واستخدام القوة الهائلة لقمع التطلّعات، وإجهاض الفرص، وتقليص سقف المطالب، وتحويل حياة ملايين الفلسطينيين إلى جحيمٍ لا يطاق.

(3) في أعقاب نكبة عام 48 تمكّن الجيل الأوّل من الشباب الفلسطيني من إيقاد نار الثورة وقيادتها في المنافي والشتات وترميم شتات الهوية الممزقة، وبناء الكيانيّة الرمزيّة لتعادل اغتصاب الوطن الحقيقي، وتمكّن الجيل الثاني في أعقاب حرب حزيران 67 من إعادة تنظيم المجتمع وتعبئته في مواجهة محاولات الاحتلال قمع تعبيرات الوطنيّة الفلسطينيّة، وإلغاء الأبعاد الاقتصاديّة

العودة إلى الفهرس

والاجتماعيّة والحضاريّة لهذه الوطنيّة، فالتمس من التعليم تعويضًا عن شحّة الموارد، ومن العمل الطوعي والتنظيم الجماهيري وسيلة لتعبئة الطاقات وتفعيل المبادرات الفرديّة والجماعيّة، ومن التواصل مع العالم دعمًا ومساندةً لفضح الاحتلال وممارساته. وإذا كان كلا الجيلين لم يفلحا في تدشين أسس الدولة كما يجب، بالرغم من التضحيات والمحاولات، فعلى الجيل الثالث أن يضطلع بهذه المهمّة، لكن مع صراع القيم والمرجعيّات الثقافيّة في مجتمع يتعرّض للتحلل وديناميات التفكّك الاجتماعي، تصبح هذه المهمة شبه مستحيلة.

(4) زعزع احتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة وقطاع غزة سنة 1967 البنيةَ المؤسسيّة الضعيفة أصلًا، ولم يتمكّن الفلسطينيّون من التحرّك للردّ على صدمة الاحتلال في المجالات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، إلا أواخر السبعينات في وقت تصاعد التحدّي الإسرائيليّ للوجود الفلسطينيّ إلى درجة التهديد بالاقتلاع والتشريد. جاء ردّ الفلسطينيين على شكلٍ يعزّز قدرتهم الجماعيّة على الصمود أمامَ الضغوط المتصاعدة والمدمرة التي فرضها الاحتلال. وفّرت المنظّمات التطوعيّة الفلسطينيّة للشعب الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة شبكةَ أمانٍ اجتماعيّة خلالَ الانتفاضة الأولى مكّنته من تقليص الاعتماد على الواردات الإسرائيليّة، ومقاومة التقييدات الصارمة على نقل الأموال، ومواجهة العقوبات الجماعيّة، وذلك في مجالات حيويّة كالتربية والتعليم، الصحّة والزراعة والاقتصاد المنزليّ الغذائي

(5) يبدو قطاع غزة، بعد ما يزيد عن نصف قرن من احتلاله وما يزيد عن عقدين من نشأة السلطة الفلسطينيّة، وعقد ونصف من سيطرة حركة حماس وفرض حصار عليه، مكانًا «غيرَ آمن» للعيش فيه من منظور إنسانيٍّ شاملٍ. فعليًّا، يواصل هذا القطاع وجوده وصموده ومقاومته بينما تستمرّ المعاناة الإنسانيّة بأفظع صورها وتجلّياتها. ولعلّ أسوأ ما في الآمر، أنّ بعض أسباب هذه المعاناة تعود إلى الفلسطينيّين أنفسهم، انقسامهم السياسيّ، ارتباك أدائهم على وجه الخصوص. الأمرُ الآخرُ انعدام اليقين بالنسبة للمستقبل، أي لليوم التالي، مصحوبًا بانعدام القدرة، الناجمة أساسًا عن سياسة الاحتواء الإقصائيّ الإسرائيليّة؛ علاوةً على الممارسات العدوانيّة المتكرّرة والمنهجيّة غير المسبوقة. عبّر الإسرائيليّون دومًا عن رغبتهم في إعادة موضعة غزة خارج دائرة الجغرافيا الوطنيّة والهُويّة السياسيّة الفلسطينيّة، تجاهَ البحر أو نحو الجوار الإقليمي. نجحت غزة أن تكون مركز الفعل السياسي الفلسطيني بعد بيروت، وعدّت بمثابة «خندق المشروع الوطني المتقدّم». شهدت ولادة معظم الاتّجاهات السياسيّة، ونشأت على أرضها أوّل حكومة فلسطينيّة. اندلعت الشرارة الأولى للانتفاضتين وسطَ مخيماتها المكتظّة وأحيائها الفقيرة. واجهت ثلاثة حروب عدوانيّة في غضون أقلّ من عقد. لكنّها، بالمقابل، عرفت أسوأ أنواع العنف الذاتي؛ تغلب على سكانها مشاعر الانفعال، في حين يشجّع صغر مساحتها واكتظاظها السكانيّ على «التجييش العاطفيّ» والحشد الجماهيريّ والتأثير الإيحائيّ. أخيرًا جوارها الإقليميّ لمصر منحها امتيازات، وفي الوقت ذاته تسبّب لها في كثيرٍ من المآزق والتهديدات.

(6) يقترنُ فعلُ المقاومة في الغالب بشكلٍ معيّنٍ من أشكالها فحسب، أو يرتبط بتنظيم سياسيٍّ معيّنٍ دون غيره، وعلى كلّ حال، لقد خبرَ الفلسطينيّون أشكالًا متعدّدةً من المقاومة، اجترحوا معجزاتهم الصغيرة وإبداعاتهم المتميّزة وَفقًا لقدراتهم وظروفهم والسياق العام المحيط بهم، فكانت الانتفاضة الشعبيّة نموذجًا رائعًا في قدرة الشعوب المضطهدة على مقاومة محتلّيها بالرغم من التفاوت الهائل في العدّة والقدرة العسكريّة المجرّدة، أي في تحويل نقطة الضعف، أو ما يعتقد أنّها نقطة ضعف إلى عامل من عوامل القوّة المباغتة وغير المتوقّعة، وكان غاندي قد سبق بنموذجٍ خاصٍّ بالهند اعتمد على المبدأ نفسه. المقاومة من حيث المبدأ هي رفضُ الظلم والاضطهاد والاحتلال والقيام بالتدابير والأعمال التي تعبّر عن هذا الرفض، ولأنّها كذلك، فهي عمليّةٌ تاريخيّةٌ تختلفُ من سياق إلى سياق، إبداعيّة تشترط التقاط الاتجاه السائد وفهمه وتطوير ما يناسبه من أدوات وتدابير، وهي عمليّةٌ مركبة، لا تقتصر على مسارٍ دون آخر، شكلٍ دون آخر.

(7) بالرغم من المطالبات الكثيرة بضرورة إحيائها، ما زالت (م.ت.ف) مغيّبة ويتمّ استدعاؤها لأغراضٍ وحساباتٍ فئويّة، وهي ما زالت ضحيّةً بين تجميدها وتهميشها بحجّة المحافظة عليها من قبل طرف، وبين محاولات تجاوزها أو السطو عليها بالكامل من قبل طرف آخر. باتت المنظّمةُ موضوعًا آخرَ للخلاف، وليس إطارًا وطنيًّا جامعًا يختلفُ الفلسطينيّون تحت مظلّته وليس عليه. منذ إعلان القاهرة 2005، تباينت أطروحات إعادة الإحياء بتباين المرجعيّات الأيديولوجيّة والسياسيّة لأصحابها وأغراضهم.

(8) تعدّ قراراتُ الشرعيّة الدوليّة أحدَ الأدوات الدبلوماسيّة لحلّ الصراع العربيّ - الإسرائيليّ، ورغم ذلك فقد أسقطت مسيرة التسوية مرجعيّة العديد من هذه القرارات، فخضعت لتوازن القوى، ومن ثمَّ لإملاءات إسرائيليّة واشتراطاتها المستمرّة، ولا غرو في ذلك، فطالما جرى الانتقال من الشرعيّة الدوليّة إلى ما يمكن تسميته بالشرعيّة التفاوضيّة، وفي ظلّ غياب مبدأي العدل والإنصاف، فضلًا عن اختلال موازين القوّة، فما الذي يمنع إسرائيل ليس فقط من الاستمرار في التنصّل من التزاماتها والإفلات من العقاب، إنّما من فرض شروط جديدة وحتى صيغة إسرائيليّة للحلّ النهائي؟! وهكذا، لا يمكن فهم المواقف الإسرائيليّة المختلفة تجاهَ الشرعيّة الدوليّة وقراراتها إلا إذا أدركنا كنهَ هذه الدولة وطبيعتها، أوّلًا بوصفها دولةً خارج القانون، فممارساتها تجعلها في مصاف الدول الاستعماريّة، وثانيًا، بوصفها دولةً تمارس نظام الفصل العنصري، وأخيرًا، بوصفها دولةً ذات سجلٍ إجراميّ. وقد عبّرت قيادات إسرائيليّة بشكلٍ صريح عن هذه العدوانيّة، فمثلًا صرّح ديفيد بن غوريون يومًا «إنّ صراعنا مع الفلسطينيّين واضحُ البساطة، نحن وهم نتنازعُ على قطعة الأرض نفسها، والفرق بيننا وبينهم أنّنا سنكسبُ إمّا بالحرب، وإما بالسياسة، وإما بالخديعة» ■

مهمّاتٌ فلسطينيّةٌ عاجلةٌ في ظلّ المتغيّرات الدوليّة المواكبة للمواجهة الروسيّة الأطلسيّة

د. عابد الزريعي. مديرُ مركزِ دراساتِ أرضِ فلسطينَ للتّنميةِ والانتماء/ تونس

دخل الوضعُ الدوليُّ والإقليميُّ مرحلةً جديدة؛ ارتباطًا باندلاع المواجهة العسكريّة بين روسيا وحلف الناتو عبرَ وكيله الأوكراني؛ الأمرُ الذي جعل من أوكرانيا مسرحًا للعمليّات العسكريّة الجارية، هذه المرحلة تختلف في تفاصيلها ونتائجها عن تلك التي أعقبت انهيار الاتّحاد السوفييتي، بما ترتّب عليها من تسيّد الولايات المتحدة الأمريكيّة على العالم من خلال نظام الأحاديّة القطبيّة، في كونها تفتح الآفاق المستقبليّة أمام لاعبين وقوى دوليّةٍ متعدّدة.

وفي مثل هذه اللحظات العاصفة في السياسة الدوليّة؛ تدخل مختلف الدول في عمليّة حساب سياسيّ استشرافيٍّ من أجل أن تحدّد المكانَ الذي تقف عليه لحظة التسويات النهائيّة، وبما أنّ القضيّة الفلسطينيّة كانت الأكثر ارتباطًا على مدى التاريخ الإنسانيّ بالأوضاع الدوليّة المتغيّرة، فإنّ أسئلةً عديدةً تستدعي الطرح ومن بينها: هل يمكن أن تقود المواجهة القائمة إلى تغيّرات في النظام الدوليّ؟ وإذا حدث ذلك: فهل يمكن أن تجد القضيّةُ الفلسطينيّةُ مساحةً أوسعَ للتنفّس والحركة؟ وإذا وجدت المساحة: هل الوضع الفلسطينيُّ قادرٌ على الاستفادة منها؟ وقبلهما السؤال الأساسي: هل هناك استعدادٌ فلسطينيٌّ للتفكير فيما هو قادم؟ ومن أجل الإجابة الضمنيّة على هذه الأسئلة يستدعي الأمرُ عمليّةَ استعراضٍ مكثّفةً لعلاقة القضيّة الفلسطينيّة بالأوضاع الدوليّة، لا سيّما وأنّها باتت تمثّل عاملًا ثابتًا في هذه العلاقة، ومحاولة تحديد ملامح المتغيّر الدوليّ الراهن، ومدى انعكاسه على العامل الثابت، وتحديد آليّات تكيّف العامل الثابت (الفلسطيني) وشروطه مع المخرجات الإيجابيّة للعامل المتغيّر الإقليميّ والدوليّ.

تتلخّصُ العناصر الرئيسة للخلفيّة التاريخيّة للقضيّة الفلسطينيّة في ثلاث وثائقَ يصعب فهم مسار التاريخ الفلسطيني قبل عام 1948 بمعزلٍ عنها، وتتمثّل في اتّفاقيّة سايكس ـــ بيكو 16 مايو 1916 التي بموجبها فصلت فلسطين جغرافيًّا وديمغرافيًّا عن الجسد العربيّ بشكلٍ عامٍ، وعن سوريا بشكلٍ خاص، وإعلان بلفور 2 نوفمبر 1917 الذي حدّد هدف عمليّة الفصل في تحويل الجغرافيا الفلسطينيّة إلى دولةٍ يهوديّة والديمغرافيا المعزولة إلى مجموعةٍ من الطوائف ـــ حسب النص ـ على طريق التخلّص منها بإعادة توزيعها في جغرافيّات متعدّدة، وصكّ الانتداب الذي وضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر 1923، وتولّت بريطانيا بموجبه وبتكليف من المجتمع الدوليّ القيام بالخطواتِ العمليّة اللازمة لتنفيذ ما جاء في الوثيقة الثانية. وارتباطًا بهذه الوثائقِ؛ وجد الشعبُ الفلسطينيُّ نفسَهُ مضطرًّا للتكيّف مع نتائج الاتفاقيّة الأولى، وفي حالة صراعٍ ونضالٍ ضدَّ الاستحقاقات المترتّبة على الاتفاقيتين الثانية والثالثة، لكنّه لم يستطع أن يفشل تلك الاستحقاقات لينتهيَ الأمرُ بهزيمة عام 1948.

لقد ترسّمت القضيّةُ الفلسطينيّةُ على مدى تاريخها، عنصرًا ثابتًا في الساحة الدوليّة يكاد لا يتغيّر، في الوقت الذي يتغيّر كلّ ما حولها، وكان الوضع الدولي المعاكس أحد عناصر ثباتها وعدم حلّها بما يتّفق وحقوقَ الشعب الفلسطيني. لقد برز الوضع الدولي عقبةً عامةً تعبّر

العودة إلى الفهرس

عن نفسها من خلال الموقف المعادي للقوى الإمبرياليّة التي تحكّمت في النظام الدولي إلى حدٍّ كبير؛ الأمرُ الذي يتبدّى في المراحل المتعاقبة التي مرَّ بها النظامُ الدوليّ؛ وتتلخّص فيما يلي:

ـ مرحلة الهيمنة الاستعماريّة الكليّة: تميّزت بهيمنة الدول الرأسماليّة الإمبرياليّة المؤيّدة في غالبيتها للحركة الصهيونيّة، خاصّةً الإمبرياليّة البريطانيّة، والتضييق الشديد والاستهداف المباشر للشعب الفلسطيني، وخلال هذه المرحلة تشكّلت العناصر الرئيسة للخلفيّة التاريخيّة للقضيّة الفلسطينيّة، من خلال تقسيم الوطن العربيّ وتجزئته، ووعد بلفور وقرار الانتداب وتنظيم الهجرات اليهوديّة ودعم العصابات الصهيونيّة وتقويتها، وما ترتّب على ذلك من استحقاقات، انتهت بهزيمة عام 1948، قيام «إسرائيل» وطرد الشعب الفلسطينيّ وتشريده.

2 ـ مرحلة الهيمنة الاستعماريّة الجزئيّة: وتبدّت في تراجع قوى الاستعمار القديم، وقيام نظام الثنائيّة القطبيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، الذي قاد قطبيه كلٌّ من الولايات المتّحدة الأمريكيّة من ناحية، والاتّحاد السوفييتي من الناحية الثانية، بما ترتّب على ذلك من توازنات جديدة على الصعيد الدولي. وخلال هذه المرحلة انطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة، واتخذ النضال الفلسطيني مسارًا متعرّجًا يتراوح بين الانفتاح والانغلاق على ضوء المساحات التي يمنحها هذا التوازن لحركات التحرّر الوطني.

3 ـ مرحلة الهيمنة الأمريكيّة الشاملة على النظام الدولي، التي تبدّت في نظام الأحاديّة القطبيّة، وتحدّدت ملامحها بانهيار الاتّحاد السوفييتي نهاية التسعينات. وقد ترتّب على ذلك عودة الفضاء الدوليّ للانغلاق من جديد وبشكلٍ شديد على النضال الفلسطينيّ، وخلال هذه المرحلة تمَّ توقيع اتّفاق أوسلو، واتّفاقيّة وادي عربة، وذلك في سياق التسوية الذي هيمنت عليه الولايات المتّحدة.

ومن الملاحظ أنّ السمة العامة على المستوى الدولي، كانت تسيرُ بشكلٍ غير متوافق مع طموحات الشعبِ الفلسطيني، وإذا نظرنا إلى انغلاق الأفق الدوليّ أمامَ النضال الفلسطينيّ من زاوية المشاريع والمبادرات التي قدمت لحلّ القضيّة الفلسطينيّة، لوجدناها تتّسم بسمتين: الأولى عدم استجابتها لحقوق الشعب الفلسطيني. والثانية عجز المجتمع الدولي أو عدم رغبة قواه الإمبرياليّة على تنفيذ تلك القرارات والمشاريع، إذا كانت تستجيب ولو بالحدود الدنيا لحقوق الشعب الفلسطيني، أو تتعارض مع المصالح الإسرائيليّة.

لقد انتقل مسارُ المتغيّرات الدوليّة من حالة التراكم الكميّ الذي تبدّت في عديد المواقع، خاصّة دول البريكس إلى مستوى التبدّل النوعي؛ الأمرُ الذي جعل مسألة انتقال العالم من نظام الأحاديّة القطبيّة إلى نظام دوليٍّ متعدّد القوى والأقطاب، أمرًا محسومًا. وقد جاءت المواجهة الروسيّة مع الحلف الأطلسي على أرض أوكرانيا، لتفتح المجال لبدء ترسيم هذه اللحظة التاريخيّة، وهو الأمر الذي أشار إليه المسؤولون الروس بشكلٍ واضح، ذلك لا ينفي أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ستحاول الاستثمار إلى الحدّ الأقصى في الأزمة الأوكرانيّة، وهو الأمرُ الذي يفرض على القيادة الروسيّة التنبّه له بشكلٍ جيّد، وذلك من أجل ضمان استمراريّة سريان عمليّة التغيّر دون مربكات قد تبطئ من سرعتها، لكنّها لم تعدْ قادرةً على منع تقدّمها. إنّ كلّ خطوة إلى الأمام في هذا المسار ستفتح بالضرورة آفاقًا أوسعَ أمامَ النضال الوطنيّ الفلسطينيّ، الذي سيجد نفسه أمامَ مجالٍ أرحب؛ نتيجةً لأهميّة الدور الروسيّ والصينيّ تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة، خاصّةً وأنّ روسيا ستحرص على إثبات حضورها على المسرح الدوليّ بشكلٍ عام وقضايا الإقليم بشكلٍ خاص، في مواجهة حملة العزل التي تقودها الولايات المتّحدة ضدّها. إنّ التعامل الفلسطينيّ مع لحظة الانعطاف الدوليّة المهمّة، تستدعي العمل المباشر والتحرّك على ثلاثة مستويات هي:

1 ـ فلسطينيًّا: التوجّه نحو إنهاء الانقسام وبناء وحدة وطنيّة، انطلاقًا من الوعي بضرورة مراكمة القوّة الذاتيّة، والخروج من أوهام التسوية والانفكاك من ربقة اتفاق أوسلو، واتخاذ كلّ الاحتياطات لمنع التداعيات الاقتصاديّة للحرب وتخفيفها، المترافقة مع الوضع الاقتصادي الصعب، لتوفير الحدّ اللازم للصمود في هذه المرحلة، وتصعيد المقاومة الفلسطينيّة بمختلف أشكالها وعلى كلّ الجبهات، لكبح محاولة إسرائيل الاستفادة من الوضع القائم بتشجيع هجرة يهود أوكرانيا وروسيا، بما يترتّب على ذلك من توسيع وتكثيف للاستيطان، وكذلك للضغط على المهاجرين؛ ليتأكّدوا بأنّهم اختاروا العنوان الخطأ لهجرتهم.

2 ـ عربيًّا: التحرّك من أجل العمل على بناء موقف عربيٍّ لمحاصرة مسعى إسرائيل لتوسيع مساحة دورها وحضورها الإقليميّ في ظلّ المتغيّرات الدوليّة، بالاستفادة من التطبيع والخلل في موازين القوى على المستوى العربي، وفي محاولة لجني الثمار لحظة صمت المدافع على الجبهة الأوكرانية، واتضاح صورة الوضع الدولي بشكلٍ جلّي، وذلك يستدعي التسريع ببناء جبهة عربيّة شعبيّة لمقاومة التطبيع، والتحرّك على المستوى العربيّ الرسميّ بشكلٍ عام، وعلى قوى محور المقاومة بشكلٍ خاصّ لبناء تصوّر موحّد يضمن الاستفادة الكليّة من المتغيّر الدولي.

3 ـ دوليًّا: التقدّم نحو اختراق حالة الصمت التي باتت تحيط بالقضيّة الفلسطينيّة، نتيجةَ التركيز المتعمّد من قبل عديد القوى إعلامًا وحكومات على ما يحدث في أوكرانيا، وإعادة القضيّة الفلسطينيّة إلى موقعها وحضورها على المنصّات الإعلاميّة والملفّات الدوليّة، وذلك بالتنسيق مع حركة المقاطعة لتصعيد نضالها، خاصّةً في الساحة الأوروبيّة، وشنّ حملة دوليّة مطالبة بتنفيذ قواعد القانون الدولي، وضدّ المعايير المزدوجة المتّبعة حيال مختلف القضايا، والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتّحدة، والمباشرة بتشكيل وفد لزيارة روسيا لما له من دلالةٍ ومعنى في هذه اللحظة التاريخيّة.

إنّ اللحظةَ التاريخيّةَ لا تحتمل التردّد والانتظار والمراهنة على ما يمكن أن يجود به القدر، خاصّةً ونحن في مواجهة عدوٍّ متمرّس امتلك خبرة لا يستهان بها على مستوى اقتناص لحظات التحوّلات التاريخيّة في اختيار تموضعه واصطفافه، ودعم قواه الذاتيّة ■

تداعياتُ حرب أوكرانيا على الدول العربيّة

رضي الموسوي، كاتبٌ صحفيٌّ/ البحرين

لا يخفى على المتابعين سعيُ الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى توريط روسيا في أوكرانيا، وإغراقها في كلفٍ ماليّة وسياسيّة وعسكريّة كبيرة؛ بسبب اجتياح الجيش الروسيّ الأراضي الأوكرانيّة على خلفيّة عزم أوكرانيا الانضمام لحلف شمال الأطلسيّ «الناتو»؛ ما أشعل حربًا نهايةَ شهر فبراير/شباط الماضي، ووقف العالمُ على رجلٍ ونصف؛ خوفًا من خطأ ما يحدثُ هنا أو حماقة تحدث هناك، فتتطوّر الحرب المحدودة – حتّى كتابة هذه السّطور – إلى ما لا يحمد عقباه من تصعيد بين القوى الكبرى، ويدخل العالم في المجهول. وخلال أسابيع الحرب العسكريّة، أو ما تسمّيه موسكو «العمليّة العسكريّة»، غصّت وسائل الإعلام العالميّة بالكثير من التحليلات والأخبار والمعلومات التي أغلبها موجهة وتفتقدُ الكثير من المصداقيّة، وتترجم وتعكس بشكلٍ صارخٍ حربًا إعلاميّة شرسة؛ يراد منها أن تكون موازية للحرب العسكريّة على الجبهات، بل أشدّ وطأةً منها.

وكنتاج طبيعيٍّ لحربٍ أحد أطرافها الولاياتُ المتّحدة الأمريكيّة والدول الغربيّة، فقد استخدم سلاح العقوبات الاقتصاديّة بشراسة دون هوادة ضدّ روسيا، ليس لمحاصرة موسكو فحسب، بل أيضًا لتخويف كلّ من يحاول الخروج عن الطوق الأمريكيّ، واتّخاذ مواقف بعيدة عمّا تقرّره دوائرُ البنتاغون والبيتُ الأبيض. لقد فعلت العقوباتُ فعلتها، وتمكّنت واشنطن، ومن ورائها العواصمُ الأوروبيّة، من تجييش أغلب دول العالم ضدّ روسيا؛ ما عقّد المشهد أكثر، وبدأت الحرب، التي كان يفترض أن تكون محدودة؛ تتّسع تبعاتُها الاقتصاديّةُ وتتمدّد لتصل إلى المنطقة العربيّة. إنّ الحربَ طالت مفاصلَ الاقتصاد العالمي، وأثّرت على دول العالم الثالث التي تستورد الطاقة والحبوب بصورة أكبر. أمّا بالنسبة إلى روسيا فقد كانت توقّعات الحكومة أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2,8 بالمئة في العام الجاري، بعد أن سجّل نموًّا في العام الماضي بلغ 4,7 بالمئة، وهو أكبرُ نموٍّ منذ عام 2008؛ الأمرُ الذي وضع آمالًا كبيرةً لتحقيق نموٍّ مماثل في العام الجاري 2022، إلا أنّ الحربَ والعقوبات وضعت الاقتصاد الروسيّ في زاوية حرجة، خصوصًا مع زيادة الضغط لفرض عقوبات على قطاع الطاقة، ما قاد إلى ارتفاعٍ أسعارها على المستوى العالمي، وبدأت دولٌ بحجم الهند إعلانَ التمرّد على الضغوطات الغربيّة التي تطالبها بوقف استيراد الطاقة من روسيا، رغم أنّ نسبةَ الاستيراد هذه لا تشكّلُ نسبةً يعتدُّ بها، في حين اعتماد الدول الأوربيّة عليها بنسبةٍ تصل إلى 40 بالمئة.

وروسيا التي تخوض الحرب، هي بلدٌ قارّيٌّ، وتعدّ أكبرَ دولةٍ في العالم من حيث المساحة، وتبلغ 17 مليون كم، وعدد سكّانها يقترب من 145 مليون نسمة، وعليها دينٌ حكوميٌّ يبلغ نحو 490 مليار دولار، يضاف إلى دين القطاع الخاص البالغ 300 مليار دولار، وناتجٌ محلّيٌّ إجماليٌّ يقترب من 1,7

العودة إلى الفهرس

تريليون دولار، تسبقها إيطاليا بأكثرَ من 2 تريليون دولار، وتلحقها إسبانيا بنحو 1,4 تريليون دولار. وبالمقارنة مع الاقتصاد الأوكراني يشكّل الأخير ثُمن الاقتصاد الروسي، حيث يصل الناتجُ المحلّي الإجماليّ الأوكراني 200 مليار دولار، ويشكّل قطاع النفط والغاز 16 بالمئة من الناتج المحلّي الإجماليّ و52g بالمئة من عائدات الميزانيّة و70 بالمئة من الصادرات. وتعدّ روسيا أكبرَ مُصدّر للغاز الطبيعي، وتتمتّع بأكبر احتياطيٍّ عالمي منه، في حين تتبوّأ المرتبة الثانية في تصدير النفط، حيث تنتجُ 11 مليون برميل يوميًّا، وتصدّر 4,7 مليون برميل يوميًّا أيضًا، كما تصدّر نحو 20 بالمئة من الحبوب العالمي، وتنتج 123 مليون طن من الحبوب، وتبلغ صادراتها من الحبوب أكثر من 30 مليار دولار سنويًّا، كما تنتج نحو 100 مليون طن من الحديد سنويًّا، مُسجّلةً المرتبة الخامسة عالميًّا، و5g بالمئة من الإنتاج العالمي من الفحم.

لكن، كيف تأثرت الدول العربيّة بشظايا الحرب؟

أولى الشظايا التي مسّت الدول العربيّة المستوردة للنفط، كان في قطاعي النفط والغاز. فقد كسر سعر برميل النفط حاجزَ المائة دولار ارتفاعًا لأوّل مرّة منذ سبع سنوات، ما انعكس سلبًا على الدول المستوردة للنفط، بينما نعمت الدول المصدّرة بإيرادات فلكيّة هطلت مع مدافع الحرب، حيثُ من المتوقّع أن تسجّلَ كلّ الموازنات الخليجيّة، فائضًا ملحوظًا، يسهم في إعادة التوازن المالي لدى أغلب دول مجلس التعاون الخليجي. لكن هذا الارتفاع في أسعار النفط قاد إلى زيادة نسبة التضخّم في أغلب البلدان العربيّة، فارتفعت أسعار المواد الأساسيّة خصوصًا، خاصّةً أن أغلبها يأتي من روسيا وأوكرانيا كما هو الحال مع القمح وزيت عبّاد الشمس والقمح. ووفق المؤشرات ارتفع سعر طن القمح في السوق المصري بنحو 1000 جنيه مصري ليصلَ سعرُهُ إلى نحو 6500 جنيه، وارتفع طن المعكرونة من 8 آلاف جنيه قبل الحرب إلى 10 آلاف جنيه بعد اشتعالها؛ الأمرُ الذي أدّى إلى منع تصدير العديد من المواد الغذائيّة الرئيسيّة مدّة ثلاثة أشهر، في محاولةٍ للجم التضخّم في الأسعار.

نشيرُ هنا إلى أنّ الدول العربيّة تستوردُ نحو 60 بالمئة من احتياجاتها للحبوب من روسيا وأوكرانيا، وجزئيًّا من فرنسا ورومانيا، إلا أنّ لروسيا وأوكرانيا أفضليّةً؛ نظرًا لرخص حبوبهما، وهو ما يفسّر الإرباك الذي واجهته الموازناتُ العربيّةُ المستوردةُ للنفط والحبوب، حيث زاد العجز في الميزان التجاري المصري عن المستوى الذي بلغه في العام 2021، وبلغ 18,4 مليار دولار، وسيتراجع دخل السياحة التي تشكّل مصدرًا مهمًّا للعملة الصعبة؛ الأمرُ الذي سيزيد من عجز الموازنة العامة التي بنيت على أساس سعر البرميل 61 دولار. وإذا كان هذا هو الوضع في أكبر دولة عربيّة، فما بالك ببقيّة الدول العربيّةً التي تعيش على المساعدات وقروض صندوق النقد الدولي؟!

إنّ دولةً مثل تونس خرجت قبل عشر سنوات من جحيم الاستبداد إلى رحاب الحريّةً والديمقراطيّة والاعتراف بحقوق الإنسان، لكنّها لم تتمكّن من صياغة نظامها السياسي الجديد، حيث تمكّن الحرس القديم من العودة نسبيًّا، وتمّ تعطيلُ عمليّة التحوّل الديمقراطيّ المطلوبة للنقلة النوعيّة نحو الدولة المدنيّة الديمقراطيّة. تونس تواجه وضعًا اقتصاديًّا وماليًّا يزدادُ صعوبةً مع نشوب الحرب في أوكرانيا، حيث ازداد العجز بسبب ارتفاع أسعار الحبوب والنفط والغاز من 20 مليار دينار تونسي إلى 27 مليار دينار، والرقم يُرجّح له أن يزداد. أمّا في لبنان الذي يتعرّض لانهيار النظام العام، فإنّ احتياطي الحبوب والقمح المتراجع منذ انفجار المرفأ، فقد تحوّل إلى كارثة حقيقيّة، إذ يستورد لبنان 80 بالمئة من حاجته من القمح من أوكرانيا، 15g بالمئة من روسيا 5g بالمئة من باقي أنحاء العالم، وتبلغ حاجة لبنان الشهريّة من القمح ما يقرب من 50 ألف طن، وقد استورد في العام 2020 أكثر من 630 ألف طن من أوكرانيا. إنّ ارتفاع المحروقات والمواد الغذائيّة الرئيسيّة سوف يقود إلى المجهول، خصوصًا أنّ احتياطي القمح قد تراجع إلى مدّة شهر فقط. أمّا السودان فحدّث ولا حرج، والوضع يزداد سوءًا مع استمرار الأزمة التي أضافت إلى أزمة السودان أزمةً جديدة، وقد بلغت إمدادات القمح للسودان ذروته، خصوصًا إذا علمنا أنّ السودان يستورد نحو 95 بالمئة من مخزونه من دول البحر الأسود وروسيا، ويتجاوز استهلاكه من القمح مليوني طن سنويًّا، فيما يتراوح إنتاج البلاد بين 12 إلى 17 بالمئة من احتياجاته، هذا هو حال السودان الذي كان يفترض أن تكونَ سلّةَ غذاءِ الوطن العربيّ.

نشيرُ هنا إلى أنّ روسيا وأوكرانيا تستحوذان بنسبة 30 في المئة من صادرات القمح العالميّة، وعلى أكثر من 25 بالمئة من صادرات الأسمدة ونحو 15 في المئة من صادرات الذرة، ومنذ بدء الأزمة تضاعفت أسعار القمح تقريبًا، وارتفعت أسعار الأسمدة بأكثرَ من 75 بالمئة، وقفزت أسعار الذرة بأكثرَ من 40 في المئة، ما أفرغ خزائن الدول العربيّة المستهلكة للنفط والمستوردة للحبوب.

تكلفةٌ باهضةٌ:

تؤكّدُ المعطيات التي أشرنا إليها أعلاه، بأنّ أغلب الدول العربيّة تأثّرت سلبًا بالأزمة، وخصوصًا في أبعادها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأنّ السبب يعود إلى استمراء الاعتماد على الخارج وعشعشة الفساد الماليّ والإداريّ وعدم إشراك المواطن في صناعة القرار السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعي؛ الأمرُ الذي قاد إلى تفرّد النخب الحاكمة بمصائر الشعوب العربيّة، وإغراقها في أوهام التنمية، وأغرقت بلدانها بها حتى جاءت الأزمة الأخيرة، لتكشف ما تبقى من مستور، وتؤكّد على أنّ الدول العربيّة في خطّها العام غيرُ قادرة على الفعل والتأثير في المجتمع الدولي، إنّما هي متغيّرٌ تابعٌ على مستوى العالم، وتقاد من مراكز القرار الدوليّة، وخصوصًا في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ما يضع هذه الدول أمام استحقاقات كبرى، وعليها دفعُ فواتير سياساتها خلال العقود الماضية، التي ضُيّعت فيها التنمية الإنسانيّة الحقيقيّة، وابتعدت عن التنسيق والتكامل بين بلدان الوطن العربي الكبير، لتدفعَ اليوم ثمنَ رغيف الخبز مضاعفا كونها تستوردُهُ من وراء البحار ■

انعكاساتُ الأزمةِ الأوكرانيّةِ على سوريّة

عليان عليان. باحثٌ وكاتبٌ سياسيٌّ/ الأردن

متغيّراتٌ جديدةٌ لاحت في الأفق لصالح سوريّة العروبة؛ للخروج من أزمتها الاقتصاديّة الناجمة بشكلٍ رئيسيّ عن عقوبات قانونِ قيصرَ الأمريكي، وللتخلّص من الاحتلالين؛ التركيّ والأميركي لمناطقَ واسعةٍ في الشرق والشمال السوري، ولوضع حدٍّ للاعتداءات الأميركيّة والإسرائيليّة على مناطقَ مختلفة في سوريّة. وأبرزُ هذه المتغيّرات يكمنُ في العمليّة العسكريّة الروسيّة الجراحيّة الخاصّة في أوكرانيا، وتوقيع بيان التفاهم الاستراتيجي بين الاتّحاد الروسي والصين من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والصيني شي جين بينغ؛ إثرَ زيارة الرئيس بوتين للعاصمة الصينيّة بكين في الرابع من شهر شباط (فبراير) الماضي.

فالعمليّةُ العسكريّةُ الروسيّة، أحدثت فرزًا في العلاقات الروسيّة مع مختلف دول العالم ومع دول الشرق الأوسط على وجه الخصوص، ما سينعكس بالتأكيد على مواقف روسيا من الدول المعادية لسوريّة، وإجراء مراجعة لموقفها البراغماتي حيال تركيا والكيانِ الصهيوني الذي ألحق أضرارًا كبيرة بسوريّة.

وبشأن متغيّر الأزمة الأوكرانيّة نشيرُ إلى ما يلي:

أوّلًا: الموقفُ الإسرائيليّ المنحاز للحكومة الأوكرانيّة ولحلف الناتو وللولايات المتّحدة الذي تبدّى فيما يلي:

1- بيانٌ مبكرٌ لوزير خارجية الكيان الصهيوني يائير لابيد جاء فيه «إنّنا في إسرائيل سنقفُ إلى جانب حليفنا التقليدي، أيّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة في الأزمة الأوكرانيّة، ولا يُمكن أن نتخلّى عنه في هذه الظروف الصّعبة».

2- تصويت إسرائيل المكلّل بالفرح في إدانة العمليّة العسكريّة الروسيّة في الجمعيّة العامة، الذي تبدّى في عناق مندوب إسرائيل لنظيره الأوكراني، أمامَ وسائل الإعلام العالميّة احتفالًا بفوز القرار الأمريكي بأغلبيّة ملموسة، لم يفسح المجال لحكومة العدوّ أن تلعب على الحبال، ما دفع الرئيس الروسي لرفض التعامل مع إسرائيل وسيطًا بشكلٍ مطلق.

ثانيًا: الموقف التركي من الأزمة الأوكرانيّة الذي تبدّى فيما يلي:

1- إدانة تركيا للعمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا، وفي تزويدها لأوكرانيا بـ (500) طائرة بيرقدار مسيرة تشترك يوميًّا في العمليّات العسكريّة ضدَّ القوّات الروسيّة، ناهيك عن استمرار أردوغان في موقفه المنددّ بضمّ جمهوريّة القرم للاتّحاد الروسي عام 2014، ومطالبته بعودة «القرم» لأوكرانيا.

2- الانتقاد الذي وجّهه أردوغان لحلف الأطلسي في أنّ الحلف لم يتحرّك عسكريًّا لدعم أوكرانيا، وأن دول الحلف اكتفت بالإدلاء بتصريحات دون أيّ إجراء فعليٍّ، ومناشدته الحلفَ أن يتخذ مواقفَ عمليّةً وعدم الاكتفاء بالعقوبات.

3- إعلان الرئيس أردوغان عن وقف السماح للسفن الحربيّة بالمرور عبرَ مضيقي البوسفور والدردنيل في زمن الحرب، التزامًا ببنود اتفاقيّة مونترو لعام 1936، والمقصود بشكلٍ رئيسيٍّ هنا السفن الحربيّة الروسيّة.

4- ما طرحه الرئيس أردوغان أمامَ رئيس الكيان الصهيوني حاييم هرتزوغ إبّانَ زيارة الأخير لأنقرة في التاسع من مارس (آذار الجاري) بشأن مدّ خط أنابيبَ لنقل الغاز الإسرائيلي (الفلسطيني) إلى أوروبا عبرَ تركيا، بديلًا للغاز الروسي الذي يشكّل 40 في المائة من استهلاك أوروبا للغاز.

يضاف إلى ذلك، ما لم يُكشف النقابُ عنه في لقاء أردوغان مع هرتزوغ، وجرى تسريبه للصحافة، الذي تضمّن البحث في إقامة تحالف تركيٍّ إسرائيليٍّ لمواجهة السيناريوهات الروسيّة المحتملة في سوريّة.

5- كشف مصادرَ عسكريّة روسيّة لزيارة مسؤولين أمنيين أتراكٍ وأوكرانيين لشمال سورية، لتجنيد الآلاف من الفصائل العسكريّة والإرهابيّة الموالية لتركيا، للقتال إلى جانب الجيش الأوكراني.

روسيا استلمت رسالة الانحياز الإسرائيلي للولايات المتّحدة ولحلف الناتو، ولم تكترث للألعاب البهلوانيّة لرئيس الوزراء الإسرائيلي، بشأن أن يكونَ وسيطًا في الأزمة الأوكرانيّة بين كلٍّ من روسيا وأوكرانيا. كما استلمت رسالة الانحياز التركيّة لكلٍّ من أوكرانيا وللولايات المتّحدة وحلف الناتو، ولم يغيّر من واقع الانحياز التركي، محاولة تركيا تأدية دور الوسيط بين أوكرانيا وروسيا من خلال استضافة وزيري خارجية روسيا وأوكرانيا في مدينة مالطا، لبحث سبل إيجاد حلٍّ دبلوماسيٍّ للأزمة المتفاقمة.

الموقف الروسي من الكيان الصهيوني

لقد عبّرت روسيا ميدانيًّا عن امتعاضها وغضبها من الموقفين؛ الإسرائيلي والتركي، عبرَ مواقفَ داعمة لسوريّة في مواجهة الكيان الصهيونيّ وتركيا أبرزها:

1-إعلان وزارة الدفاع الروسيّة، أنّ الطائرات الروسيّة «سو 35» وطائرات الميج السوريّة قامت بدوريات مشتركة على طول الحدود السوريّة بقيادةً سورية، وأنّ مسار هذه الدوريات امتدّ على طول مرتفعات الجولان، ثمّ على طول الحدود الجنوبيّة، وعلى طول نهر الفرات والمناطق الشماليّة من سوريا.

«وحسب العديد من المراقبين فإنّ أصداء الإعلان الروسي والأجواء التي أثارها في (إسرائيل)، جرى التعبير عنها على مستويات متعدّدة، وإن بقيت التصريحات والمواقف الرسمية غائبةً حتى الآن، وانصبّ الجهد الأساس على فكّ رموز الرسالة الروسيّة، والجهات والساحات المعنية بها، في حين أشار معلّقون إسرائيليونَ إلى أن «من المهم للروس أن يوضحوا أن الأجواء السورية ليست سائبة، وهم يعملون على إعادة بناء نظام الأسد من جديد».

كما أنّ هذا الإعلان بمثابة رسالة تهديد لكلٍّ من الولايات المتّحدة وتركيا، أنّ روسيا وسوريا أمامَ مرحلة جديدة عنوانها: وقوف روسيا إلى جانبِ سوريّةً في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة، ولتحرير أراضيها ليس فقط من فصائل

العودة إلى الفهرس

الإرهاب، بل من الاحتلالين؛ الأميركي والتركي.

2- بات من شبه المؤكّد أن روسيا ستغادر موقفها السابق الذي كان يرفض التصدّي للاعتداءات الإسرائيليّة، بذريعة أن تدخلها العسكريّ في سورية لصالح النظام منذ سبتمبر (أيلول) 2015 جاء في مواجهة الإرهاب، وليس بهدف التدخّل في الصراع العربي الإسرائيلي، علمًا أنّ هذه الذريعة لا تنطلي على أي مراقب، بحكم أن العمليّات العدوانيّة المستمرّة على سورية كانت تستهدف دعم الجماعات الإرهابيّة في مواجهة الجيش العربي السوري وحلفائه.

وأوّل الغيث قطرة في هذا الشأن، حين أعلنت الخارجيّة الروسيّة أنّ هضبة الجولان أراضٍ سوريّة محتلّة منذ عام 1967، ينبغي انسحاب قوات الاحتلال منها تنفيذاً لقرارات الشرعيّة الدوليّة، ناهيك أنّه ووفقًا لمصادرَ متعدّدة، بأنّ روسيا سترفع الحظر عن استخدام سوريّة لأسلحة الدفاع الجوي الروسيّة المتطوّرة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيليّة مثل منظومة (S300)، وأنّ روسيا قامت بنشر قوات تابعة لها في ميناء اللاذقية لإنذار إسرائيل من الإقدام على أيّ قصف له، باعتبار أن قصف الميناء هو قصفٌ للقوّات الروسيّة.

الموقف الروسي المتوقّع من الاحتلالين؛ التركي والأمريكي

1- بشأن الاحتلال التركي لمساحات واسعة من الشمال السوري، فقد باتَ من المتوقع أن تحسم روسيا موقفها من هذه المسألة، من خلال دعم مهمة الجيش العربي السوري وحلفائه لتحرير الأراضي السوريّة من الوجود العسكري التركي، ردًّا على الموقف التركي المنحاز للناتو ولأوكرانيا، لا سيّما وأنّ روسيا هي من سمحت للقوّات التركيّة عام 2016، بدخول الشمال السوري عاملًا موازنًا لتحالف «قسد» مع قوات الاحتلال الأمريكيّة، وسمحت لها أيضًا بإقامة نقاط مراقبة في ريف حلب الغربي وفي محافظة إدلب، في إطار اتفاقيّة خفض التصعيد الموقّع عليها مع موسكو وطهران.

3- بشأن الاحتلال الأمريكي لمناطقَ في الشرق السوري، فإنّ روسيا باتت تعمل على توسيع دائرة الصراع مع الولايات المتّحدة وحلفائها في سوريّة، عبرَ دعم عمليّات المقاومة والجيش العربيّ السوريّ في مواجهة الاحتلال الأمريكي، وبالمقابل عملت الإدارة الأمريكيّة وحلفاؤها أيضًا على تفعيل الصراع مع روسيا وسورية وإيران في سورية بدعم وتدخّل مباشرين من الكيان الصهيونيّ، وعبرَ استخدام إرهابيي داعش، الذي جرى نقلهم إلى قاعدة «التنف» على الحدود العراقية السورية الأردنية، ضدّ وحدات الجيش العربيّ السوري، ما يعني أنّ التفاهم بين موسكو وواشنطن بشأن عدم الاصطدام في الأجواء والأراضي السوريّة بات من الماضي.

الدعم السوريّ لروسيا في أوكرانيا

سوريّة من جانبها على وجه الخصوص ومحور المقاومة وعلى رأسه إيران بشكلٍ عامّ استثمرا الأزمة الراهنة في أوكرانيا، وعملتا على ردّ الجميل لروسيا، التي أدّت دورًا مركزيًّا في دعم الجيش العربيّ السوريّ لتحرير معظم الأراضي السوريّة، وذلك من خلال إعلان سورية دعمها للعمليّة العسكريّة الروسيّة في أوكرانيا، واعترافها بجمهوريتي دوناتسك ولوغانسك، ومن خلال ما جرى تسريبه أنّ الرئيس بشار الأسد وبالتنسيق مع طهران أبلغ وزير الدفاع الروسي «سيرجي شويغو» أثناءَ زيارته لدمشق مؤخرًا باستعدادهما إرسال آلاف المقاتلين السوريين ومن فصائل المقاومة، للقتال إلى جانب القوّات الشعبيّة في جمهوريتي دوناتسك ولوغانسك ضدّ الوحدات الأوكرانيّة النازيّة، وهو ما أفصح عنه الرئيس الروسي مؤخرًا بأن 16 ألف مقاتل عقائدي من الشرق الأوسط وغيره في طريقهم للقتال إلى جانب جمهوريتي الدونباس، في مواجهة آلاف المرتزقة الذين يجري إرسالهم من 16 دولة لدعم نظام الحكم الدمية في أوكرانيا.

باختصار شديد، فإنّ المواقف الروسيّة الداعمة لسورية، في ضوء الأزمة الأوكرانيّة والاصطفافات بشأنها، تشكّل مكاسبَ كبيرةً وصافيةً لسوريّة ولمحور المقاومة ومكاسبَ كبيرةً لإيران، التي اصطفّت هي الأخرى إلى جانب روسيا محمّلةً الولايات المتّحدة مسؤوليّةَ ما جرى في أوكرانيا، وخسارة كبيرة لكلٍ من تركيا والكيان الصهيوني، إذ لم يعد بوسع هذا الكيان أن يمارس اعتداءاته على سورية وَفْقَ صمت روسي، ولم يعد بوسع تركيا الاستمرار في احتلال مناطقَ في شمال سوريّة بذريعة مواجهة «قسد».

التحالفُ الصينيّ الروسيّ وبعده الجيوسياسيّ في سوريّة

وأخيرًا، لا بدَّ من التوقّف أمامَ المتغيّر الآخر ممثّلًا بالتحالف الروسيّ الصينيّ، الذي جرى تكريسه في البيان المشترك للرئيسين الروسي والصيني في الرابع من شباط (فبراير) الماضي، فهذا التحالف حتى يأخذ أبعاده الجيوسياسيّة في إطار إدارة الصراع مع الولايات المتّحدة لإنهاء هيمنتها على العالم، لا بدّ أن يمتدّ إلى مناطقَ عديدةٍ في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيّة.

وهنا تبرزُ أهميّةٌ سوريّة للصين، بالإضافة لأهميتها الاستراتيجيّة المعروفة لروسيا، إذ أنّه ووَفْقًا لما أشار إليه بعض المحلّلين «فإنّ مستقبل سوريا مرتبطٌ بنتيجة الصراع في أوكرانيا» فقد تتحوّل الضغوط المتبادَلة بين الأميركيين والروس، الذين يؤازرهم الصينيون إلى الساحة السورية، وهي قد تحوّلت مبكرًا، وبتنا نلمسها بشكلٍ مباشر.

فروسيا بدعمها العسكريّ والسياسي لسوريا منذ بداية الأزمة السوريّة، والصين بدعمها السياسي لسوريّة ومشاركتها المتعدّدة لموسكو في الفيتو المزدوج ضدّ مشاريع القرارات في مجلس الأمن، لم يأتِ من فراغ، بل لأنّ المؤامرة على سوريّة تستهدف في التحليل النهائي مصالح روسيا والصين الأمنيّة والاقتصاديّة. فالصينُ التي اكتفت في المرحلة السابقة بدعم سوريّة سياسيًّا، انتقلت مؤخرًا إلى دعمها اقتصاديًّا عبرَ توقيعها مع دمشق بروتوكولات للتعاون الاقتصادي، وباتت معنيةً بدعمها واستقرارها ارتباطًا بمصالحها الاقتصاديّة والأمنيّة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار بأنّ الموانئ السوريّة تشكّل منفذًا استراتيجيًّا على البحر المتوسط لمبادرة الحزام والطريق الصينيّة.

وهكذا، فإنّ بوسع سورية أن تستفيد بشكلٍ كبير من متغيّر التحالف الروسي والصيني، من خلال تفعيل البروتوكولات الاقتصاديّة الموقّعة مع الصين، للخروج من أزمتها الاقتصاديّة الناجمة عن مفاعيل قانون قيصر الأمريكي، خاصّة أنّ الصين تمتلك الإمكانات الاقتصاديّة والتكنولوجيّة كافةً، التي يمكن أن تتكامل مع الدعم الإيرانيّ الاقتصاديّ لسوريّة■

هل تؤدّي العقوباتُ لتركيع روسيا أم لاضطراب الاقتصاد العالميّ والإضرار بالشعوب؟

أحمد السيد النجار. باحثٌ وخبيرٌ اقتصاديٌّ/ مصر

اندفعت الولاياتُ المتّحدةُ ومن ورائها الغربُ في فرض عقوبات متنوّعة وقاسية على روسيا، فهل ستؤدّي تلك العقوباتُ إلى تركيع موسكو وإجبارها على إيقاف الحرب أو عمليّتها العسكريّة الخاصّة في أوكرانيا – حسبَ التسمية الروسيّة – قبل تحقيق الأهداف الروسيّة منها؟

قيل: إنّ روسيا ستتعثرُ في سداد ديونها في ظلّ تجميد 250 مليار دولار من احتياطيات البنك المركزيّ الروسيّ في الخارج، ويتصدّر نشرات الأنباء في القنوات الغربيّة خبرٌ عن توقّف روسيا عن سداد 117 مليون دولار مستحقّة عليها في 16 مارس الجاري، وهو أمرٌ مثيرٌ للسخرية من مستوى التدنّي الدعائيّ لتلك القنوات؛ فالتوقّف لا علاقة له بالعجز عن السداد، بل هو فعلٌ احتجاجيٌّ ردًّا على العقوبات الغربيّة؛ لأنّ قيمةَ صادرات النفط والغاز الروسيّين في يوم واحدٍ في ظلّ الأسعار الحالية تعادل ستة أمثالِ هذا المبلغ!

وَفْقًا لتقرير البنك الدولي عن الديون العالميّة (INTERNATIONAL DEBT STATISTICS 2022)؛ بلغت قيمةُ الديون الخارجيّة الروسيّة نحو 476 مليار دولار في نهاية عام 2020، وهي تعادل 33% من الناتج القوميّ الإجمالي الروسيّ المحسوب بالدولار وَفْقًا لسعر الصرف، ونحو 10,4% فقط من الناتج الحقيقيّ المحسوب بالدولار وَفْقًا لتعادل القوى الشرائيّة، علمًا بأنّ الديون الأمريكيّة تزيد عن 100% من الناتج القوميّ الأمريكيّ! وغالبية الديون الروسيّة أو نحو 410 مليار دولار طويلة الأجل، وتستهلك خدمة الديون الروسيّة نحو 23% من حصيلة الصادرات.

وتنقسم تلك الديون إلى ديون حكوميّة مباشرة قدرها 84 مليار دولار، وديونٍ للقطاعِ العام المضمون من الدولة قدرها 213 مليار دولار، والباقي ديون لشركات القطاع الخاص، وغير مضمونة من الدولة. وتبلغُ مدفوعاتُ الفائدة عن ديون الحكومة نحو 3,4 مليار دولار، في حين تبلغُ مدفوعاتُ الفائدة عن ديون القطاع العام نحو 4,8 مليار دولار. وتمتلكُ روسيا احتياطيات من النقد الأجنبي تتجاوزُ ديونها بكثير، وحتّى بعد وضع الغرب يده على 300 مليار دولار من تلك الاحتياطيات، فإنّه يتبقّى لديها ما يعادلها تقريبًا من الاحتياطيات البعيدة عن يد الغرب.

وكانت روسيا قد تمكّنت مؤخّرًا من زيادة احتياطياتها بقوّة، بعد أن حققت فائضًا تجاريًّا بلغ نحو 165 مليار دولار عام 2019، ونحو 92 مليار دولار عام 2020 وَفْقًا لبيانات منظّمة التجارة العالميّة في تقريرها عن إحصاءات التجارة العالميّة (WORLD TRADE STATISTICAL REVIEW 2021)، وفائضًا أكبر عام 2021 الذي ارتفعت خلاله أسعار النفط والغاز اللذين تصدرهما روسيا. ووفقا لتقرير منظّمة الأوبك والتقرير الاقتصادي العربي الموحّد؛ ارتفع متوسّط سعر برميل النفط من نحو 41,5 دولار عام 2020 إلى نحو 69,9 دولار عام 2021. أما سعر الغاز الطبيعي (في الحالة الغازيّة)، فقد ارتفع من نحو 2,3 دولار للمليون وحدة حراريّة بريطانيّة في نهاية عام 2020، حتى بلغ نحو 6 دولارات في بورصة نيويورك في أكتوبر عام 2021. وفي الاتجاه نفسه؛ تحقّق روسيا فائضًا كبيرًا في ميزان الحساب الجاري، بلغ نحو 3,9% من الناتج المحلّي الإجماليّ عام 2021 وَفْقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالميّ الصادر عن صندوق النقد الدوليّ، وهو الذي يمكّنها من زيادة

العودة إلى الفهرس

احتياطيّاتها الدوليّة.

وقيل: إنّ حظر الولايات المتّحدة وتابعتها بريطانيا لاستيراد النفط والغاز من روسيا، سوف يضرّ بالاقتصاد الروسي (رفضت أوروبا التي تمدّها روسيا بنحو 45% من احتياجاتها من الغاز وأكثر من ربع احتياجاتها من النفط الانضمام لهذا الحظر لاعتبارات تتعلّق بمصالحها الذاتيّة)، وهذا هزلٌ في موضع الجدّ؛ فذلك القرار الأمريكيّ والبريطانيّ معنويٌّ لا أكثر، فهناك دولٌ أخرى تحتاج لذلك النفط والغاز في ظلّ التزام أوبك بسقف وحصص الإنتاج، كما أن وارداتهما معًا من النفط والغاز الروسيّ محدودةٌ، ويعوّضها كليًّا ارتفاع سعر صادرات روسيا من النفط وحده بمقدار دولارين فقط مدّة عام، وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار بأكثر من 40 دولار مدّة ثلاثة أسابيع؛ يعوّض توقّف الصادرات المحدودة لبريطانيا والولايات المتّحدة حتّى في حالة عدم وجود سوق آخر لتصدير ذلك النفط والغاز إليها. كما أنّ السوق العالميّة ليست الغرب وحده. وكان أكثر من 58% من صادرات روسيا تتوجّه للغرب قبل 10 أعوام، لكنّها عملت بدأب وبشكلٍ تدريجيٍّ للتوجّه للاقتصاداتٍ الناميةٍ والناهضة وعلى رأسها الصين التي تحوّلت لأكبرَ شريكٍ تجاريٍّ لها، وأدّى ذلك لتراجع حصّة الغرب من الصادرات الروسيّة إلى أقل من 50% من تلك الصادرات المكوّنة من النفط والغاز الرخيصين والمعادن الضروريّة للصناعات العالية التقنيّة والماس والحبوب؛ وهي صادراتٌ حيويّةٌ للغرب أكثر بكثير من أهميّة عائدها لروسيا التي يمكن أن تجد أسواقًا بديلةً لها في الدول التي لم تنضمّ لسعار فرض العقوبات على روسيا الذي يضرّ بالشعوب أكثر كثيرًا من تأثيره على الحكومات. وكان لافتًا أنّ السعودية التي تعرّضت لابتزاز أمريكيٍّ لصوصيٍّ لا علاقة له بالمبادئ في أزمة خاشقجي، اتّخذت موقفًا ينتصر لمصالحها الذاتيّة في سوق النفط، وحافظت على اتّفاق أوبك + الذي يضمن استقرار العرض العالميّ عند مستويات معادلة للطلب العالمي على النفط، وهي تدرك أن هيستيريا رفع الأسعار يعود للمضاربات، وإثارة حالة مفتعلة من عدم اليقين بشأن الإمداداتً النفطيّةً العالميّة، وهي أمورٌ يقوم بها المضاربون الأمريكيّون بالأساس وبالذات من يملكون نفطًا مخزونًا على متن الناقلات الجاهزة للتحرّك، لتلبية الطلب في الأسواق الفوريّة، ويبلغ حجم المخزون العالميّ من النفط على الناقلات نحو 1,3 مليار برميل. وإزاء الفشل الأمريكيّ في تغيير الموقف السعوديّ؛ بادرت التابعة الأمينّة بريطانيا، بإيفاد رئيس وزرائها للسعوديّة بغية تفكيك تحالفها النفطي مع روسيا والتحالف النفطي عمومًا بين أوبك وروسيا.

أمّا حرمان البنوك الروسية ما عدا بنكين، من الوصول لنظام السويفت، فإنّه يمكن الالتفاف عليه بتركيز التعاملات، من خلال البنكين وتفعيل النظم المحليّة البديلة، ونظم الاتصال والتسويات البديلة، مثل: يونيون باي الصيني، واللجوء لنظام الدفتر الحسابيّ لتسوية التعاملات. أمّا العقوبات الشخصيّة على بعض كبار الأثرياء الروس ممّن صنعوا ثرواتهم الفاسدة، من نهب أصول الدولة الروسيّة في عهد يلتسين بالذات، فهي إيجابيّةٌ بالنسبة للاقتصاد الروسي؛ لأنّها ستجبر هؤلاء الأثرياء على استثمار أموالهم في روسيا، وستضع ما تكوّن منها بالفساد أو النشاطات، غير المشروعة تحت نظر الأجهزة الرقابيّة. أمّا تقييد الاستثمارات الجديدة لروسيا، فإنّ دوره الأساسي سيكون حرمان المستثمرين الغربيين من سوق كبيرة لاستثمار أموالهم لتحلّ محلّهم الشركاتً الصينيّة التي تملك أكبر الفوائض الماليّة في العالم حاليًّا. كما أنّ روسيا مصدّرةٌ للاستثمارات المباشرة بأكثرَ منها مستوردة، حيث ضخّت استثمارات مباشرة لباقي دول العالم بقيمة 32,1 مليار دولار عام 2019 قبل أزمة كورونا، واستقبلت استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 22 مليار دولار في العام نفسه، كما ضخّت استثمارات مباشرة لدول العالم قيمتها نحو 9,7 مليار دولار عام 2020، بعد انفجار أزمة كورونا، واستقبلت استثمارات أجنبيّةً مباشرةً قيمتها 6,3 مليار دولار في العام نفسه، وَفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة (اليونكتاد). وقد أعادت هذه الأزمة وما تضمنته إجراءات عقابيّة استهدفت الولايات المتّحدة، من

خلالها الأصول الدولاريّة للبنك المركزيّ الروسيّ ولبعض الشركات الروسيّة الكبرى بشكل لصوصيّ... أعادت فتح ملف الاعتماد على الدولار عملةَ احتياط دوليّة، وهو الملف الذي تم فتحه عالميًّا بعد أزمة عام 2008 التي تسبّبت فيها الرأسماليّة الأمريكيّة، وجرَّت غالبية الاقتصادات العالميّة ورائها، والدولار لا يستحقّ بالفعل مكانة عملة الاحتياط الدوليّة، أو حتّى حصّته الضخمة البالغة 41,7% في وحدة حقوق السحب الخاصة، وهي العملة الحسابيّة لصندوق النقد الدوليّ، علمًا بأنّ حصة اليوان الصيني نحو 10,9%، وحصة اليورو نحو 30,9%، وحصة الين الياباني 8,3%، وعدم الأحقيّة تنبع من أن قيمة صادرات الولايات المتّحدة؛ بلغت 1432 مليار دولار عام 2020 تعادل 8,4% من إجمالي الصادرات العالميّة، وهي تقل بـ 1159 مليار دولار عن نظيرتها الصينية البالغة 2591 مليار دولار، التي تشكّل نحو 15,2% من إجمالي الصادرات العالميّة. وبينما حقّقت الصين فائضًا قدره 535 مليار دولار في ذلك العام، فإنّ الولايات المتّحدة؛ منيت كعادتها المتواصلة منذ 47 عامًا بعجز تجاريٍّ هائل بلغ 976 مليار دولار فيً العام المذكور، والناتج المحلّي الإجماليّ الأمريكيّ المحسوب وَفقًا لسعر الصرف يبلغ نحو 24 تريليون دولار مقارنةً بنحو 1 تريليون للصين. أمّا الناتجُ الحقيقيُّ المحسوب وَفْقًا لتعادل القوى الشرائيّة، فإنّه يبلغ 24 تريليون دولار للولايات المتّحدة، مقارنةً بنحو 29 تريليون دولار للصين التي تعدّ في الواقع أكبر اقتصاد حقيقيٍّ في العالم. وللعلم، فإنّ الولاياتُ المتحدة تحقّق عجزًا دائمًا لم ينقطع نهائيًّا في الميزان التجاري منذ عام 1976 وحتّى الآن، وخلال الفترة من عام 1990 حتى عام 2020، بلغت قيمة العجز التجاري الأمريكي المتراكم نحو 17423 مليار دولار، ولو أخذنا بالقيمة الحالية لذلك العجز المتراكم عبرَ سنوات طويلة بدولارات الوقت الراهن، فإنّ الرقمً سيتضاعف بشكل هائل على ضوء معدلات التضخّم وأسعار الفائدة، خلال تلك السلسلة الزمنيّة الطويلة. وتحقّق الولايات المتّحدة عجزًا مستمرًّا في ميزان الحساب الجاري (ميزان الحساب الجاري هو محصّلة الميزان التجاري وميزان تجارة الخدمات والتحويلات)، منذ عام 1977 بلا انقطاع باستثناء عامي 1980، 1981، وبلغ ذلك العجز نحو 3,9% من الناتج المحلّي الإجماليّ الأمريكيّ عام 2021، وبلغت قيمة صافي العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي منذ عام 1977 وحتّى عام 2021 نحو 13589 مليار دولار، وهذا العجز المتراكم أيضًا عبرَ سلسلة زمنيّة طويلة تتضاعف قيمته مرّاتٍ عدّة؛ إذًا احتسبً بدولارات الوقت الراهن.

وعلى ضوءِ حقائق العجز الهائل والمتواصل للميزان التجاري وميزان الحساب الجاري الأمريكيّين، يبدو من المشروع تمامًا التساؤل عن الكيفيّة التي واجهت بها الولايات المتّحدة هذا العجز؛ الكفيل بتدمير اقتصادات قارّةٍ بأكملها وليس دولةً واحدة؟

إنّه باختصار الاستغلال اللصوصيّ لوضعيّة الدولار عملةَ احتياط دوليّة، والإفراط في إصدار النقد دونً غطاء ذهبيّ أو إنتاجي، والإفراط أيضًا فيً الاقتراض عبرَ سنداتٍ وأذون الخزانة الأمريكيّة، بما وصل بًالالتزامات المالية المستحقّة على الولايات المتّحدة لباقي دول العالم، أو بمعنى أخر الديون الخارجية الأمريكية إلى ما يتجاوز الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة في الوقت الراهن، وإلى ما يزيد عن أربعة أمثال مديونيّة كل الدول النامية والناهضة، بما فيها الصين وروسيا والهند والبرازيل والمكسيك، لكنّ الولايات المتّحدة لا تعاني في مواجهة العجز؛ لأنّها تنهبُ العالم من خلال وضعية الدولار عملةَ احتياط دوليّة، حيث تفرط في الإصدار النقدي بلا غطاء ذهبيّ أو إنتاجيٍّ وكأنّها تشتري سلع العالم وخدماته وتسوّي مدفوعاتها، مقابلَ أوراقٍ عاريةٍ من الغطائين؛ الذهبيّ والإنتاجيّ، وتستند في ذلكً إلى وضعيتها عملةَ احتياط دوليّة تسوّي غالبية دول العالم التزاماتها بها، ويمكن أن تعاني أزمةً عملاقةً لو خفضت دول العالم حجم استخداماتها للدولار في تسوية التزاماتها الدوليّة بشكلٍ كبيرٍ ومؤثّر، مثلما تفعل روسيا والصينً فيً السنوات الأخيرة، بما يزيد من احتقان الولايات المتّحدة منهما.

لقد أدّت العقوباتُ الغربيّةُ على روسيا إلى إيذاء الاقتصاد الروسي بالتأكيد، لكن في حدودٍ يمكنه احتمالها؛ دون أن يرغم روسيًا علىً الانحناء، بل إنّه سيحقّق زيادةً كبيرةً في إيراداته من صادرات النفط والغاز اللذين ارتفعت أسعارهما، بسبب العقوبات الأمريكيّة الغبية، ممّا سيؤدّي لزيادة الفائض في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري لروسيا. وترتيبًا على ذلك، فإنّه لا يمكن التعويل على العقوبات على أنّها آليةٌ لإنهاء الصراع، بل ينبغي الدخول في مفاوضاتٍ جادة لمعالجة أسبابه بشكلٍ موضوعيٍّ وعلى رأسها قضية انضمامً أوكرانيا للناتو، ومستوى حجم تسليحها، وموقف أوكرانيا من ضمّ روسيا للقرم الروسيّ الذي كان قد تمّ ضمّه إلي أوكرانيا إداريًّا عام 1954 في عهد الاتّحاد السوفييتي، وموقفها من جمهوريتي دونيتسك ولوجانسك اللتين تقطنهما أغلبيّة روسيّة كاسحة، وموقفها من تمدّد النازيون الجدد ووجودهم في الجيش الأوكراني نفسه ضمن كتائب آزوف.

أمّا المتضرّر الأكبر من العقوبات الأمريكيّة والأوروبيّة فهو شعوب العالم والاقتصاد العالمي الذي تأذّى باضطراب أسعار النفط والغاز، وكلّ ما يُنتج باستخدامهما ووسائل النقل التي تستخدمهما، وارتفاع أسعار الحبوب وبعض السلع الغذائيّة الأخرى، مثل الزيوت الغذائيّة، وبخاصة زيت الذرة، وزيت عباد الشمس، وكلّ ذلك سيؤدّي لقفزةٍ في معدّل التضخّم؛ تكتوي بها شعوبُ العالم وضمنها الشعوبُ العربيّة، وبخاصّة تلك المستوردة للنفط والغاز، مثل: المغرب ولبنان وتونس، وتلك المستوردة الرئيسة للحبوب والزيوت، وهي كل الدول العربيّة، وعلى رأسها: مصر والجزائر والسودان والمغرب واليمن والعراق. ويمكن للدول التي يوجد لديها مخزونٌ من الحبوب أو حصادٌ للإنتاج المحلّي أن تؤجّل شراء أي كميّات جديدة لحين انتهاء الحرب الروسيّة – الأوكرانيّة؛ لأنّ الأسعار ستنخفض بقوّة على الأرجح عندما تصمت المدافع. وسوف يكون أشدّ المتضررين من ارتفاع معدّلات التضخّم هو من يعملون بأجر، بينما سيستفيد منها أصحابُ حقوق الملكيّة الذين سترتفعُ قيمةُ ملكيّاتهم، كما تمَّ خلقُ فرصةٍ كبرى للمضاربين ومحترفي الربح دونً عملٍ بالتلاعب في الأسواق، وربّما يكون التّعبيرُ الأكثرُ دقّةً عن تأثير تلك العقوبات هو ما قاله نائبٌ في البرلمان الألماني: لقد أردنا أن نعاقب روسيا؛ فلكمنا أنفسنا في وسط الوجه!!

* يمكن مطالعة المقال أيضا على صفحة الباحث الشخصيّة على «فيسبوك» ■

العودة إلى الفهرس

المناورةُ الإسرائيليّة في الحرب الأوكرانيّة...!

أكرم عطالله. كاتبٌ صحفيٌّ/ بريطانيا

انشغلَ الكثيرُ من المراقبين مبكّرًا قبلَ اندلاع الحرب في أوكرانيا، بمحاولة فهم ما سيكون عليه الموقف الإسرائيليّ فيما لو اندلعت المعركة هناك، للعديد من الأسباب منها: أنّ اصطفاف إسرائيل سيكون له كثيرٌ من التفاعلات في المنطقة؛ ولأنّ الأمرَ كان أشبه بلغزٍ محيّر استدعى التقدير؛ نظرًا لحراجة الموقف: فأين ستكون تل أبيب؟ وحتى بعد أن بدأت الحربُ ظلّ السؤال قائمًا وما زال كذلك ارتباطًا بإطالة أمد الأزمة.

لو كانت إسرائيلُ ستقف علانيةً مع الولايات المتّحدة هذا يعني استدعاء الغضب الروسيّ، وهو ما سيمسُّ مباشرةً بالأمن الإسرائيليّ، فهي تحتاج موسكو ولم يكن من الممكن أن تصطفّ مع واشنطن؛ لأنّ الثمن الأمنيّ بتركيز إسرائيل على الساحة السوريّة، وحرية إسرائيل بالاعتداء على التجمّعات والقوافل الإيرانيّة في سوريا، وقد ذكرت بعضُ التقارير سابقًا أنّ التنسيق بين الجانبين يصل إلى حدّ إبلاغ تل أبيب للجيش الروسيّ عن الضربات قبلَ تنفيذها، بالإضافة لاتّفاق إسرائيليٍّ روسيٍّ بالتعهّد بمنع إيرانَ من استخدام الأراضي السوريّة لتوجيه هجماتٍ على إسرائيل؛ فإنْ تقف علانيةً ضدّ الولايات المتّحدة فهو أكثر تكلفة؛ لأنّ هذا مخالفٌ لكلّ مصالح تل أبيب الاستراتيجيّة والأمنيّة، باعتبارها دولةً تحظى بكلّ الرعاية الأميركيّة، فهي أمنيًا تحظى بغطاء وحمايةٍ وموازنةٍ أمنيّة، بما فيها تمويلُ مشاريعِ الحمايةِ والهجوم؛ سواءً القبّة الحديديّة أو الطائرة F35 ، وينسحب الأمر على تشكيل غطاءٍ في المؤسّسات الدوليّة الأمم المتّحدة، ومجلس الأمن، والمحكمة الدوليّة، ويذهب أكثر نحو مساعدةٍ سنويّةٍ دائمة، بما يقرب الأربعة مليارات من الدولارات، وكان أوباما قد أمر مساعدةً لعشر سنواتٍ بمبلغ 38 مليار دولار.

ما إنْ بدأت الحربُ حتى انتظر الجميع الموقف وكيف ستتصرّف إسرائيل، وفي أيّ معسكرٍ ستكون، وما بين المفاضلة بين المُحورين، كان هناك اعتقادٌ من قبل محلّلي إسرائيل: أنّها ستحاول تجنّب اتّخاذ موقف وستفضّل الحياد؛ لأنّ أيّ موقف قد يكون كارثيًا بالنسبة لها، لكن في ظلّ اصطفاف من هذا القبيل من الصعب الاستمرار بالحياد، ولا بدّ من لحظة تحسم فيها موقفها نتاجَ ضغط واحدةٍ من القوّتين المتصارعتين.

في الأيّام الأولى، كان الصمتُ سيّدَ الموقف، أخذت الحكومة الإسرائيليّة وقتًا تدرس وتبحث في محاولة لاستيلاد موقف تتهرّبُ فيه من الاستحقاق؛ موقفٌ أن تمشي بين حبّات المطر وألا تبتل: فكيف يمكن ذلك في ظلّ الوضوح الشديد؟

كان لا بدَّ من أن تخترع معجزةً للهروب، وربّما تعمّدت في البدايات بعد أن طلب رئيس الوزراء نفتالي بينيت من أعضاء حكومته عدم التصريح أو إعطاء أيّ موقف، لكن بعدها، وليست مصادفة، أن تصدر تصريحات متناقضة تزيد الغموض من الموقف، وتبدو كأنّها تجامل كلّ طرف، وإذا كانت ايليت شاكير وزيرة الداخليّة، قالت: إنّ على إسرائيل التزام الصمت، فقد صدر من وزير الخارجيّة يائير لابيد ما يشبه الإدانة، ليتبعها مواقف عدم دعم أوكرانيا عسكريًّا، والاكتفاء بالدعم الإنسانيّ، بما يزيد من ضبابيّة الموقف لدى المراقبين والمحلّلين، ولدى أطراف الصراع.

لقد قامت روسيا بطلعة جويّة مشتركة مع الطيران السوري قُبيل الحرب، في أوضح رسالة لإسرائيل بأنّها لن تحتمل موقفًا ضدّهما، وقدّر المراقبون في حال موقف إسرائيليٍّ بإغضاب موسكو، أنّها ستتصرّف بردّة فعلٍ وستكون النتيجةُ إطلاقَ يد إيران في سوريا، وتفعيل منظومة أس 400 في سوريا، وتوصيل تكنولوجيا دقيقة لخصوم إسرائيل، ليس في سوريا فقط، بل ستصل حزب الله وغزّة.

لكن إسرائيل قفزت للأمام بشكل لم يتوقّعه أحد، ولم يخطر على بالٍ أيٍّ من المراقبين، وتضع نفسها وسيطًا في غياب الحدّ الأدنى من مقوّمات الوساطة، وهو ما قاله صحافيّون وكتّاب إسرائيليّون، ذهبوا حدَّ السخرية من

زيارة رئيس وزرائهم المفاجئة لموسكو، لطرح الوساطة، لكنَّ الأمرَ أبعد من ذلك، حيث إنّ تلك خطوة مدروسة وذكيّة للتهرّب، إذ يدرك بينيت والمؤسّسة الإسرائيليّة: أنّه لا يمكن أن يحقّق شيء، لكن أن تضع إسرائيل نفسها في هذا المكان هذا يعني التهرّب والتحرّر من الموقف، فمن سيطالب الوسيط بأنّ يصطفّ مع أيٍّ من أطراف الصراع، فلا يجوز ذلك، وإلا فقد دوره «وسيطًا»، إذًا، اتركوه يكمل وساطته.

ولكن هذا ممكنٌ لأيام أو حتّى لأسابيع، لكن الأمور تتدحرج فقد قرّرت الولايات المتّحدة وتحالفها فرض عقوبات وحرب اقتصاديّة شاملة ومقاطعة ماليّة حادّة، وفي هذا الأمرُ ما لا يحتمل الحياد؛ لأنّ هناك إجراءات وأموال لا تغطّيها المواقف ولا الحلول الوسط، وخصوصًا بعد التضييق على رجال أعمال روس في الولايات المتّحدة، وهبوط بعض طائراتهم في تل أبيب.

واضحٌ أنّ إسرائيل تدير الأمر بنجاح على الأقلّ مؤقتًا وتعرف ماذا تفعل، وفي حساباتها بين القوّتين الكبيرتين واشنطن وموسكو، تعرف أنّ المسافة اتّسعت مؤقتًا مع واشنطن، وأنّه يمكن أن يتمَّ ترميمُها فهي الابن المدلّل للولايات المتّحدة، وفي موقف لا ينسجمُ كثيرًا مع إدارة بايدن لن تصل تلك الإدارة حدّ إغضاب إسرائيل والقطع معها، وهي تتكئ على تلك المكانة، لكن الأمر غير ذلك مع موسكو، فالأمرُ سيكون مكلفًا جدًّا في حال غضب بوتين، والعقاب سيكون فوريًّا على أكثر من صعيد، وأكثر من جبهة، تمسُّ مباشرةً بالأمن القوميّ، ويمكنُ أن يتعمدَ بوتين بتدفيع إسرائيل ثمن، ولم تكن رسالة الطيران الروسيّ السوريّ المشترك على الحدود مع الجولان مجرّد مزحة.

الرئيسُ الأوكرانيُّ طالبَ إسرائيلَ بموقف حادٍّ وإجراءات عقابيّة، ولكن ماذا لو أصبح هناك إجراءاتٌ ماليّةٌ لا يمكن لإسرائيلَ الهروب منها، كيف سيكون الأمر؟ حينها لا مجال إلا التنفيذ لكن إسرائيل تبتهل لأن تنتهي الحرب بسرعة قبل أن تبتلّ؛ لأنَّ أمطار الحرب ستتكثّف ومن الصعب المراوغة، كلّما طالت الحرب يضيق أمامها هامش المناورة...!!!

العالمُ بعدَ الحربِ ليس كما قبلها

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي – فلسطين

في الهدف

ما يجري في رقعة جغرافيّة محدودة هي أوكرانيا ليس حدثًا محدودة آثارُهُ وتبعاتُه، بمآلات تلك الحرب وسيناريوهاتها، وإذا كان الحديث يدورُ عن حرب عالميّة ثالثة، فإنّ وقف أو استمرار الحرب الدائرة لا يعني نهاية تلك الحرب التي نتحدّث عنها؛ فالحروبُ الواسعةُ لا تنتهي خلال أسابيعَ أو أشهر، ولا تتوقّف عند استخدام المعدّات الحربيّة، فإذا كان من الضروري الإشارة إلى من يتحمّل المسؤوليّة عن اندلاع تلك الحرب، فإنّ علينا الاعتراف بأنّ الولايات المتّحدة فعلت كلّ ما يلزم لدفع روسيا نحو الدفاع عن مصالحها وأمنها الاستراتيجي؛ في المشهد تظهرُ روسيا مقابل أوكرانيا، لكن في المشهد الحقيقي، فإنّ روسيا في مواجهة مع الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، الذين يخوضون حربًا بالوكالة، لا يقتصر وقودها على الأوكران، إنّما ستدفع دول كثيرة في هذا العالم أثمانًا باهظة؛ ثمّة من يدفع مئات مليارات الدولارات، ويدفع وَهْنًا مكلفًا على حساب مستقبله، مثل أوروبا؛ وهي الضحيّة الأبرز. لكن ثمّة من سيدفع تكاليف الارتفاع الجنوني لأسعار الطاقة، والمواد الغذائيّة والأوليّة.

في سنوات سابقة أدّت الحربُ الأمريكيّة على يوغسلافيا، إلى تقسيمها إلى سبعة دول، وأدّت حروبُها اللاحقة إلى تدمير العراق وإفقاره، وأفغانستان كذلك، وها هي اليوم تصبّ الكثير من الزيت على نار الحرب التي ستؤدّي إلى تدمير أوكرانيا. نعم قد تتوقّف الحرب، بعد وقت في الميدان، لكنّها ستستعر على المستوى الشامل؛ بسبب التداعيات الخطيرة، للعقوبات الأمريكيّة والأوربيّة، ليس على روسيا واقتصادها فقط، إنّما على النظام الدولي الذي نشأ بعد الحرب العالميّة الثانية. في هذه الحرب ليس ثمّة منتصر ومهزوم، فالجميعُ مهزوم، لكنّ النظامَ سيتغيّر نحو عالم متعدّد الأقطاب، وعلينا أن نتذكّر أنّ وجودَ الردعِ النوويّ، يجعل لهذه الحرب طابعًا وأدوات مختلفة■

إسماعيل مظهر وفكرة النهضة

على غرار طه حسين، وعباس العقاد، ومحمد حسين هيكل، وشبلي الشميل، ولطفي السيد، وسلامة موسى..، كان إسماعيل مظهر كاتبًا موسوعيًّا، لكنّه تميّز عنهم بتخصّصه العلمي الذي ظلّ حاكمًا رؤيتَهُ العامة لكلّ القضايا التي تعرّض لها، خاصة ميله لنظرية التطوّر الداروينية، وترجمته المبكرة لكتاب «أصل الأنواع» لداروين، حيث وصفه الكاتب محمد السيد إسماعيل، بالمثقّف العضوي؛ الفاعل في مجتمعه من خلال الكلمة الواعية المستنيرة. ويُرجع موسوعيّة «مظهر» إلى اطلاعه الواعي في مقتبل شبابه على التراث الإسلامي، ثمّ قراءته – في الفترة نفسها تقريبًا – لكتاب شبلي شميل «فلسفة النشوء والارتقاء» الذي فتح أمامه آفاق العلوم التجريبيّة والإنسانيّة.

لقد كان موقف إسماعيل مظهر من المذاهب الاقتصاديّة في غاية التقدميّة والتعقّل معًا، فقد كان من الذين بشّروا بالأفكار الاشتراكيّة والشيوعيّة، وإن ترافق ذلك مع توجّهات ليبراليّة ظهرت في كتاباته الأولى، وأيضا تأكيده على البعد الدّيمقراطيّ كأساس في نظرته للنهضة المرجوّة، ومع تطوّر قراءاته وأفكاره الاشتراكيّة؛ دعا إلى الإصلاح الاجتماعيّ وإنشاء حزب «الفلاح» أو حزب «العمّال والفلاحين»، وهذه كانت دعوة جريئة وتقدميّة – في النصف الأوّل من القرن العشرين – إلى جانب ما سبق، وصفه ابنه جلال مظهر، بأنّه كان: ناقدًا ومفكّرًا ومصلحًا اجتماعيًّا، وأنّ أفكاره دارت حول معنيي الحريّة الفرديّة والمثل الأعلى، وأنّه كان مخلصًا؛ دفع كلّ شيء؛ ماله وأعصابه وجهوده.

إنّ التنوير الذي مارسه «إسماعيل مظهر»؛ لم يقف عند هذه الحدود، إنّما امتدّ للأدب بوضوح وصراحة، وإن كان في هذا الامتداد تعبيرًا عن رؤية متكاملة للحياة، ومن الثابت أنّه كانت له نظريّةٌ مكتملةٌ لفكرة النهضة الأدبيّة، وقد وصف الدكتور أحمد الهواري منهج «مظهر» الأدبي؛ باهتمامه بالتعليم كونه ركيزة النهضة، وأن اللغة العربيّة وآدابها أصل تقليدي، ينبغي أن يكون أساسًا للأدب الحديث، وأنّ الأدب العربي الحديث ليس إلا لقاحًا يغذّي ذلك الأصل، وأنّ محاولة المجددين اتّخاذ أدب الغرب أساسًا وجعل اللغة العربيّة أداة التعبير ليست إلا خطأ وجنوحًا عن حقائق التطوّر الاجتماعيّ. ويري الدكتور الهواري: أنّ خطاب النهضة عند «مظهر»؛ يعتمد على ركيزة ثابتة في تاريخ الفكر والأدب، وهي ركيزةٌ تعتمد على الاحتفال بالمصادر التي تلخّص ما يسمّيه جدل الماضي والاحتفال بالمصادر التي تهيّئ لجدل المستقبل، وأنّه لا سبيل إلى تحقيق هذين المصدرين وتفعيلهما إلا بالاهتمام بالترجمة والنقل عن اللغات والثقافات الأخرى، وهكذا عدّ إسماعيل مظهر مبكرًا رمزًا من رموز مدرسة التحرير الكامل الذي صنع جيلا من المثقّفين العرب؛ يؤمنُ بأهميّة النزعة العلميّة في فهم الواقع وتغييره■

بعض أطروحات فريدريك إنجلس العسكرية

د. فريد العليبي. باحثٌ وأكاديميٌّ – عضو الجمعيّة التونسيّة للدراسات الفلسفيّة/ تونس

اهتمَّ فريد ريك أنجلس بمعالجة القضايا التي تثيرها الحربُ حتّى أنّه لقب بالجنرال، ولم يكتف بالكتابة حول الحرب، إنّما مارسها أيضًا، فقد شارك المنتفضين تمرّدهم المسلّح، وقاتل في ثلاث معارك على الأقلّ في بروسيا الرينانيّة، خلال الانتفاضات الكبرى التي هزّت أوروبا أواسط القرن التاسع عشر، لكن الإحاطة الشاملة بما كتبه تواجه صعوبة، وهو ما يصحّ على كتابات ماركس في الشأن نفسه أيضًا، فبعض ما كتباه ضاع ببساطة أو تمّ تجاهله. وقد يفسّر ذلك، بأنّ المسألة العسكريّة عند تناولها من زاوية بروليتاريّة؛ تصبح مشبّعة بالخطورة، فهي ذخيرة ثوريّة، بما تحيل إليه من عنف آخرَ غير العنف الذي تحتكره الدولة البرجوازيّة، فتكون بذلك غاية معظم كتابات أنجلس الأخرى، هي تمهيد الطريق إلى هذا العنف بالذات، وتأكيد دوره في التاريخ، من حيث هو قاطرته في المجتمعات الطبقيّة، إذ يتعلّق الأمرُ معه بالإجابة عن سؤال: كيف نقوم بالثورة، التي هي حدثٌ عمليٌّ من حيث جوهرُها وليست فقط مسألة نظريّة محضة، وهو ما شدّد عليه ماركس مبكرًا، من خلال الربط بين سلاح النقد ونقد السلاح؟

وغنيٌّ عن البيان أنّ الفلاسفة لا يثيرون هلع البرجوازيّة، عندما يهيمون مع الأرواح اللطيفة بتأمّلاتهم المنعزلة عن الواقع، ولكن ذلك الهلع؛ يصبح حقيقةً، عندما يحلّلون ما يجري حولهم ويدفعون تجاهَ تغييره؛ فتتحوّل أفكارهم إلى قوّة ماديّة، من خلال البروليتاريا ولأجلها، وهو ما يصحُّ تحديدًا على الماركسيّة في عصر الرأسماليّة، وخاصّة الإمبرياليّة التي هي مرحلتها الأعلى، حيث تصبحُ الحربُ والإمبرياليّة توأمين لا يفترقان.

ومن جهة التأريخ؛ جرى في ألمانيا الشرقية سنة 1964، نشر مجلدين من الكتابات العسكريّة لماركس وانجلس، حيث يقول: روجيه دونجفيل «بحسب ما أعلمه، فإنّه لم يتمّ نشر مجلدين من كتابات انجلس العسكريّة المختارة إلا سنة 1964، عندما بلغت الحرب الباردة نقطةً «ساخنة «، لكنّها تضمّنت ببساطة مؤلفات كانت قد نشرت بالألمانية، ولمّ تتضمّن المؤلفات العسكريّة المتّصلة بالرؤية العامة والأممية لماركس وأنجلس فكانت تلك نشرة ظرفية» Marx et Engels Ecrits militaires. Violence et constitution des états européens modernes . Traduit et présenté par Roger Dangeville .Herne . Paris 1970

ومن هنا، كان اهتمام هذا الباحث الفرنسي، بترجمة مؤلفات ماركس العسكريّة إلى الفرنسيّة، وإنجاز مقدّمة تحليليّة لها في الكتاب الذي ورد فيهِ ذلك التّنويه، وهو يتضمّن 621 صفحة، مرجّحًا أنّ نشرةً كاملةً لتلك المؤلّفات العسكريّة ستجمع عشرة مجلّدات، كلّ واحد منها بسعة 600 صفحة، إذا كانت ستتضمن الصراعات الطبقيّة في فرنسا، وحرب الفلاحين في ألمانيا، والحملة من أجل تكوين الرايخ، والثورة والثورة المضادة في ألمانيا، والمقالات العسكريّة المنشورة سابقًا والمترجمة في المؤلّفات السياسيّة، حول الحرب الروسيّة التركيّة والحملة في القرم والثورة الإسبانيّة الخ.

أمّا من جهة المكان، أي البلدان التي اهتمّ انجلس بحروبها، فإنّنا نلاحظ تنوّعها، فقد كتب حول حرب غاريبلدي في سيسيليا، وحرب القرم، والحرب الأهليّة في أمريكا، وحرب الفلاحين في ألمانيا، والانتفاضات الكبرى في 1848 في أوروبا، والحرب الفرنسيّة البروسيّة 1870، وأخيرًا فإنّه من جهة الزمان، كتب انجلس حول الأحداث العسكريّة للقرن التاسع عشر، هذا القرن الذي عاشه بأكثر تفاصيله، فقد ولد في ربعه الأوّل ومات ولم تبقَ منه، غيرُ خمس سنوات، ومن هنا يوفّر لنا ما كتبه خلال ذلك فرصةً مهمّة لفهم أحداث ذلك القرن، وهي التي مهّدت للقرن العشرين المليء بالعـــواصف، من ثورات وحروب، بما فيها العالميّة.

وكان لافتًا تنبّؤ انجلس بالحرب العالميّة الأولى ويقينه أنّها ستكون مدمّرة؛ فسيقتل ملايين البشر، وتعمّ الفوضى الاقتصاد والاجتماع وستموت دولٌ وتولد أخرى، حيث يقول: «بالنسبة إلى بروسيا وألمانيا، لم يعد هناك حرب أخرى غير حرب عالميّة، أو أفضل من ذلك، حرب عالميّة ذات نطاق وشدّة لم يعرفها أحدٌ من قبل؛ ثمانية إلى عشرة ملايين جندي سيذبحون بعضهم البعض، ويفرغون أوروبا من كلّ المواد... سينتشر الدمار عبر القارّة؛ المجاعات والأوبئة والفقر المدقع، ستعيد الجيوش الجماهير إلى البربريّة. إنّ الفوضى التي لا توصف للنشاط البشري في التجارة والصناعة والاتّصالات، ستؤدي إلى الإفلاس العام؛ الدول القديمة بحكمتها التقليديّة ستنهار، سوف تتدحرج؛ عشرات أكاليل الزهور، ستكون على الرصيف، ولن تجد من يلتقطها. لا يمكن التكهّن كيف سينتهي ذلك كلّه، وأي من المتحاربين

العودة إلى الفهرس

سيخرج منتصرًا من القتال. نتيجة واحدة فقط مؤكّدة تمامًا: سوف ينهك الجميع، وستكون لدينا الشروط لتحقيق النصر النهائي للطبقة العاملة». وهذا ما حصل فعلًا، فقد اندلعت تلك الحرب، ومن أحشائها؛ جاءت الثورةُ البلشفيّةُ التي سبقها انجلس بالقول: «إنّ قيام ثورة في روسيا، سيكون له تأثيرٌ هائلٌ على الوضع الدوليّ... في اليوم الذي تسقط فيه القيصريّة هذا الحصن الأخير للرجعيّة الأوربيّة بأسرها، سوف تهبّ على أوروبا رياح مختلفة»، وهذا ما يفرض مقارنة تلك اللحظة التاريخيّة بوضع عالمنا اليوم، حيث تخيّم ظلال حرب عالميّة جديدة بثقلها على كوكبنا وتتكلّم المدافع والبنادق والصواريخ في أوكرانيا منذرة بها، وليس هنا مقام القيام بذلك، لهذا نكتفي الآن بملاحظة: أن الحرب العالميّة الأولى جاءت بثورة البلاشفة، والثانية بالثورة الصينيّة، ويبدو أنّ الثالثة في حال حصولها إمّا أن تؤدي إلى زوال البشريّة أو إلى ثورتها الشاملة.

ونحن لا نزعم في هذا النص الإمساك التام بناصية كلّ أفكار انجلس العسكريّة، إنّما بعضها فقط، في محاولة تقديم لمحة عنها من خلال حوصلتها في أطروحات عامّة ومختصرة كما يلي، دون نسيان أنّ انجلس بلورها، وهو يعيش غالبًا الوقائع الحربيّة، فضلًا عن توجّسه من المراقبة الأمنيّة المفروضة على ما يكتبه:

1. لا تحاول القيام بثورة مسلّحة؛ إلا إذا كنت مستعدًّا تمامًا لمواجهة عواقب محاولتك، فعندما تكون القوى التي تواجهك متفوّقةً عليك بتنظيمها وانضباطها وعدّتها وعتادها، بينما لا تمتلك أنت القوّة الكافية وتغامر بالثورة، فإنّ هزيمتك مؤكّدة.

2. على الثائر أن يظهر تصميمًا عظيمًا في ثورته، وأن يتّخذ جانب الهجوم؛ الدفاع هو موت كلّ ثورة أو انتفاضة مسلّحة، على الثوار مفاجأة أعدائهم عندما تكون قوّاتهم مبعثرة، وعليهم تحقيق انتصارات جديدة ويوميّة، مهما كانت صغيرة، والمحافظة على تصاعد معنوياتهم التي أعطتهم إياها أوّل انتفاضة ناجحة.

3. يجبُ استمالة المترددين والخائفين واستقطاب العناصر التي تقف إلى جانب العدو، لاعتقادها أنّه الأقوى والأقدر على أن يوفّر لها الأمان.

4. إجبار العدوّ على التراجع وحرمانه من فرصة تجميع قوّاته.

5. إنّ كلّ أمة تستسلم، لأنّ جيوشها لم تستطع المقاومة هي أمة جبناء تستحق كل احتقار.

6. كل أمّة شنّت حربَ عصاباتٍ ضدَّ الغزاة إلا وانتصرت.

7. انتصار الثورة على الجيش في حرب الشوارع، مثلما يحدث عند انتصار جيش على آخر أمرٌ نادر، لكن الثوّار في الواقع لا يأملون بالانتصار في حرب الشوارع، فهي بالنسبة إليهم وسيلةٌ لجعل الجنود يخضعون لتأثيرات أخلاقيّة، فإذا نجح الثوّار في إخضاع الجنود لذلك التأثير؛ يمتنع الجنود عن مقاتلتهم، وقد ينقلبون على قادتهم وتنتصر الثورة، أمّا إذا فشلوا في إخضاع الجنود لتأثيرات أخلاقيّة، فإن الجيش بتفوّقه العسكريّ، وخاصة في مجالي التسليح والتدريب، سيسحق الثوار.

8. من الصعب الدفاع عن المتراس، والانتصار سياسي لا عسكري، وأقصى ما يمكن للثوار تحقيقه في مجال التكتيك الفعلي هو إقامةُ حاجز أو متراس واحد والدفاع عنه، ولكنّ من الصعبِ الدفاع عن حي في مدينة، دع عنك الدفاع عن المدينة كلها، كذلك فإنّ تجميع القوات في نقطة حاسمة أمرٌ مستحيل، ومن ثَمَّ فإنّ الدّفاع السّلبي هو شكلُ القتال الشائع، ويقتصر هجومُ الثوار على احتلال مواقع يخليها الجنود المتراجعون، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ لدى الجيوش مدفعيّةً وسلاحَ هندسة؛ جاهزَ التسليح وأجهزةً حربيّةً أخرى لا يملكها الثوار؛ فلا عجب إذا رأينا أنّ أعظم معارك المتاريس بطولة انتهت بهزيمة الثوار في اللحظة التي تخلّى فيها قادة الثورة عن الاعتبارات السياسيّة وتصرّفوا بناءً على وجهة نظرٍ عسكريّة بحتة.

9. في أوج حروب الشوارع كان للمتراس أثرٌ معنويٌّ أو أخلاقي؛ أكثر منه أثر مادي، وعندما كان المتراس قادرًا على الصمود لحين إحداث الأثر المعنوي كان يربح المعركة، وحين لم يصمد لتلك اللحظة كان ينهزم، هذه هي النقطة الرئيسية التي يجب أن يدركها ويذكرها كل من يخوض حرب شوارع في المستقبل.

10. بعدَ كلّ ثورة فاشلة يلقي البورجوازيون في كلّ مكانٍ ثقلهم وراء الحكومات، مهللين لتحركُ الجيش ضدّ الثوار، فيزول سحر المتراس؛ لأنّ الجندي لم يعد يرى «الشعب» خلفه، بل أصبح يرى خلفه المتمردين والمخرّبين واللصوص وحثالة المجتمع، كما أنّ الضباط يكونون قد تعلموا فنون حرب الشوارع، وأقلعوا عن مهاجمة المتراس من الأمام، ثم أصبحوا يهاجمونه من البيوت والحدائق المحيطة.

11. هل يعني هذا أنه لن يكون لحرب الشوارع دورٌ في المستقبل؟ طبعًا لا. إنّه يعني أنّها أصبحت منذ عام 1848 في صالح العسكريين أكثر بكثيرٍ مما هي في صالح الثوار، ويمكن إذًا أن تنتصر حرب الشوارع في المستقبل؛ إذا تمّ تعديل هذه الحالة السيئة بواسطة عوامل أخرى، ومن ثَمَّ، فإنّ الثورات المسلّحة تحتاج إلى عدد أكبرَ من المسلّحين، وتحدث أثناء ثورة عظيمة، وليس في بدايتها.

12. إذا كانت هناك ثورةٌ عظيمةٌ وعددٌ كبيرٌ من الثوّار المسلّحين، فقد يفضّل هؤلاء الهجوم العلنيّ العام على فنّ المتراس السلبي، كما حدث في الثورة الفرنسيّة العظمى، وكذلك في حركتي 4 أيلول و31 تشرين الأوّل 1870 في باريس.

13. مضى إلى غير رجعة أوانُ الثورات التي يقوم بها قلةٌ من الأشخاص الواعين على رأس جماهيرَ غير واعية؛ فحين تكون القضيّةُ قضيّة تغيير تامٍّ في التنظيم الاجتماعي على الجمّاهير نفسها المشاركة في هذا التحوّل، وعليها أيضًا وعي خطورة الأمر، ومعرفة لماذا هي تقاتل روحًا وجسدًا؟ لكن إفهام الجماهير ماذا يجب عمله يتطلّب جهودًا كبيرة وعملًا متواصلًا من جانب القلّة الطليعيّة الواعيّة؟

14. ربّما تدفعنا الحرب (العالميّة) للوراء لبعض الوقت، وستقوم بلا شكّ بإبعادنا عن العديد من المواقع التي تمّ احتلالُها بالفعل، لكن عندما تطلق العنان للقوى التي لن تكون قادرة على السيطرة عليها بعد الآن، فإنّ الأمور ستتبع مسارها الخاص بلا هوادة: في نهاية المأساة، ستدمّر، وسيكون انتصار البروليتاريا؛ حتميًّا في النهاية.

15. لا شيءَ محدّدٌ أكثرُ من غيره بالظروف الاقتصاديّة من الجيش والبحريّة؛ التسليح وبنية الجيوش؛ تنظيمها؛ تكتيكها واستراتيجيّتها؛ مرتبطة مباشرة بالمستوى الذي بلغه نمط الإنتاج ووسائل الاتّصال ■

الثَّقافَةُ جَوْهَرُ السِّياسَةِ الحَقَّة
مُفتتحُ حِوارٍ تفاعُليٍّ مع كتابَ "تحرير الشَّرق"

عبد الرحمن بسيسو. شاعرٌ وكاتبٌ فلسطينيٌّ/ سلوفاكيا

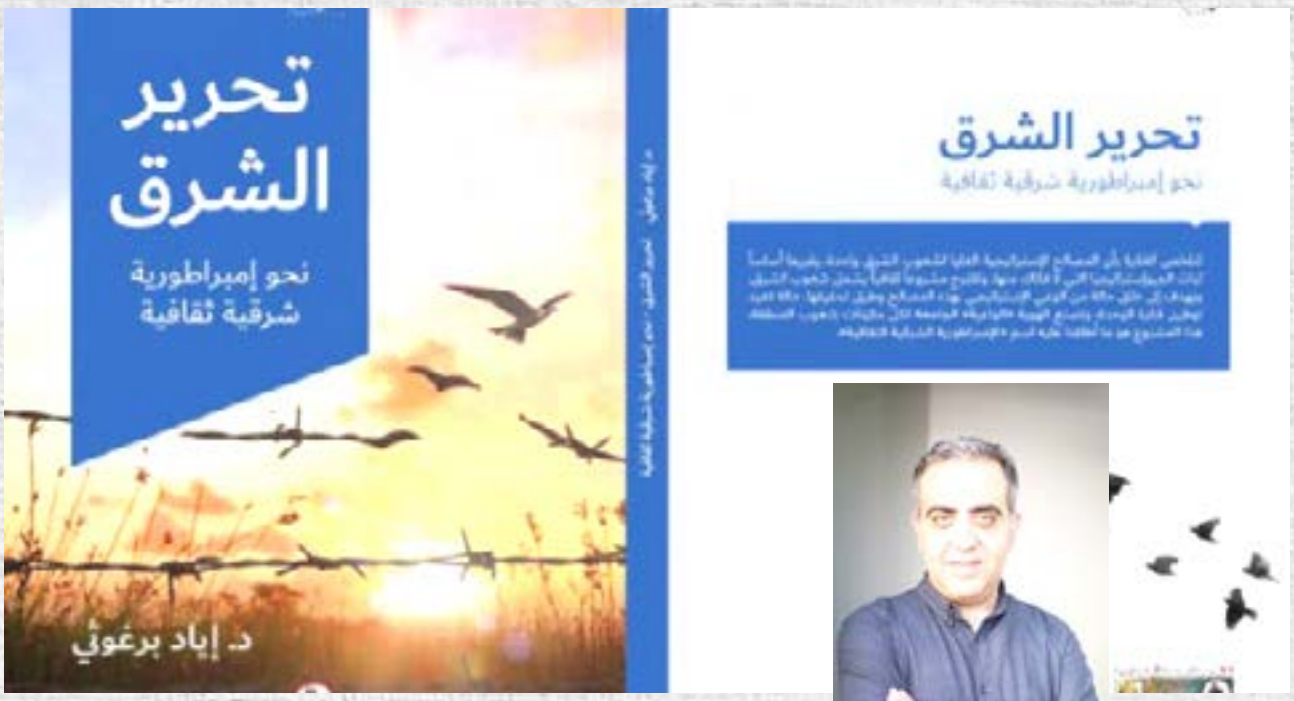

يَنْذُرُ كتابُ الدكتور إياد البرغوثي: «تحرير الشَّرق: نحو إمبراطوريّة شرقيّة ثقافيّة»* نفسَهُ لإشعال جذوات حوارٍ تفاعليٍّ، مفتوح وخلّاق، بين مُثقفي الشَّرق؛ وذلك على نحو يُرادُ له أنْ يُفضي إلى تأسيسِ «إمبراطوريّة شرقيّة ثقافيّة» تَتَأسَّسُ على وعيٍ استراتيجيٍّ عميق، متنوّع المجالات، ومُتعدّد المكوّنات والأبعاد، ويتكفل بتوجيه عُقول المثقفين الشرقيين؛ «الكليّين»، بحسب النّعت الذي يوظفهُ الكاتبُ الذي لم نعثر على دلالة مُحدّدة له على مدى الكتاب، صَوبَ بَلورةِ هُويّة شرقيّة واعية، وصَوغِ رؤيةٍ استراتيجيّة مستقبليّة يُرادُ لها - في تضافرٍ مع مُحفزات الإمبراطوريّة الثقافيّة الشرقية وركائزها الجوهريّة النّاهضة على مُكوّنات الهويّة الشرقيّة الواعية، المُنسجمة والمتماسكة، التي ستنهض الحوارات الثقافيّة المفتوحة ببلورتها لإنهاض مُقوّمات تلك الإمبراطوريّة الثقافيّة عليها - أنْ تُمهّدَ السُّبُل أمامَ إنشاء الإمبراطوريّة الشرقيّة السياسيّة الحديثة التي ستأخذ لنفسها بنية تكوينيّة جديدة غيرَ مَسبوقة في تاريخ تشكل الإمبراطوريات؛ وذلك لأنّها تتأسّس على إعمال مبدأ «اللامركزيّة واللاتمركز» حسب ما نستنبط من ثنايا الكتاب، وعلى تجسيد واعٍ لمُعطيات وعي ثقافيٍّ جيواستراتيجيٍّ مُتعدّد المجالات والأبعاد، وعلى رؤيةٍ استراتيجيّة مُستقبليّة، شاملة ومُتكاملة، ولها أنْ تفتحَ دُروبَ التّصدّي الحاسم للتحدّيات الحياتيّة والوجوديّة التي يُمعنُ الغربُ الرأسماليُّ الاستعماريُّ في فرضها على الشرق: شعوبًا، وأوطانًا، ودولًا، وثقافات أصيلة، ليكبح أدنى إمكانيّة لشروع أيٍّ منها في الخطو صوبَ إدراك المستقبل الذي أمعنَ الوجدانُ الشرقيُّ الإنسانيُّ الجَمْعيُّ الحيُّ في نشدانه، وفي استشراف ممكنات إدراكه.

ولا أحسبني، كقارئٍ يُريدُ أنْ يُجلّي امتنانَه لما جَلّاهُ هذا الكتاب من تبصُّرات وأفكار مُنيرة، ولما أثاره من مُشكلاتٍ وقضايا وتحدّيات ذات أبعاد ثقافيّة، حياتيّة ووجوديّة، جيوسياسيّة وجيواستراتيجيّة، متعدّدة المجالات والأبعاد ومُتشابكتها، ولا تتركّزُ على حيّزٍ بعينه من أحياز الشّرق المُحدّد، بحسب خيار الكتاب، في «المساحة الواقعة بين أفغانستان شرقًا والمغرب غربًا» (ص 5 ومواضع أخرى)، إنّما تشملهُ بأسره، وفي مركزه فلسطين بوصفها أولى ضحايا المشروع الإمبريالي - الصّهيوني وأوّل رافضيه ومُقاوميه، إلّا مُلبّيًا نداءات تلك الجذوات، وذاهبًا للانخراط في حوارٍ تفاعُليٍّ خلّاقٍ مع الكتاب الذي أرادَ جَعْلها أقباسًا تُحفّزُ التّفكيرَ، وتُنيرُ سُبُلَ انخراط حامليها من المثقّفين الشرقيين الوطنيين

66
العودة إلى الفهرس

الإنْسَانيينَ، في حوارٍ فكريٍّ، ثقافيٍّ وسياسيٍّ، تنفتحُ أبوابُ مساراته الاستراتيجيَّة المُتشابكة على أوسَع المدارات، وأبعَد الآفاق، وأعمَق الأغوار التي فيها تَكْمُنُ بُذورُ الجُذُور القديمة القابلة للإنبات والإيناع والإثمار، إنْ أعيدَ غرْسُها، بصحبَة البُذور الجَديدة، في تُربَة الزَّمن الجديد الذي أحسبُ أنَّهُم سينشدُونَ، معَ أسوائهم من المثقَّفينَ المنتمينَ إلى شَتَّى ثقافات العالم الإنسانيَّة الجوهر والتَّجلِّيَات، مطالعَ شُمُوسه الإنسانيَّة الكفيلة بتغييب التَّوحُّشَ البشري مُجَسَّدًا في الرأسماليَّة الاستعماريَّة الغربيَّة ومشروعها الصَّهيونيِّ الذي لا يستهدف الهيمنَة المُطلَقة على الشَّرق، وحسبُ، بَل على العَالم بأسره.

وإذْ يَتوخَّى المشروعُ الذي يبلوره كتاب «تحرير الشرق» الشروعَ في خلق حالة ثقافيَّة هي النَّقيضُ الحاسمُ للحالةُ الثَّقافيَّة التي سعى الغرب الإمبرياليُّ عبرَ مشروعه الصَّهيونيِّ الرئيس والمشاريع الفرعيَّة، المُعلنَة أو المُضمرة، التي واكبت تنفيذه، أو التي نجمتْ ولم تزل تنجُمُ، عن السَّعيّ المحموم إلى ضمان استمرارَه وتأبيد وجوده، إلى فرضها على شعوب الشرق لتؤمن بأنّ «تفكّكها أفضل من وحدتَها، وأنّ قوّتها في ضعفها، وأنّها لن تستطيع العيش خارج السيطرة الإمبرياليَّة عليها» (الكتاب، ص 17)؛ فإنني لأحسبُ أنَّ خيار الانطلاق من «الثَّقافي» بكُلِّ مُستوياته وتشابُكاته وأبعاده، صَوبَ «السِّياسيّ الجوهَريِّ» بكلِّ مستوياته وتشابُكاته وأبعاده، قَدْ أسَّسَ إمكانيَّة وسْم فكرَة هذا الكتاب والمشروع الاستراتيجيِّ الثَّقافي - السِّياسي الذي يدعو إلى بلورته، بالأصالة المعرفيَّة التَّأسيسيَّة، والرَّصانة المنهجيَّة.

وما الأصالةُ المعرفيَّةُ التَّاسيسيَّةُ، والرَّصانةُ المنهجيَّةُ، إلَّا خاصِّيتين جَوهريَّتين واجبتا الوجود في التَّفكير السياسيِّ العميق، غيرَ أنَّنا نَفْتَقرُ وجودَهُما مُتضافرتيِّ الإهاب في كُتُب العُلوم السياسة، وفي التَّحليلات المأخوذة بالتَّعليق الإعلامي المُتَعَجِّلَ على الأحداث السياسيَّة وتطوراتها، اللَّهُمَّ إلَّا فيما نَدَرَ، وإلَّا في ذلك النَّوع من الكتب والتَّحليلات التي تُنهضُ تبصُّراتها على مبادئ، ومعايير، ومنهجيات تحليل، واستراتيجيات تفكير، تنتمي إلى «فَلْسَفَة السِّياسَة» أو «الفلسفة السياسيَّة» باعتبارِها مُكوّنًا ثقافيًّا مَعْرفيًّا رئيسًا؛ فـ«الثقافة»، في جَوهرها الإنسانيِّ وبأعمق معانيها الماديَّة والرُّوحيَّة المُلهمَة، إنّما هي فلسفةُ حَيَاة، وتجليّاتُ وُجُود، ورؤًى مُستقبليَّةٌ استراتيجيَّةٌ التوجّه والمستويات والأبعاد، قبلَ أنْ تكونَ إجراءات عمليَّة ومسلكيَّات وتصرُّفات ووسائلَ وأدوات تُعْمَلُ من قبَل أجْهزةُ السُّلطة السياسيَّة لإدارة الشؤون المجتمعيَّة والدَّولاتيَّة اليوميَّة، وهي إلى ذلك، جَوهرُ السِّياسة الحقَّة، وقلبُها، وصُلْبُ كُل أصلابها، ومَنْبَعُ تجلّياتها المُؤهَّلة للإسهام، بفاعليَّة خلَّاقة، في بناء الوَعيّ الإنسانيِّ الحَقيقيِّ المُغيِّر، والنَّاهض، أساسًا، على إعمال العقل وفقَ منطقه، ومقتضيات إنسانيَّته.

وما دعوةُ الكتاب إلى إطلاقَ حوارٍ استراتيجيٍّ ينهضُ على إعْمال كلّ مُوجِّهات التفكير الاستراتيجيّ ومُقوِّماته وآلياته في مُستقبل الشرق، في حَدِّ ذاتها وفي جوهرها، إلَّا دَعوة صريحة إلى استبدال جوهر السياسَة بقشورها، وعمْقَها بسطحها، وآنيَّتها بَديمومتها، وتناغُمُ توجُّهاتها، وتَماسُك مُكوناتِ رؤاها المستقبليَّة، وجلاء وُضُوحها، وتفاعُلها الخَلَّاق، بتخليطها، وتَفكُّكها، وغُموضها، وتخبُّطها، وبانغلاقها المُفضي إلى إبقاء شُعوبَ الشَّرق ودوله وكياناته الأصيلة، إمَّا رهينَة رَواسبَ ماضٍ مَرير يُوْجِبُ المُستقبل المنشودُ نسيانَه، أوْ ضَحايا مُتحقّقة، أو مُرشّحة لأنْ تكونَ كذلك، لمشروع الاستعباد والاستغلال الرأسمالي الإمبرياليِّ الصُّهيَونيِّ الغربيِّ، الجاري تمديده، وترسيخ هيمنته، ليشمل الشَّرق بأسره، وليس فلسطين وجوارها القريبَ بدءًا من «بلاد الشَّام» فحسبُ!

وجليٌّ تمامًا أنَّ عمليات تحويل شُعوب الشرق وأوطانه إلى «رهائنَ وضحايا» لا تجري عبر تدخلات عسكريَّة، وشَنِّ غزوات، وتكريس احتلالات، تُنجزها تحالفاتٌ «أمريكيَّة»، «ناتويَّة»، «إسرائيليَّة»، وأحيانًا عربية وغير عربيَّة، فحسب، إنَّما تتمُّ كذلك، وفي استباق لها، أو في تواكب أو تعاقب مَعَهَا، تحتَ مُسمَّيات عديدَة، ومشاريعُ فرعيَّة؛ تمزيقيَّة تفتيتيَّة، وتطبيعيَّة تتبعيَّة، لا تكُفُّ عن الانبثاق عَن المشروع الرَّأسماليِّ الإمبرياليِّ الصُّهيوني الغربيِّ للتَّجَسُّدِ في الواقع الجيوسياسي

الرَّخوِ في الأعمِّ الأغلبِ من بلاد الشَّرق وضمنَها، بل وفي مُقدِّمتها بطبيعةَ الحال، الأعمُّ الأغلبُ من «بلاد العَرب» ودولها الواقعَة ما بين «الخليج الثائر» و«المُحيط الهادر» والتي حالتْ سياساتُ الكياناتِ العربيَّة الوظيفيَّة التَّفكيكيَّةُ التَّابعةَ للغرب الامبرياليِّ الصُّهيونيِّ والمأجورةُ لتحقيق غاياته مُقابلَ «حمايتها»، دونَ إدرك دول هذه البلاد أدنى قدر فعليٍّ ومُؤثِّر من رُباعيَّةَ «التَّقارب والتَّنسيق والتَّكامُل والوحدة» التي يَنشدُ كاتبُ «تحرير الشرق» إيجادها بُغية تحقيق غايات الشُّعوبَ والأوطان العربيَّة، والمشرقيَّة، على وجه العُموم، لا غاياتِ أعدائها ومُسْتَعْمريِّها من الرَّأسماليينَ الغربيينَ المُصَهيَنيينَ، وغايات غيرهم من تابعيهم وأذنابهم من حُكَّام تلك الكيانات الوظيفيَّة الرَّخْوة، غيْر القابلة، بأمر التَّاريخ الحقّ وإرادةِ الإنسانِ الإنسان، إلَّا للإبدال ، أو الزَّوال!

وفي هذه الاستبدالات الجوهريَّة، وفي غيرها ممَّا يلازمها، أو ممَّا ينبثق وجُوباً عنها، لَيُعيْدَ السَّياسةَ إلى جوهرها، أو ليُعيدَ جوهرَها المنسيَّ، أو المَسْلوبَ منها عَمْداً وقَسْراً مُحَفِّزين بالأنانيَّة الرخيصة والجشع المُتفاقم، إليها، ما يُفسِّرُ ذهابَ الكتاب، مُذْ عنوانه، إلى «الثَّقافة» بوصفها المدخل الوحيد لأيِّ لونٍ من ألوان التَّفكير الإنسانيِّ الاستراتيجيِّ في المستقبل الشَّرقي المنشود، ومُقتضيات تحقيقه، وشروط إدراكه، وفي تحفيز «لحظته التَّاريخيَّة» على القُدوم عبرَ تأهيل الزَّمن الرَّأسيِّ للتَّمخُّض عنها واستقبالها، وتأهيل «صُنَّاعَ التَّاريخ» المشرقيين الإنسانيينَ على إحداث التَّغيير الاستراتيجيِّ المنشود بإجادة استثمارها مُذْ لحظة قُدومها المُحفَّز بالوعي الإنسانيِّ التَّفاعُليِّ، والفعلَ الجمعيِّ المُغيِّر!

وانطلاقاً من شبكة الاستبدالات الجوهريَّة المُشار إليها للتَّوِّ، وتأسيساً عليها، وأخذاً من مُؤلِّفه بموجباتها التَّبصُّريَّة ومقتضياتها المَنهَجيَّة، وسعياً مُثابراً صَوبَ إدراك غاياتها ومقاصدها، يُبلورُ الكتابُ عدةَ خلاصات جوهريَّة تتكشَّف في عنوانهُ الفرعيِّ، وفي بعض غير يسير من استنتاجات مُقارباته التَحليلية الجيوًاستراتيجيَّة النَّقْديَّة، المُتشعِّبَة الموضوعات ومُتشابكتها، والتي شملتْ، بحسب توالي ورودها في الكتاب، عشرة موضوعاتٍ هي: المشروع الامبريالي الغربي في العالم العربي؛ المشروع الصُّهيوني؛ فلسطين ... من قضيَّة إلى كيان؛ في التَّطبيع؛ الدَّولة الوطنيَّة في العالم العربي؛ الربيع العربي – «المؤامرة» والرَّبيع العربي؛ «داعش» ... والامبراطوريَّة بشكل مُختلف؛ المُثقَّف والامبراطوريَّة الثقافيَّة؛ الهُويَّة الواعية؛ الامبراطوريَّة الشرقيَّة الثَّقافيَّة.

ولعلنا نُكتشفُ هذه الخُلاصات والاستنتاجات باقتباس جذواتهَا الجوهريَّة الوامضة على مدى صفحات الكتاب، لنقرأ في ضَوئها ما لفظُهُ، أو ما مُؤداهُ، أنَّ «المصالح الاستراتيجيَّة العليا لشعوب الشَّرق واحدةٌ يُقرِّرها أساساً ثبات الجيواستراتيجيا التي لا فكاك منها»، وأنَّ «الخلاص يكونُ جمعيًّا أو لا هو أبداً يكون»، وأنَّ «مثقفي الشرق الحقيقيِّنَ، الكُليين»، هم روادُ مشروع الخلاص، ومُبلْوروه، وصَائغو مُكوِّناته، وروافعهُ وحاملوهُ التَّاريخيون، وقادتُهُ المُؤهَّلونَ للعمل، بدأب ومُثابرة، على إنجازه، وأنَّ دورهم الخَلاصيِّ التَّغييري واجب الوجود هذا، إنَّما يُوجبُ عليهم الانخراطَ الجَمعيَّ التَّفاعُليَّ في حوار ثقافيٍّ: جيواستراتيجيٍّ، وجيوسياسيٍّ، يستهدفُ بلورةَ مشروع شرقيٍّ ثقافيٍّ شامل يؤسِّسُ لخلق «حالة من الوعي الاستراتيجي بهذه المصالح وطرق تحقيقها»، و«يُعيدُ توطينَ فكرة الوحدة»، ويَصوغُ «الهُويَّةَ الواعيَة الجَامعة لكُل مُكوِّناتٍ شعوب المنطقة»، ليكونَ هو، عن حقّ، مشروعاً شرقيّاً ثقافيّاً شاملاً، يُؤسِّسُ لإنهاض «الامبراطوريَّة الشَّرقيَّة الثَّقافيَّة» التَّفاعُليَّة الوحدويَّة، والمترابطة الملتحمة، والَّتي ستتكفَّلُ بتمهيد السُّبُل المُفضيَّة إلى انبثاق الامبراطوريَّة الشَّرقية السياسية الحديثة التي سَتغطي، من منظور جغرافي وجيواستراتيجيٍّ وبالاختيار الشَّعبيِّ والدَّولاتيِّ الوطنيِّ والقوميِّ الحُرِّ، أيَّ مساحة من المسافة الجغرافيَّة الممتدَّة «بين أفغانستان شرقاً والمغرب غرباً...»، وذلك مع مداومة السَّعي الثَّقافي – السياسيِّ، التَّفاعُليِّ الحُرِّ، لأنْ تشمل هذه الامبراطوريَّة جميع شُعوب الشَّرق وثقافاته ولُغاته وأوطانه، وأنْ تُوسِّع مداراتِ تعاونهَا التَّفاعُلي الخلاق مع التكتلات والامبراطوريَّات الأُخرى، في شتَّى مناطق العالم، وذلك تحقيقاً للمصالح الاستراتيجيَّة المُشتركة، والمُتبادلة، مع كل الشعوب والأوطان والأمم، ودائماً في ضوء الاستهداء بمبدإ التَّنوُّع الثقافي الإنسانيِّ الخلاق، وبالقيَم الإنسانيَّة الجوهريَّة المشتركة، وفي صُلبها جميعاً منظومات حُقوق الإنْسان والأوطان والشُّعوب والأمم وحُرِّياتهم الأساسيَّة، المُترابطة، وغير القابلة للانتقاص، أو الانتهاك والسَّلب.

أمَّا وقد شارفَ عددُ الكلمات المُحدِّد مساحةَ هذا المقال على الانتهاء، فإنيِّ لآمل أن تكون فحوى فقراته السَّابقة قد أضاءات أمام بصائر القارئات والقارئين فحوى هذا الكتاب اللافت، وأومأت إلى مُمكنات فَتْح حوار تفاعُليٍّ حُرٍّ مع التَّحليلات السِّياسيَّة الَّتي أنجزها، والأفكار والتَّصوُّرات التي طرحها، والتَّوصيفات التي قدَّمها، والمصطلحات والنُّعوت التي وظَّفها، أو ابتكرها، والخلاصات التي بلورها، والمُحدِّدات والمعايير التي وضعها، والمُقترحات الَّتي أبداها، والأسئلة التي أثارها فانفتحت إجاباتُهَا على أسئلة شرعتْ في التَّوالد طالبَةً تأصيل بعضٍ الإجابات المُقترحةَ أو بلورة المزيدَ منها، وذلكَ في سياقٍ يتجاوبُ مَع كثير من مُكوِّنات ما قد دَأبْتُ على كتابته، على مدى أربعَة عُقود، من مقالات، ومقالات موسَّعة، ودراسات وبحوث، تتركَّزُ على تأكيد الخُلاصَة الجوهريَّة التي وجدتها تومضُ في في عنوان كتاب «تحرير الشرق» وفي ثنايا مُقاربَاته العميقة، والَّتي مؤدَّاها أنَّ لا شيءَ، ولا مشروعَ تغيير وتحول، يُمْكنُ أنْ يُعوَّلَ عليه، وأنْ يُحيَا فيُحيِيَ، ويكونُ ذا فاعليَّة راهنة ومُستقْبَل مَفْتُوح على المُستقْبَل، إنْ لَمْ يَتأسَّس، أصْلاً وفي كُل مُكوِّناته وأبعاده وغاياته، على الثَّقافة الإنسانيَّة الحقَّة، بوصفها جوهرَ إنسانيَّة الإنسان، ولُبَّ حَضارته، ومُحفِّزَ خطْوَهُ المُحَرِّكَ صَيرورة التَّاريخ الإنسانيِّ الحق، والذَّاهبَ بهَذه الصَّيرورة، ومعَهَا، صَوبَ إدراك لحظة الخلاص النِّهائيِّ من «التَّوحُّش البشريِّ»، ومُتَابَعَةَ صُعُود مدارج «الكَمال الإنسانيِّ»، الحياتيِّ والوجوديِّ، المُمْكن!

* **صدر هذا الكتاب عن المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، الطبعه الأولى، 2020، ومنه جميع المقتبسات الواردة في النَّص.**

العودة إلى الفهرس

هوامشُ على كتاب «مفهوم الحريّة» للمفكّر عبد الله العروي

جواد العقاد. شاعرٌ وباحثٌ/ فلسطين

الحريّةُ من المفاهيم الملتبسة التي لا يُمكن الاتّفاق على تعريف نهائيٍّ لها أو تأطيرها وَفْقَ رؤية محدّدة، لهذا فإنّ البحثَ في الحريّة مفهومًا مطلقًا لا يعدو كونهُ ضربًا من العبث؛ إذ إننا يجب ألا نبحث في الحريّة بقدر ما نبحث عنها، فيكفي فهم جوهرها مطلبًا إنسانيًّا. والبحث في مفهومها يخضع لسياقات اجتماعيّة أو سياسيّة مؤطرة بالزمان والمكان، وتتقاطع في ذلك مع العديد من المفاهيم الإنسانيّة: الثقافة، الفنّ، الثورة؛ تمثيلا لا حصرًا. ولما تقدّم أعتقد أنّ أهمّ ما جاء في كتاب العروي: «المهمّ في قضيّة الحريّة هو أن تبقى دائمًا موضوع نقاش، بوصفها نابعة عن ضرورة حياتيّة، لا بوصفها تساؤلا أكاديميًّا»؛ فالوصول إلى توصيف لمفهوم الحريّة هو بمثابة موت لها، إذ إنّ الحريّة لا تتحقّق إلا بالمزيد من البحث عنها.

هناك كثيرٌ من الكتابات عن الحريّة، لكنّني هنا أختارُ كتاب «مفهوم الحريّة» لا لقيمة الكتاب فحسب، بل لقيمة الكاتب في الفكر العربيّ المعاصر، إذ إنّ مفهومَ الحريّة عند العروي ضمنَ سلسلة من التأصيل لمفاهيم (مفهوم العقل، مفهوم الدولة، مفهوم الأيديولوجيّة، مفهوم التاريخ)؛ انطلق منها لفهم الحداثة أوّلًا، ثمّ العودة إلى التراث من منظور الحداثة، وهذه الفكرة جعلت لكتاباته قيمةً عاليةً ومغايرةً تمثّلت في الإضاءة على جوانبَ مهمّة في التراث - صراحةً أو ضمنًا - مثل: فلسفة ابن رشد، والفكر المعتزليّ، والفكر الصوفيّ، وغيرهم من المنظومات المهمّشة التي أراها جذورًا فكريّةً عميقة؛ تؤسّس لحداثة عربيّة يستطيعُ الإنسانُ العربيُّ بها التّصالحَ مع ذاته؛ متجاوزًا الاكتفاءَ بالقشور الماديّة للحداثة الغربيّة، كما نرى في الواقع العربيّ المعاصر؛ لأنّ الحداثةَ تضرب عمقَ الثوابت الفكريّة، وتُحدثُ انقلابات جذريّة في الوعي قبل أن تقدّم أي إنجاز ماديٍّ يُسهم في تسهيل حياة البشر. هكذا فهم العروي الحداثة منطلقًا إلى التأصيلَ لمفاهيمَ ثقافيّةٍ واجتماعيّةٍ أصيلةٍ في الوعي

البشريّ، كالحرية. ومن ثَمَّ لا بدَّ من إعادة النظر في فكرة تصنيف العروي: مفكّرًا يدعو إلى قطيعة تامّة مع التراث؛ فالثاني هو الذات القوميّة لأيّ مجتمع أو جماعة بشريّة، إنّما فعليًّا، وباختصار، يدعو لقراءة التراث بعين الحداثة.

في هذه المقالة لا يهمّني عرض كتاب العروي بقدر ما أهتمّ بالإضاءة على بعض الأفكار المهمّة لفهم جوهر الحريّة في الفكر العربي بحسب رؤية الكاتب، لهذا فقد أهمل الحديث في بعض الجوانب؛ نظرًا لطبيعة المقالة.

يقارب العروي بين مفهوم الحريّة في الفكر المعاصر والعديد من المفاهيم في التراث العربيّ، إذ يعدُّها صورًا أوّليّة للحريّة. فمثلًا: يتحدّث عن البداوة؛ فالبدويُّ لا يخضع لقوانينَ اصطلاحيّة مع التسليم بخضوعه للعادات والتقاليد؛ لأنها مع الوقت تصبح جزءًا من طبيعته، ومن هنا أيَّدَ العروي تفسيرَ حدوث الثورات في التاريخ العربي، مثل: الخوارج، والقرامطة، والروافض؛ باعتبار هؤلاء وأمثالهم أكثرَ ارتباطًا بالبداوة التي تمثّل الحياة الحرّة، مع التأكيد على الفرق بين البداوة واقعًا مُعاشًا، وتصوّرها في ذهن الحضري. ويرى العروي أنّ العشيرة تعطي أفرادها نوعًا من الحصانة ضدّ الدولة أو الكيان الأكبر؛ فالفردُ يخضع للعشيرة وعاداتها التي يؤمن بها إيمانًا عميقًا، لكنّه لا يخضع لقوانين الدولة المتغيرة، التي تعارض مصالحه أحيانًا. كما يفهم التقوى بأنّها تَحَرّرٌ من السلوكيّات السيئة والشهوات، ومن ثَمَّ هي صورةٌ للحريّة.

أمّا الصورة الأهمّ للحريّة - من وجهة نظري - فهي التصوّف، وقد أشار لها الكاتبُ في أكثرَ من موضع، إيمانًا منه بأهمّيّتها في الفكر الإنسانيّ عامةً، وقد كان واعيًا بجوهر الفكر الصوفي؛ فهو ليس اعتزال الحياة بل إعادة قراءة لها، إذ يقول: «صحيحٌ أن التّجربةَ الصّوفيّةَ فرديّةٌ ومنافيةٌ للحياة الجماعيّة، بيدَ أنّها تشكّل مكسبًا ثقافيًّا بالنسبة لجميع المسلمين»، وهذا ما أكّدتُ عليه بصورة أكثرَ وضوحًا في كتابي «تأمّلات في الصوفيّة الجماليّة» فكتبتُ: «بالتأمّل في تاريخ الصوفيّة وسير أعلامها الأوائل؛ نجد أنّها ارتبطت بالسياقات الحياتيّة المتنوّعة وأثّرت فيها، وهذا نقيض ما علق في اعتقاد العامة عن الصوفيّة، بأنّها زهدٌ وانقطاعٌ عن الحياة، هذا تصوّرٌ خاطئٌ ناتجٌ عن قلّة وعي بجوهر التصوّف وعدم قراءة شموليّة واعية للتراث الصوفي. في السياق السياسي، مثلًا: راح كثيرٌ من أئمة الصوفيّة ضحيّةَ اضطهاد السلطات السياسيّة لخلافهم معها ومع علماء السلاطين. أمّا الصوفيّة في السياق الاجتماعي قد دعت إلى المحبّة بين الناس دون النظر إلى عرق أو دين، بل إنّ المحبّة من أهمّ الأسس التي قامت عليها الصوفيّة»، هذا يعني أنّ التصوّف ليس بحثًا عن حريّة فرديّة فحسب، بل تبحث عنها سياسيًّا واجتماعيًّا وَفْقَ رؤيةٍ جديدةٍ للعالم والمجتمع والإنسان.

هذه أهمّ الأفكار المطروحة في الكتاب، التي يجب مناقشتها دائمًا في الفكر العربيّ المعاصر، مع العلم أنّني لا أقلّل من قيمة القضايا الأخرى محلّ النقاش في الكتاب، مثل: الليبراليّة وتأثّر المفكرين والباحثين العرب بها، وإشكاليّة فهم جوهرها تبعًا لمراحل تطوّرها وخصوصيّة كلّ منها؛ فأنا منحازٌ إلى بناء حداثة عربيّة لها مفاهيمُها وخصوصيّتها، وهذا لا يكون إلا بإحداث اختراق للعقل الجمعي، وهدم المؤسّسات السلطويّة ومنطلقاتها الفكريّة، وإعادة بناء الفكر العربيّ وَفْقَ المنظومات الفكريّة المهمّشة - وقد أشرنا إليها - كما فعل إلى حدٍّ ما بعض المفكّرين العرب المعاصرين، وأذكر منهم بالتحديد، لغاية في نفسي: نصر أبو زيد، وأدونيس.. ولعلي أوضّح ذلك في بحثٍ أو مقالةٍ أخرى■

خطابُ الضحيَّة
في رواية «حدث في برلين» لهشام الخشن

د. نهلة راصيل. ناقدةٌ وأكاديميّةٌ ومترجمة/ مصر

نُحاولُ رَصْدَ التاريخ السياسيّ وأنثروبولوجيا سياسات الهُويّة في الوطن العربي، على مرحلتين؛ الأولى: الممتدّة على مدار مئات السنين من حكم الإقطاع العثمانيّ، ضمن ثلاثيّة؛ مركزيّة إقطاع سياسيٍّ لعائلة آل عثمان، الدين الإسلامي، والجيش – العسكر. والثانية (1) التي لم تقطع مع الأولى، بل شكلت امتدادًا لها، لكنّها جَسّدَت نمَطًا يختلفُ في الشكل، عندما تمّ توزيعُ السلطة المركزيّة السياسيّة للاقطاع العثمانيّ، في دويلاتٍ ونظمٍ سياسيّة، وُلِدَتْ من رحم سايكس بيكو ووعد بلفور.

فكان اختراعُ روايات صهيونيّة مرافقة لتلك الأحداث التاريخيّة لمنح شرعيَّة للاستيلاءً على أرضِ فلسطين، من أهمّ العوامل التي حافظت على إحياء ذاكرة الهولوكوست حاضرةً في أذهان العالم رغم ضعف الأدّلة على وقوعها بهذا الشكل من الخصوصية، وتحديدًا، في ظلّ التغييب الكامل للرواية الفلسطينيّة عن النكبة. وكان اختلاق الرواية الصهيونيّة القائمة على استهداف النازيين لليهود وحدهم لإبادتهم هدفًا أساسيًّا روّجت له الحركة الصهيونيّة لتحقّق مصالحها الخاصة المرتبطة بترك اليهود لأوطانهم الأصليّة ودفعهم لاستيطان فلسطين بدعوى إنقاذهم من الاضطهاد الأوروبي.

وعلى الصعيد الآخر، أثارت بعض السرديّات العربيّة سؤال الهولوكوست وضحاياه من اليهود وغيرهم من الأقليات، ووضعت أحداثه التاريخية موضع المراجعة؛ بهدف محاولة كشف افتعال الرواية الصهيونيّة حول ما ارتكبته ألمانيا النازية تجاهَ اليهود ومحاولة استغلال الأحداث لتبرير الاستيطان اليهوديّ بفلسطين. وقد تمركزت المدوّنات السرديّة العربيّة – في معظمها – حول تجربة ما بعد الحرب، أي رصد آثار الحكم النازي على مختلف الأمم – وليس اليهود وحدهم – وما سببه من دمارٍ ماديٍّ ونفسيٍّ للبشرية عقب انتهاء الحرب العالميّة الثانية.

تعرّض رواية «حدث في برلين» (2018) للكاتب المصري «هشام الخشن» (1963–) سبل استدعاء الشخصيّة اليهوديّة الضحيّة/ الناجية من أحداث الهولوكوست، وتسرد أحداث العنف التي تعرّض لها اليهود في ألمانيا النازية بداية من «ليلة الكريستال» – ما بين التاسع والعاشر من نوفمبر 1938– مرورًا بإرسالهم إلى معسكرات الإبادة النازية، وحتّى هروب الناجين منهم وملاحقتهم لفلول النازيين وأعوانهم، وتسلّط الرواية الضوء على الجانب الإنسانيّ ووقوع الأفراد، من اليهود والألمان، ضحايا لطغيان زعمائهم؛ وذلك عبرَ إدانة التاريخ الإنساني الذي يخلد الزعماء رغمَ طغيانهم ويتناسى الضحايا رغم معاناتهم.

تحكي الرواية قصة «مائير» اليهودي وأسرته عقب تعرّض متجره للرهونات إلى الهجوم والتدمير أثناء موجة العنف، التي تعرّض لها يهود ألمانيا بـ»ليلة الكريستال» وإنقاذ جاره الجنرال الألماني «شميدت» لابنته «راشيل» من بطش الشباب

العودة إلى الفهرس

الألمان الذين اعتدوا عليها وعدّوها من «أعداء الوطن». وهو التعاطف الذي أفقده عمله لاحقًا، حيث أحيل للتقاعد بسبب تدخله لحماية الجارة اليهودية في تلك الليلة.

تتابع الرواية حكاية «راشيل» - ابنة مائير اليهودي - الضحية الوحيدة الناجية من الأسرة التي هلك جميع أفرادها في معسكر الإبادة النازية «أوشفيتز»، بالتوازي مع حكاية كلّ من «ليليان» و«هيلدا» - ابنتا الجنرال الألماني شميدت - التي وقعت كلٌ منهما ضحيّةً للنظام الاستبدادي الحاكم بألمانيا؛ حيث تفقد الشقيقة الصغرى «هيلدا» زوجها وابنتها إثرَ انقسام ألمانيا إلى شرقيّة وغربيّة، بينما ترتحل الكبرى «ليليان» بين إيطاليا ومصرَ وشيلي هربًا من اليهود «صائدي النازيين» الذين تعقبوها بسبب عملها السابق سكرتيرةً لدى أحد كبار الضباط بجهاز الأمن العام للرايخ.

وتنتهي أحداث الرواية بالتقاء ابنتي هيلدا وليليان - جريتا وليلى - في ألمانيا، حيث تركت لهما الشقيقتان إرثًا ثمينًا ليتشاركانَ فيه، ويحلّان المشاكل الخاصّة بملكيّته، وهو آلةُ كمان ثمينة القيمة أهداها «مائير» اليهوديّ قبل محاولة رحيله عنَ ألمانيا إلى جدّهما الجنرال «شميدت»، وعن طريقها تنفتحُ من جديد صفحات الماضي التي تتلاقى فيها مصائرُ اليهود والألمان فيّ برلين، عن طريق صفقة تعقدها الحفيدتان مع اليهوديّة «راشيل مائير» يخرج منها جميع الأطراف فائزين.

اختار الكاتب سرد روايته بضمير المتكلّم على لسان «ليليان شميدت». التي تنقل لنا حكاية تشتتها في أنحاء متفرقة من العالم بسبب مطاردة الإسرائيليين لها لاتهامها بالمشاركة في عمليّات إبادة يهود ألمانيا أثناءَ الحكم النازي. وتنقل لنا - عبر وعيها الفردي - الواقع التاريخي آنذاك بتفاصيله المتشابكة المتعلّقة بعلاقة اليهود بغيرهم في ألمانيا أثناء الحرب وبعدها. وقد ساعد ضمير المتكلّم على نقل طبيعة التجربة وخصوصيتها، فالفترة التاريخيّة التي تتعرّض لها هي فترةٌ مضطربةٌ ومأزومة، أراد الكاتب أن يؤرّخ لها من خلال وجهة نظر الراوية التي عايشت الأحداث، وكانت جزءًا منها.

التعاطف مع الضحيّة:

جسدت الروايةُ التراوح بين التعاطف مع ضحايا الهولوكوست من اليهود، والتشكيك في تفاصيل الأحداث، ومن ثمَّ إنكار الفرادة الخاصة بإبادة اليهود وحدهم. ظهر هذا التأرجح بوضوح على شخصيّات رواية «حدث في برلين» التي تعاطف بعضهاً مع ما يحدث ليهود ألمانيا منذ أحداث ليلة الكريستال، بينما رأى آخرون أنّه من الواجب التخلّص منهم بوصفهم من «أعداء» الوطن. فبينما يتدخّل الجنرال الألماني «شميدت» لحماية جارته اليهوديّة «راشيل» من هجوم الشباب الألمان المتحمسين أثناء الشغب الذي وقع تلك الليلة، نجد ابنته «ليليان» تتنكر لفعلته وتراها خيانة لألمانيا العظمى.

أثارت الرواية بين ثناياها ذلك الشعور بالذنب تجاهَ الضحية اليهوديّة في ألمانيا، من خلال محاكمة «أدلوف أيخمان» أحد المتورطين في نقل اليهود إلى معسكّرات الاعتقال وإبادتهم، ولكن تظلّ إدانة النظام الحاكم وجرمه تجاهَ شعبه هو الأصل فيما ارتكب من جرائم، فأيخمان وغيره لم يكونوا سوى جزء صغير من ماكينة البيروقراطيّة التي لم تدع لهم أي مجالٍ أن يحسّوا بإنسانيَتهم، ومن ثمَّ أن ينتظر منهم العمل تجاه ما هو إنساني، وذلك ليس تسويغًا لفعلتهم بل إدانة بصورة أشمل من اختزالهم في حادثة، وهو ما أكدته الرواية عبرَ تأكيدها أن الشعوب جميعًا ضحايا لزعمائها عبر التاريخ:

«على مدار شهرين أصبح العالم يتابع عن كثب تلك المحاكمة، وما تكشفه من مزاعم الجرائم الوحشيّة التي قام بها بشرٌ ضدّ بشرٍ مثلهم. في ضوء عدم تحصلهم على متهمين آخرين، ألصق الإسرائيليّون كلّ تهم النازية بمن كان تحت أيديهم. في وسط هذا الفوران الإعلامي، عادت النازية وجرائمها لتؤرّق من جديد ضمائر الألمان، بعدما كانوا قد نجحوا في المضي قدمًا متصورين أنهم أغلقوا ملفًا بشعًا وملوّثًا من تاريخهم المعاصر» (الرواية، ص 62).

من هنا يمكن القول إنّ التعاطف مع الضحية - سواءً كانت ضحيةً لنظامها الحاكم أو ضحيةً لاضطهاد عنصريٍّ معيّن - هو السمة الأبرز بين شخصيات الرواية؛ حيثُ حاول كاتبها أن يؤكّد من خلالها أن القدرة على الشعور بالتعاطف مع الضحيّة التي تقاسي نوعًا من المعاناة - أيًّا كان انتمائها وهويتها ودينها - يعدُّ واجبًا أخلاقيًّا حتميًّا لا يستهان به.

توثيقُ ذاكرة الهولوكوست:

عكستِ الروايةُ حرصَ اليهود على تخليد ذاكرة الهولوكوست مقارنةً بالمحاولات المستمرّة لمحو ذاكرة النكبة الفلسطينيّة، فإبقاء ذكرى ضحايا النازية حيّةً وتوثيق كلّ ما يتعلّق بهم من معلومات، يقابلها دائما تغييب ضحايا الجانب الآخر / الفلسطيني وإسكات حكاياته، وقد احتلت الشخصيّة اليهوديّة الناجية من الهولوكوست الصدارة في رواية «هشام الخشن» الذي اختار أن يخرج في روايته عن الشكل النمطي الشائع عن الشخصيّة اليهوديّة، وفضّل أن يجسّد الشكل المعقّد لتلك الشخصيّة التي مرّت بتحوّلات عديدة إثرَ ما تعرّضت له من أهوال بتلك الفترة دفعتهاً إلى تكريس حياتها لتوثيق الأحداث ومحاكمة المسؤولين عنه من ناحية، وللتعافي من آثاره السلبيّة عليها من ناحية أخرى، مثلمًا نجدُ شخصيّة «راشيل مائير» التي اختار لهاً القدر أن تصبح من الناجين، فحرصت على توثيق تجربتها بالأوشفيتز وروايتها للأجيال اللاحقة، كما تخصّصت في دراسة/ تدريس تاريخ اليهود بألمانيا.

وكذلك «شيمون فايتسمان» الذي كرّس حياته للقضيّة ذاتها، ولكن بطريقة مختلفة، وهي ملاحقة كلّ المتورّطين في ترحيل يهود ألمانيا، وإبادتهم بمعسكرات الاعتقال النازية وتقديمهم للمحاكمة، حتى صار - هو وكثيرون مثله - معروفين بـ «صائدي النازيّين» الذين يبذولون جهودًا كبيرةً في تعقّب فلول النازيّين الهاربين في بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبيّة، ومطاردتهم حتّى إلقاء القبض عليهم.

وبذلك يتّضح التضامن في الهدف الأساسي بين جميع الشخصيّات اليهوديّة بالرواية، حيث تتكامل جميعها في سعيها نحو حماية ذاكرة الهولوكوست وتفاصيلها، وتتباين فقط في أسلوب توثيقها. وهو ما تجسّد في اعتراف «شيمون فايتسمان» بأهميّة الدور الذي تقوم به «راشيل مائير» والعكس، كما يتّضح في حوارهما التالي معًا:

«لاحظت راشيل صدمته من ردها حين طال صمته؛ فبادرت تلطف الأجواء:

- لا تزال تصطاد النازيين... أتابع أخبارك وانتصاراتك.

-لم أندم يومًا على عمر أمضيته في هذه القضية... الوحشية التي عشناها على أيديهم أوجبت ألا نتركهم يفلتون بما فعلوا... المحزن أن صوتنا خفت من جديد والناس نسوا معاناتنا... لا يمكن أن نسقط من ذاكرة الأجيال... لا بد أن نستمر في تذكيرهم بما اقترف أجدادهم وآباؤهم. ...

سكت طويلًا قبل أن يستكمل حديثه وهو يرشف من كوب الماء الذي أمامه ويعود ليمسح العرق الذي تصبب على جبينه. لم تفهم راشيل سبب توتره البادي واختارت أن تظل على صمتها منتظرة خطوته التالية. لم تفهم لم توجست مما كان على وشك قوله ولكنه إحساس تملكها.

-أنا أيضًا متابع لك ولأبحاثك وكتاباتك، وأعرف أنكِ بطريقة مختلفة قد كرستَ حياتكِ لقضيتنا.

... حين سألته كيف توصل إلى هذه التفاصيل، فسر لها ذلك بأنه وقت اعتقاله في معسكر أوشفيتز قابل من كان يعرف مائير الذي حكى له قصته مع شميدت والكمان.

- وكما تعرفين لم يكن لنا سوى الحكايات نتناوب سردها في معسكرات الموت. في ظلام الزنازين المغلقة تناوبنا همس حكاياتنا لعل أحدنا يعيش ليرويها. لم يكن أي منا متأكدا أنه سيكون حيًا في اليوم التالي فأصبحنا كمن يفرغ ذاكرته للآخرين حتى لا تنقطع خيوط الذكريات مع من سيصيبه الدور منا» (الرواية، ص 210- 211).

من هنا يمكن القول: إنّ الكاتب حاول في روايته الخروج بشخصياته اليهودية عن المنحى التنميطي التقليدي الذي يؤطرها في بعض التصورات الجاهزة مسبقًا، فاستدعى جانبًا جديدًا بها يجسّد صورة اليهوديّ الناجي من الهولوكوست، وإصراره التام على توثيق تفاصيلها باستمرار، وترسيخها في أذهان الجميع بوصفها الأحداث التاريخيّة الأكثر عنفًا في العالم.

إدانة التاريخ الرسمي:

تصوّر الرواية أنين الضحايا بأنواعهم كافة، وتدين الأنظمة الحاكمة التي تظلم شعوبها، وتحقق مصالحها على حساب معاناتهم، ليصبح التاريخ الباقي هو تاريخ الزعماء المدون من زاوية المنتصرين فحسب، بينما تتلاشى حكايات أولئك الضحايا وتخفت ذكراهم بمرور الزمن. مثلما انعكس في مصير الألمانيّة «هيلدا شميدت» التي فقدت زوجها وابنتها الرضيعة إثرَ انقسام ألمانيا إلى قطاعين شرقي وغربي وإقامة أسوار شائكة تمنع سكان برلين الشرقية من العبور إلى برلين الغربيّة إلا بتصاريح، وهو ما انعكس كذلك في مصير ساردة الرواية وشخصيّتها الرئيسة الألمانيّة «ليليان شميدت» التي ظلّ صائدو النازيين يطاردونها طول حياتها رغم عدم مشاركتها في أية عمليات ترحيل أو إبادة ليهود ألمانيا، مما تسبب في هروبها المستمر بين ألمانيا ومصر والأرجنتين وفقدها للاتصال بأختها، وأخيرًا اضطرارها للتنازل عن رضيعتها لأسرة مصريّة تتبنّاها، وتقوم بتربيتها خوفًا من إلحاق الضرر بها بالمستقبل.

وذلك بجانب معاناة اليهوديّة «راشيل مائير» وأسرتها عندما قرّر النظام النازي التخلّص من الفئات التي اعتُبرت – من منظور النازية – غير نافعة مثل اليهود والغجر والكاثوليك والمعارضين السياسيين والمرضى والمعاقين والسلاف والبولنديين والروس، فمن المعروف أن سياسة هتلر كانت تتربص بكل الأقليات العرقية التي يمكن أن تعوق تحقيق الوحدة الألمانية، وقد تساوت ألمانيا في ذلك مع معظم الدول الأوروبيّة التي سعت إلى تحقيق قوميّتها على حساب الأقليّات الموجودة فيها.

من هنا، تفتح الرواية قضيّةَ إلزام ألمانيا بدفع تعويضات لليهود الناجين من الهولوكوست ولإسرائيل باعتبارها الدولة التي ترث حقوق الضحايا اليهود، وتستنكر محاولات الصهاينة احتكار دور «الضحيّة» لليهود وحدهم دونَ غيرهم من الجماعات أو الأقليّات، حيث تُصوّر الإبادة بوصفها جريمةً موجّهةً ضدّ اليهود فقط، رغم وجود ضحايا آخرين لهتلر، ولغيره من الزعماء الدمويّين على مرّ التاريخ:

«سأعيد سؤالي لعلي أكون أكثر وضوحًا: هل تم تعويض البولنديين والسلافيين والغجر الذين قتلهم هتلر مع اليهود في أفرانه؟ هل سمع العالم صوت أنين هؤلاء، مثلما سمع عن مأساة اليهود؟ هل تم تعويض الهنود الحمر في أمريكا، أو الأرمن على ما تعرضوا إليه من مذابح علي يد الأتراك؟ ولعلي أسألك هل اعترف الأتراك بما فعلوا بالأرمن؟ لا أقلل بأي حال من فظاعة ما عانى منه اليهود تحت حكم الرايخ الثالث، ولكنني أشير لضحايا آخرين وبنفس الكثرة، لم تصل مأساتهم لمسامع العالم كغيرهم.. أو لنقل أن أصواتهم كانت خافتة، لم تؤثر بالدرجة الكافية في ضمائر البشر» (الرواية، ص 218).

كما تطرحُ الروايةُ أمامَ الضمير العالميّ ضحايا الاستيطان الصهيونيّ من الفلسطينيّين الذين شرّدوا في بلدان الشتات، وقُتلوا دفاعًا عن وطن سُلب منهم دون وجه حقّ، وغيرهم من ضحايا الصراع العربيّ الإسرائيليّ في مصر ولبنان في فترات الحروب وبعدها: «لا من فضلك، دعني أواصل تساؤلي.. من يعوضني عن أبي الذي مات في حرب يدفع بها من اعتدوا على أرضه؟ هل توقف العالم عنده أم أنه أصبح مجرد رقم في مسلسل الضحايا؟ هل توقف العالم وحاول تعويض ضحايا صبرا وشاتيلا، أو دير ياسين؟ أم أن الآلة الإعلامية لم تجد فيهم مادة كافية للإثارة؟ أم لعل تلك الآلة موجهة لما يريده المسيطرون عليها دون غيره؟» (الرواية، ص 218- 219).

وهكذا، يمكن القول إنّ الكاتب يسعى في روايته إلى تفكيك الخطاب - الإسرائيليّ والعالميّ- الذي يمرّر أنّ اليهوديَّ وحدَهُ هو الضحيّةُ الأولى والأخيرة للنازي وما على أوروبا والعالم الغربيّ إلا الاستمرار في دفع ثمن جريمة هتلر وأعوانه بحقّهم، وأنّ استيطان فلسطين لم يكن سوى حلٍ لإنقاذ اليهوديّ وتعويضه. كما أنّ الرواية ترفض فكرة استغلال القيادات الصهيونيّة لما وقع لليهود في بلدان أوروبا لتبرير إدارتهم الوحشيّة لأحداث النكبة، وتحويل دورهم من «جلاد» إلى «ضحيّة» واعتبار الفلسطينيّين - في النهاية - ما هم إلا «ضحايا الضحايا»، وتؤكّد أنّ الاعتراف بما وقع لليهود في أوروبا لن ينفي جريمتهم في حقّ الفلسطينيّين وغيرهم من ضحايا الصراع العربيّ- الإسرائيليّ.

فالروايةُ تقومُ - في النهاية - على تيمةٍ رئيسة تتمحور حولَ إدانة التاريخ الرسميّ الذي يسجّل انتصارات الزعماء الديكتاتوريّين، ويسقط من صفحاته الضحايا من الشعوب الذين يدفعون ثمن شطط هؤلاءِ القادة أو انحرافاتهم ■

العودة إلى الفهرس

أساطيرُ الأوّلين

عبد الرزاق دحنون. باحثٌ وكاتبٌ سوريّ/ تركيا

كانت الأساطيرُ من أوائل القيم المعرفيّة التي أبدعها البشرُ عند العتبة الأولى في سلّم رقيّهم الحضاري، ففي المجتمع البدائيّ كانت هذه الأساطيرُ الوسيلة الأساسيّة لفهم العالم الغامض الذي يعيش فيه البشر، حيث تعدُّ أقدمَ شكل من أشكال إدراك هذا التنوّع الكبير في مظاهر الطبيعة المحيطة بالإنسان من كلّ جانب. وقد زرع الوعي البشريّ الطبيعة بمختلف الأنفس في مرحلة مبكرة من تطوّر المجتمع، فقد تلقت كلّ ظاهرة من ظواهر الطبيعة الملحوظة نفسًا معيّنة. ولم تكن قد انعكست في هذه الأنفس صلات واقع حياة الناس وعلاقاتهم، وإن كانت صورتها فيها الكثيرُ من الخيال؛ لأنّ المجتمع البدائيّ لم يعرف علاقات السيطرة والتبعيّة، لذلك لم تجد مثل هذه العلاقات مكانًا لها في عالم القوى الفوقيّة الذي صنعتها المخيّلة البشريّة. وقد اعتقد أجدادُنا الأوائل بأنّ النفسَ قادرة على التجسّد، فالعالم في نظرهم مسكونٌ بالأنفس الطيبة، والأنفس الشريرة التي تؤثر على سلوكهم تأثيرًا كبيرًا. فإنّ الحجر أو الشجرة أو الجبل، ناهيك عن أنواع الحيوان، لها نفسٌ ويمكنها أن تؤثر في حياتهم اليوميّة. وهنا لا بدّ لي من الإشارة إلى أنّ كلمة «نفس» وردت عند أهل مملكة «إبلا» في موقع «تل مرديخ» في محافظة إدلب في الشمال الغربي من سوريّة في منتصف الألف الثالث قبل الميلاد بلفظ (نوبوشتوم) وهي أصل كلمة نفس العربيّة، التي من معانيها، فرد، أو شخص، ومنها تسمية دائرة الأحوال الشخصيّة «دائرة النفوس».

وما أنّ هلّت تباشير المجتمع المستقرّ على ضفاف الأنهار والسهول الخصبة القابلة للزراعة، وتهجين الحيوان، وبناء المساكن من الطوب المشوي بأشعة الشمس، في مختلف أرجاء العالم، حتّى أخذت تظهر أساطيرُ أكثرَ تعقيدًا، وتتحوّل هذهِ إلى رواياتٍ وحكاياتٍ متسقة، يرتبط بعضها ببعض وتؤلف في النّهاية عالمًا من الأساطير الواسع الطيف. وقد أظهرت الدراساتُ المقارنة لقصص مختلف الشعوب عن وجود تلاقح فيما بينها، يعود في أصله إلى مفهوم الاستعارة، فمثلما يستعيرُ القمرُ نورَ الشمس ليعكسَهُ ضياءً ساحرًا على الأرض، استعارت الشعوبُ الأساطيرَ من بعضها، بعد أن تكون الأساطيرُ المقتبسةُ قد أخذت مكانها المدرك في حياة الشعب الذي اقتبسها، وفي رؤاه، بما يتلاءم وظروفَ حياتِهِ ومستوى التطوّر الذي حقّقه.

وقد تشكّلت المقدّماتُ الرئيسةُ للفكر الأسطوريّ؛ لأنّ الإنسان البدائيّ لم يكن قد أصبح قادرًا على فصل ذاته عن الوسط المحيط، الطبيعيّ والاجتماعيّ، فقد أضفى الإنسانُ صفاته الذاتيّة على مواضيع الطبيعة، ونسب إليها الحياة والأحاسيس البشريّة. وما نشهده اليوم من دعوة بعض الجماعات البشريّة لترك المدن الكبرى التي تسحق أحلام البشر، والعودة لحياة الطبيعة البكر إلا انعكاسًا لتوق النفس الإنسانيّة إلى عصورها البدائيّة. والتعبير عن قوى الفضاء الكونيّ وصفاته وأجزائه على أنّها شخصيّاتٌ محدّدة، محسوسة، حيَّة، هو الذي خلق الفكر الأسطوريّ الغريب المبتكر، إذ غالبًا ما تمثل الفضاء في الأساطير عملاقًا حيًّا يمكن أن يتألّف العالم من أجزائه، ويصوّر

الأجداد الكائنات الحيَّة على أنّها ذات طبيعة ثنائيّة على شكل حيوانٍ وعلى شكل بشر، وهذا في اعتقادي ما يفسّر أحد أسرار التماثيل المزدوجة التركيب المكتشفة في حقبة ممالك المدن الأولى في وادي الرافدين والهلال الخصيب.

يُدرك الوعي البدائيّ محتوى الأسطورة على أنّه حقيقةٌ واقعيّة؛ لأنّها إدراكٌ حقيقيٌّ لواقعٍ معطى في صورة حاضرٍ مستمرّ. إنّ عُدم القدرة على إقامة حدٍّ فاصلٍ بين الطبيعيّ والخارق قد حوّل الفكرَ الأسطوريّ إلى نظام رمزيٍّ فريد، جرى إدراك العالم من خلاله، ويمكن أن تستمرّ بعض سمات الفكر الأسطوريّ حيَّةً في وعي الناس إلى جانب عناصر المعارف الفلسفيّة والعلميّة الأخرى. ففي أيامنا هذه ما زالت الأساطير الدينيّة تُستخدم على نطاقٍ واسع في الموروث الشعبي والوعي الاجتماعيّ في البيئات الحضريّة والريفيّة على حدٍّ سواء، حيث يرى كثيرٌ من العلماء الذين درسوا الأساطير دراسةً منهجيّةً بأن الانقسام الاجتماعي، وما رافقه من انقسام العمل الذهني عن العمل العضلي أديا إلى انفصال الطبيعيّ عن فوق الطبيعي، ومن ثَمَّ بروز الأساطير عالمًا خاصًا يقف فوق العالم الطبيعي ويسيّطر عليه، ومن هنا تشكّلت فكرة الدين في الوعي البشري؛ غيرَ أنّ الدين ليس مجرّد حقائقَ فريدة لفهم العالم فهمًا أسطوريًّا، ولو كانَ الأمرُ كذلك لانهار التصوّر الدينيّ عن العالم منذ زمنٍ طويل؛ إذ لا يخفى أنّه ليس من الصعب إثبات عدم وجود أيّة أسسٍ مجرّبة لدى مثل هذا التصوّر عن العالم، ولأمكنَ من ثَمَّ استبداله بصورةٍ علميّةٍ واقعيّة عنه. لكن الأمر يكمن في أنّه تنبثقُ عن التصوّر الدينيّ عن العالم، ومن الإيمان بأنّ ربًّا خلق هذا العالم، ويتحكّم في شؤونه، صغيرها وكبيرها، نقول تنبثقُ عن هذا كلّه صلةٌ عاطفيّةٌ معيّنةٌ تربطُ المؤمن بخالقه، تنبثق عنه آمالٌ بشريّة، تطلّعات، أوهام، أشواق، رغبات ومساعي، وهذا الجمع من الأحاسيس والعواطف التي خلقها الدين في النفس البشريّة، هي التي تجعلُ منه قوّةً حيويّةً مهيمنة.

عندما تمَّ التلاقحُ بين الأساطير والدين

في الوعي البشريّ نتج المقدّس، والمقدّس نمطٌ من أنماط علاقة البشر بأصل الأشياء يغيبُ فيها البشرُ ويظهرُ مكانهم أقران لهم، أي كائنات خياليّة خارقة؛ إذ لا يمكن للمقدّس أن يظهر إلا إذا غاب شيء ما من الإنسان، والإنسان الذي يغيب هو الإنسانُ شريك الطبيعة في تكوين نفسه، الإنسان الذي شكّل أسلوب وجوده الاجتماعيّ وكيانه الاجتماعيّ؛ فطبيعةُ البشر لا تجعلهم يعيشون في مجتمع وحسب - كبقيّة الحيوانات الاجتماعيّة - بل تجعلهم ينتجون مجتمعًا ليتمكّنوا من العيش. وبازدواجيّة البشر وابتداعهم لأقران خياليين غير موجودين، وأقوى من البشر الحقيقيين يجعلهم يبدون لا كفاعلين وخالقين جزئيًّا لأنفسهم إنما كمنفعلين؛ فازدواجيّة البشر تترافق مع تشويهٍ وحجبٍ للواقع وقلبٍ للعلاقات السببيّة. لكن حين يغيبُ الإنسان الحقيقيّ عن الأصول، حين يزدوج بالفكر مبتدعًا كائنات خارقة أقوى من الإنسان، ينشطر الواقع الإنساني، ويصبح البشر الحقيقيّون غرباء جزئيًّا عن أنفسهم، يكون ذلك بفعل آليّة لا تتعلّق بالفكر وحده. فابتداعُ هذه الكائنات، وإنتاج حكايات تروي مغامراتهم، وإعداد طقوس تحتفي بهم وتعيد إحياءهم بين البشر، كل ذلك يقتضي عملًا للفكر، عملًا واعيًا يحرّك في الوقت ذاته بُنى لا واعية في الذهن. ويكمن الأمر الجوهريّ في أنّ الأساطير هي تفسيرٌ لأصل الأشياء يعطي شرعيةً لنظام الكون والمجتمع بإحلال بشرٍ خياليين لم يدجنوا النبات والحيوان ولم يبتكروا الأدوات والأسلحة ولم يخترعوا اللغة، بل تلقوا هذه المنافع من أبدي الآلهة أو الأبطال المؤسسيين، محلّ بشرٍ حقيقيين قاموا بكل ذلك.

انظر جيّدًا في هذه الرواية التي جاءت في مقدّمة كتاب «أخبار الزمان» من تأليف أبو الحسن عليّ بن الحسين بن عليّ بن المسعودي المتوفى في حدود عام 346 من الهجرة النبويّة: عن ابن عباس بأنّ رسول الله قال: «أوّل ما خلق الله القلم خلقه من نور طوله خمسمائة عام، وخلق اللوح المحفوظ من درة بيضاء، حافاته من ياقوت أحمر، عرضه ما بين الأرض والسماء، خلقهما قبل أن يخلق الخلق والسماوات والأرض. فقال للقلم اكتب، قال وما أكتب؟ قال اكتب علمي في خلقي إلى يوم القيامة، فجرى القلم بما هو كائنٌ إلى يوم القيامة، وما هو في علم الله، ينظر الله تعالى في ذلك اللوح كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة، فيخلق ويرزق ويحيي ويميت، ويفعل ما يشاء ويحكم ما يريد. وسُئل رسول الله: أين كان ربنا قبل أن يخلق الخلق والأرض والسماء؟ قال: كان في عماء ما فوقه ماء وما تحته هواء، ثمّ خلق عرشه على الماء».

يمكن القول بثقة كبيرة بأن الأساطير تطوير وحيد الطرف، مبالغ فيه؛ تكبير؛ تضخيم لأحدى الميزات الصغيرة في المعرفة، لأحد جوانبها، لأحد وجوهها، إلى مطلق منفصل عن المادة، عن الطبيعة، مؤلّه. ومن المؤكد أن الأساطير لها جذورٌ معرفيّةٌ ولها تربة؛ إنّها زهرةٌ غيرُ ملقحة، ومن ثمَّ لا تطرح ثمرة، ذلك لا جدل فيه، لكنّها نبتت على شجرة حيَّة هي شجرةُ المعرفةِ الإنسانيّة، الكليّةُ الجبروت■

العودة إلى الفهرس

٣٠ آذار
يوم الأرض
MARCH 30TH
THE LAND DAY
30 DE MARZO
DIA DE LA TIERRA
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
P. F. L. P.
دائرة الإعلام المركزي
QASIM ABED AL QADER

إلى الرفاق في كتلة صوت الطلبة - بمثابة تحيّة

تحتلُّ شريحةُ الشباب، خاصّةً الطلبة مركزًا مهمًّا في المجتمع الحديث، حيث إنّ الطلابَ في جميع بلدان العالم يمثّلون فئةً مستقلّةً، تكاد تقومُ بوظيفة الضمير المحاسب داخل المجتمع، وهو أمرٌ يبدو مستحيلًا لدى الفئات الأخرى من المجتمع؛ وذلك للمَهام الملقاة على القطاع الطلابي في مختلف مجالات الحياة، بالإضافة إلى تجرّدهم من الكسب المادّيّ الذي يحقّقونه في ظلّ المجتمع. كلّ هذا يتَيح للمنظّمات الطلابيّة صوغ وتقديم برامج، قد تعدّ حالمةً ورومانسيّةً أحيانًا، لكنّها بالتأكيد تكون أكثر جرأة وأكثر طهارة سياسًا، ولكن هذا يشترط بالأساس الانتماء إلى بيئةٍ سياسيّةٍ طاهرةٍ سياسيًّا من جهة، وتقديم نموذج مفارق لواقعٍ مظلمٍ أو رجعيٍّ ينبغي تحدّيه وتجاوزه.

قد شهدنا من التجارب الوطنيّة والعالميّة أنّ قطاع الطلبة وضمن الشروط أعلاه، لم يكتفِ بتكوين وعي جماعيّ وتحقيق التضامن فيما بينهم فحسب، بل بلغوا في تطوّرهم إلى ما لم تصل إليه أيُّ حركة نقابيّة أخرى في المجتمع، ممّا يؤكد حقيقة أن التضامن بين الطلاب يمثل حركةً مثاليّةً تستهدف بالأساس خير الإنسان وتتجاوز الحدود الجغرافيّة والحزبيّة الضيّقة.

إلى ذلك، فإنّ المنظّمات الطلابيّة لا تمثّل فقط أملًا نقابيًّا محدودًا، في إطار المؤسّسة التعليميّة، بل هو أملٌ للحزب الذي تمثّله هذه المنظّمة، وبما تقدّمه من صورة عنه، صورة قد ترفع من أسهمه، وتقدمه نموذجًا ممتدًّا من الجامعة إلى ساحات النضال الأخرى دون انكسارٍ أو اعوجاج، أو صورة ظلاميّة تعكس وجه هذا الحزب في السلطة، وتكون مجرد انعكاس له لكن في مرآة مسنّنة من الضحالة والرجعيّة.

وبالتأكيد فإنّ النموذج الأوّل من الإثنين أعلاه، قد مثّلته جبهة العمل الطلابي التقدميّة في جامعة بيت لحم عبرَ كتلتها «صوت الطلبة» خير تمثيل، إذ تمكّن الرفاق والرفيقات، من التجهيز للمعركة الانتخابيّة المنقطعة منذ عامين، على الرغم من جائحة كورونا والملاحقة الأمنيّة الاحتلاليّة والسلطويّة، وأظهروا استعدادًا فريدًا، وإدارة ناجحة للصراع النقابي، والأهمّ من كلّ ذلك الصورة المشرّفة التي ظهروا بها خلال الحملة أو بعد إعلان النتائج بفوزهم الكبير في انتخاب ديمقراطي، لم تعكر صفوه سوى ممارسات النموذج الثاني أعلاه التي عكست فشلًا سياسيًّا وأخلاقيًّا، هو انعكاسٌ بالضرورة لصورة التنظيم الذي انتمت إليه ووضعيته الآن في المجتمع.

وإذا كانت الصورة بألف كلمة، فإنّ رفع الرفاق والرفيقات لصور القائد المؤسّس والشهداءغسان كنفاني ونزار بنات وباسل الأعرج، هو اختصارٌ شديدُ التكثيف والبلاغة للرسالة التي يحملها رفاقنا ورفيقاتنا، رسالة تحدّي الفساد السلطويّ، ورسالة الاشتباك الدائم مع العدوّ ورسالة التحرير والنصر لفلسطين كلها.

أحمد م. جابر